

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مجلة الاقتصاد والبيئة

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي
تصدر عن مخبر البحث "استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر"
ر.د.م.د.: 2661-782X / الإيداع القانوني: أكتوبر 2018 / صنف: ج

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. بلعباس يعقوبي، مدير جامعة مستغانم

مدير المجلة: أ.د. العجال عدالة

رئيسة التحرير: أ.د. فاطمة لعلي

رئيس لجنة القراءة: د. جيلالي بوشرف

أعضاء هيئة التحرير:

د. محمد بن موسى د. سهام كردودي

د. خالدية بوجنان د. سبرينة مانع

د. نسيم جلولي د. خطاب الهاروشي

خلية الإعلام الآلي:

أ. سامية دريسي أ. كريمة جلام

أعضاء لجنة القراءة:

أ.د. محبوب بن حمودة – الجزائر د. توفيق سريع باسردة – اليمن

أ.د. أحمد بوشنافة – الجزائر د. عبد الحميد لخديجي – الجزائر

د. محمد بن دليم القحطاني – السعودية أ.د. فاطمة لعلي – الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

- | | |
|---|---|
| د. عبد القادر شاعة - عميد الكلية | د. أبو بكر بوسالم - الجزائر |
| أ.د. عبد القادر بابا - الجزائر | د. العجال بوزيان - الجزائر |
| أ.د. فراحي بلحاج - الجزائر | د. عميروش شلغوم - الجزائر |
| أ.د. مصطفى بلمقدم - الجزائر | د. أسماء درقاوي - الجزائر |
| أ.د. كريمة بكوش - الجزائر | د. إيهاب الضوي - السودان |
| أ.د. أحمد بوسهمين - الجزائر | د. عمار درويش - الجزائر |
| أ.د. إلياس شاهد - الجزائر | د. الطاهر جليط - الجزائر |
| أ.د. بلال شيخي - الجزائر | د. نادية البياتي - الإمارات العربية المتحدة |
| أ.د. بلقاسم دواح - الجزائر | د. أمينة فداوي - الجزائر |
| أ.د. زوييدة محسن - الجزائر | د. وهيبة قحام - الجزائر |
| أ.د. عطية أحمد منصور الجيار - مصر | د. زين الدين قдал - الجزائر |
| أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم - مصر | د. آمال حفناوي - الجزائر |
| أ.د. إسماعيل بن قانة - الجزائر | د. علاء الدين التجاني حمد - السودان |
| أ.د. الحاج بن زيدان - الجزائر | د. طارق حمول - الجزائر |
| د. رياض عيشوش - الجزائر | د. احسان جواد كاظم - العراق |
| د. رند النمر - الإمارات العربية المتحدة | د. سهام كردودي - الجزائر |
| د. طارق توفيق يوسف العبدالله - العراق | د. منية خلفاوي - العراق |
| د. محمد بن دليم القحطاني - السعودية | د. الحاج خليفة - الجزائر |
| د. مصطفى عوادي - الجزائر | د. جمال لعمارة - السعودية |
| د. رزق سعد الله بخيت الجابري - اليمن | د. سهيلة لغرس - الجزائر |
| د. أحسين عثمانى - الجزائر | د. لطيفة لونيسي - الجزائر |
| د. فاطمة بكدي - الجزائر | د. سبرينة مانع - الجزائر |
| د. آمال بكار - الجزائر | د. نصيرة ملال - الجزائر |
| د. فاطمة بن زيدان - الجزائر | د. ربعة ملال - الجزائر |
| د. أمحمد بلقاسم - الجزائر | د. ليلى مطالي - الجزائر |
| د. رفيقة بن عيشوبة - الجزائر | د. لمياء محمد - الإمارات العربية المتحدة |

- د. عبد القادر بن شني - الجزائر
د. يوسف بشني - الجزائر
د. آمال بن صويلح - الجزائر
د. كريمة بسدات - الجزائر
د. فاطمة بودية - الجزائر
د. خالدية بوجنان - الجزائر
د. صاليحة بوزريع - الجزائر
د. فتيحة بوحروود - الجزائر
د. حليلة بومعزة - الجزائر
د. وهيبة مقدم - الجزائر
د. صابرينة مغتات - الجزائر
د. شاهر عبيد - فلسطين
د. آمال رحمان - الجزائر
د. حمزة رملي - الجزائر
د. فاطمة سايح - الجزائر
د. أحمد سلامي - الجزائر
د. عبد الله حمود سراج - السعودية
د. سامية سيرات - الجزائر

مجلة الاقتصاد والبيئة
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي



مجلة "الاقتصاد والبيئة" هي مجلة علمية دولية محكمة مجانية نصف سنوية (أبريل، أكتوبر)، تأسست سنة 2018، تصدر عن مخبر البحث "استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر" بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم - الجزائر. تهتم بالمجال الاقتصادي، الإداري، المالي، المحاسبي والبيئي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في العالم للمساهمة بأعمالهم العلمية المرتبطة بالاقتصاد وتغيراته، كما تهتم بالبحوث المتسمة بالجودة والأصالة والمحرة بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية والتي لم يسبق نشرها.

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة من طرف الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه وذلك بهدف تعميم نشر المعرفة والإطلاع على البحوث الجديدة والجادة وربط التواصل بين الباحثين كما تهدف المجلة إلى إتاحة الإطلاع على البحوث والدراسات لأكبر عدد ممكن من الباحثين عبر إصداراتها المطبوعة والإلكترونية.

تتضمن المجلة هيئة تحرير ومراجعة دولية تعمل وفقا للمعايير الدولية، وتطبق السرية على إجراءات التقييم، والتي تضمن أن يكون المراجعين من الخارج وغير منتسبين إلى نفس الهيئات التي ينتهي إليها المؤلفين.

المراسلات والاشتراك: مجلة الاقتصاد والبيئة، مخبر البحث "استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر"، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم 27000، الجزائر

البريد الإلكتروني: eco.env@univ-mosta.dz / الموقع الإلكتروني: stratrev.univ-mosta.dz

الرابط على المنصة الإلكترونية الوزارية: <http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/645>

مجلة الاقتصاد والبيئة
مجلة علمية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي



دليل المؤلف

1- تقديم المقالات:

ندعو المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم في "مجلة الاقتصاد والبيئة" الاطلاع على الأقسام: "تعليمات للمؤلفين" و "دليل للمؤلفين" لمساحتنا المحجوزة على منصة المجلات العلمية الجزائرية:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/645>

المؤلفون مدعوون لتقديم أوراقهم البحثية عن طريق المنصة ASJP بصيغة Word. يمكن القيام بذلك عن طريق النقر على الأيقونة إرسال المقالة على يسار الشاشة في رابط المنصة ASJP:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/645>

إذا كان لدى المؤلفين اسم مستخدم / كلمة مرور "مجلة الاقتصاد والبيئة":

Aller à la connexion

هل تحتاج إلى اسم مستخدم / كلمة مرور؟

Aller à l'inscription

ملاحظة: مطلوب التسجيل والدخول لتقديم المقالات عبر الإنترنت وللتحقق من وضعية المقالات

2 - المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- ندعو المؤلفين إلى قراءة ومتابعة هذه التوصيات بعناية؛
- يحق لرئيس التحرير إعادة الأوراق البحثية التي لم يتم تقديمها وفقاً لهذه التوصيات.

3 - عملية تقييم المقال:

1-3. الخطوة الأولى:

يتم فحص المقال بشكل سري على مستوى لجنة القراءة للمجلة، التي تجتمع بانتظام وتتدخل في مرحلة ما قبل التقييم. حيث تقدم قراراً بأهلية المقالات قبل إرسالها إلى المحررين المساعدين. إذا كان القرار

سلبيا فسيتم رفض المقال على المنصة مع اعلام صاحب المقال بسبب الرفض. يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

2.3- الخطوة الثانية:

في الحالة التي تكون فيها المقالة مؤهلة للتقييم (تم إعدادها وفق قالب المجلة ووفق شروط النشر)، سيتم إرسالها في حالة مشفرة للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين إثنين في شبكته. سيتولى المراجعين مسؤولية تحكيم الورقة البحثية وفقاً لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصة ASJP بشكل إلزامي.

ملاحظة: يمكن للمحرر المساعد المرتبط أيضاً بتقييم المقالة إذا رغب في ذلك. توفر سكرتارية المجلة الواجهة بين مؤلفي المقالات والمحررين المساعدين.

4- فترة تقييم المقالات: تُمنح فترة تقييم مدتها 30 يوماً، ولكن يستغرق المراجعون مدة تمتد لشهرين في المتوسط لإرسال نتائج التقييم إلى أمانة المجلة.

5- حالة تقييم المقالات: فعندما يتلقى مشروع المقال رأياً إيجابياً وآخر سلبياً، يُطلب إجراء تقييم ثالث من مراجع آخر، مع مراعاة أصله، وطنياً أو أجنبياً.

6- إعداد المقال:

لتسريع عملية نشر المقالات في "مجلة الاقتصاد والبيئة"، ندعو المؤلفين لاستخدام نموذج المجلة. يتوفر قالب للمؤلفين في قسم "تعليمات للمؤلف" لإدراج مقالاتهم. يمكن للمؤلفين تنزيل القالب من قسم "تعليمات للمؤلف"، حيث يمكنهم الوصول إلى هذا الفضاء عن طريق زيارة:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/645>

ثم انقر على "[تعليمات للمؤلف](#)" على الجانب الأيسر من الشاشة.

7- الاطلاع على ملف دليل المؤلف:

بالضغط على أيقونة "[دليل المؤلف](#)" يتم تحميل ملف مضغوط، وهو توجيه لصاحب المقال يوضح طريقة إرسال المقال، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة ويتضمن أيضاً خطاب تعهد يمضي عليها صاحب المقال توضح أن الملكية الفكرية تعود للمجلة فقط.

8- إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق لقالب المجلة الذي تم تحميله، والإطلاع على دليل المؤلف، يتم الضغط على أيقونة "[إرسال مقال](#)". تظهر استمارة للمء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين: لغة

المقال؛ عنوان المقال؛ الملخص؛ كلمات مفتاحية؛ الاسم الكامل للمؤلف؛ مؤسسة الانتماء؛ الإيميل (ويمكن إضافة مؤلف ثان)؛ اقتراح مراجعين.

بعد ملء كل البيانات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة: "[إرسال مقال](#)" الموجودة أسفل استمارة المعلومات.

9- إشعار باستلام مقال:

في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك. وفي مرحلة موائية يستلم المؤلف المرسل على إيميله الشخصي إشعار بتقديم مقال، وإشعار للمؤلف الثاني على إيميله لتأكيد اشتراكه في المقال.

10- إشعار برفض المقال: إذا تبين أن المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر فسيتم إشعار المؤلف برفض المقال.

11- متابعة وضعية المقال على المنصة:

يمكن للمؤلف الدخول على حسابه في المنصة ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة: "[المقالات](#)" ثم الضغط على أيقونة: "[المقالات المرسلة](#)" سيظهر جدول يحمل تفاصيل المقال من: عنوان؛ تاريخ الإرسال؛ اسم المجلة؛ التفاصيل؛ الحالة. وهذه الأخيرة تمر على عدة مراحل:

- المرحلة 1: قبول أو رفض التحكيم؛
- المرحلة 2: مقال في انتظار المراجعة؛
- المرحلة 3: اسناد المقال للمراجعين؛
- المرحلة 4: قرار المراجعين بقبول المقال أول رفضه أو طلب التعديل؛
- المرحلة 5: في حالة قبول المقال على الباحث إدراج المراجع عبر المنصة.

12- سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة. ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة. ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال من خلال المراجعة التي أجريناها.

مجلة الاقتصاد والبيئة

مجلة علمية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي

الإيداع القانوني: أكتوبر 2018 / ر.د.م.د.: 2661-782X / صنف: ج



المجلد (04)، العدد 03 / خاص 2021

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
11	ط.د. بن هني أحمد (جامعة مستغانم) د. زياد امحمد (جامعة معسكر)	الانتقال الطاقوي كمدخل لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر
31	د. بوعيشاوي مراد (جامعة المدية) د. غزالي عماد (جامعة المدية)	مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية للدولة
52	ط.د. شرفاوي محمد (جامعة خميس مليانة) أ.د. بكوش كريمة (جامعة خميس مليانة)	قياس أثر سعر صرف الدينار - الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي باستخدام نموذج ARDL حالة الجزائر (1964-2019)
76	د. بن نامة فاطمة الزهرة (جامعة مستغانم) د. عدة محمد (جامعة مستغانم) د. بن نامة نورية (جامعة وهران 2)	واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا: دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2016-2021

مجلة الاقتصاد والبيئة
مجلة علمية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي
الإيداع القانوني: أكتوبر 2018 / ر.د.م.د.: 2661-782X / صنف: ج



المجلد (04)، العدد 03 / خاص 2021

الفهرس (تابع)

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
90	د. بوذن جميلة (جامعة بسكرة) د. سلطاني محمد رشدي (جامعة بسكرة)	اليقظة التكنولوجية كأداة لتنمية الميزة التنافسية دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك بولاية بسكرة
109	د. مولاي علي (جامعة وهران 1)	مجلس الإدارة وحوكمة المؤسسة العمومية

مجلة الاقتصاد والبيئة
مجلة علمية محكمة متخصصة في المجال الاقتصادي



بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، بسم الله نبداً وبكتابه الكريم نهتدي، وبرسوله الصادق
الأمين نقتدي، اللهم وفقنا إلى ما تحبه وترضاه.
يسعدنا أن نضع بين أيدي القراء الكرام العدد 3 خاص/ مجلد 4 من مجلة الاقتصاد
والبيئة، وهي مجلة علمية محكمة سداسية، تصدر عن مخبر البحث "استراتيجية التحول إلى
اقتصاد أخضر" التابع لكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن
باديس، مستغانم- الجزائر. وبالمناسبة أشكر كل فريق عمل المجلة والباحثين الذين كان لهم دور في
مساهماتهم البحثية المميزة. أين تناول هذا العدد مقالات متنوعة عالجت مواضيعها مشاكل متعددة
واقترحت حلولاً لها عملية تطبيقية.
فهنيئاً لنا جميعاً صدور هذا العدد لمجلة الاقتصاد والبيئة، وكلنا امتنان للقائمين عليها،
والذين ساهموا بجهدهم وعلمهم ووقتهم خبراء كانوا أو باحثين، لكم جميعاً ألف شكر وتقدير.
وفي الأخير لا يسعني إلا الدعاء والأخذ بالأسباب لاستمرار ورقي هذه المجلة خدمة للبحث العلمي،
اللهم ثبتنا بالقول الثابت، وأشرح صدورنا، وسدد خطانا، وأجر الخير على ألسنتنا وأقلامنا...
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مدير المجلة:

أ.د. عدالة العجال

الانتقال الطاقوي كمدخل لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر Energy transition as an entry point to enhance the environmental dimension of sustainable development in Alegria

بن هني أحمد¹، زياد امحمد²

BENHENNI Ahmed¹ ; ZIAD M'hamed²

¹ جامعة مستغانم (الجزائر)، مخبر بحث استراتيجية التحول الى الاقتصاد الاخضر STRATEV،

ahmed.benhenni.etud@univ-mosta.dz

² جامعة معسكر (الجزائر)، مخبر بحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابداع،

ziad.mhamed@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الاستلام: 2021/07/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى التعريف بأهمية الانتقال الطاقوي في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة، من خلال آليتي استغلال الطاقات المتجددة المتاحة، واستخدام تدابير كفاءة الطاقة في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من طاقة الوقود الأحفوري والعمل على تخفيض انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة قدر الإمكان.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن استراتيجية الانتقال الطاقوي المتبعة من طرف الجزائر تبدو واعدة، لكنها بطيئة جدا. فما تحقق مازال بعيدا عن الأهداف التي سُطرت في بداية برنامج تنمية الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة للفترة (2011-2013)، من حيث نسبة دمج الطاقات المتجددة في نظام الطاقة الوطني التي لم تبلغ سوى 0.1 % عام 2018، وكذلك مدى توظيف كفاءة الطاقة في تخفيض الطلب عليها والحد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.

كلمات مفتاحية: طاقة، انتقال طاقوي، تنمية مستدامة.

تصنيفات JEL: Q01؛ Q49؛ Q4

المؤلف المرسل: بن هني أحمد، الإيميل: seifah62@gmail.com

Abstract :

This research study aims to introduce the importance of energy transition in promotion of the environmental dimension of sustainable development. Through the mechanisms of exploiting available renewable energies and using energy efficiency measures. To preserve the rights of future generations of fossil fuel energy and to reduce emissions of gases polluting the environment as much as possible.

The results of the study found that Algeria's energy transition strategy appears promising, but very slow. What has been achieved is still far from the targets set at the beginning of the Renewable Energies and Energy Efficiency Development Program for the period (2011-2013), in terms of the integration of renewable energies into the national energy system, which amounted to only 0.1% in 2018, as well as energy efficiency, which remains underutilized by limited funding and political and technical barriers. To reduce energy demand and reduce CO2 emissions.

Keywords: Energy; energy transition; sustainable development.

Jel Classification Codes : Q4 ; Q49 ; Q01

1. مقدمة:

يعد الحصول على الطاقة وتأمين الوصول إليها أحد أهم الدوافع الأساسية لتحقيق تنمية حقيقية، خاصة في ظل توسع النشاط الاقتصادي وزيادة النمو السكاني للمجتمعات. وقد لعبت طاقة الوقود الاحفوري الدور الرئيسي في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، والمساهمة في التقدم التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي. لكن آثارها لم تقتصر على الجوانب الايجابية فقط، بل تعدت إلى جوانب سلبية عند انتاجها واستخدامها، من خلال انتاجها لثنائي أوكسيد الكربون والذي يعتبر المحرك الرئيسي لتغير المناخ وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض. وقد أظهرت الإحصاءات ان الوقود الاحفوري مسؤول عن ثلاثة ارباع انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، حيث بلغت كمية ثاني أوكسيد الكربون المنبعثة نتيجة استخدامه 34.34 مليار طن عام 2019 (Hannah & Max, 2021). وفي ظل العمل على التوفيق بين توفير امدادات الطاقة بأقل تكلفة من جهة والحفاظ على سلامة البيئة من جهة أخرى، لجأت كثير من الدول الى الاهتمام بقضايا البيئة وجعلها كأولوية من خلال إيجاد حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية والحفاظ على موارد الطاقة الاحفورية، وذلك

بزيادة الاهتمام بتطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، واعتماد تدابير كفاءة الطاقة لتحقيق تنمية مستدامة.

والجزائر من ضمن الدول التي يعتمد اقتصادها على الطاقة الاحفورية سواء في تغطية طلبها المحلي، او باعتبارها اهم صادراتها والتي تقارب نسبتها 88.7% من اجمالي الصادرات خلال الربع الأول من عام 2021 حسب حصيلة وزارة التجارة لشهر ماي. لكن آثارها على البيئة كانت مخيفة جدا، حيث بلغت كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من استخدامها 156.77 مليون طن عام 2019 (Hannah & Max, 2021). وهذا ما جعل الجزائر تلجأ الى وضع رؤية لاعتماد الانتقال الطاقوي كأهم الخيارات الاستراتيجية لتحقيق وتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة وفق الصيغة التالية:

ما مدى مساهمة الانتقال الطاقوي في تحقيق وتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في

الجزائر؟

2.1 فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- تسعى الجزائر لتحقيق وتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة بانتهاجها لاستراتيجية الانتقال الطاقوي، بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والحفاظ على مصادر الطاقة الاحفورية؛
- لم تستغل الجزائر كل إمكانياتها من الطاقات المتجددة المتاحة لديها، وكذلك كفاءة الطاقة بشكل أمثل لتحقيق استراتيجية الانتقال الطاقوي في تعزيز البعد البيئي.

3.1 أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية :

- توضيح الإطار النظري للطاقة ومصادرها الناضبة والمتجددة، الانتقال الطاقوي وكفاءة الطاقة؛
- توضيح الإطار النظري للتنمية المستدامة وبعدها البيئي، وعلاقة الانتقال الطاقوي بتعزيزه؛
- التطرق لاستراتيجية الانتقال الطاقوي ومدى تعزيزها للبعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر.

4.1 منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عبر توظيف أدواته الوصفية والتحليلية لملاءمتها لطبيعة الموضوع، حيث انتهجنا الأسلوب الوصفي في معالجة الجانب النظري للطاقة بنوعها الناضب والمتجدد، الانتقال الطاقوي، كفاءة الطاقة والتنمية المستدامة مع التركيز على بعدها البيئي. أما أداة التحليل فتم استخدامها في توضيح علاقة الانتقال الطاقوي بتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ومن ثم تطرقنا الى تحليل استراتيجية هذه العلاقة في الجزائر.

5.1 هيكل البحث:

لتحقيق الغرض المرجو من البحث، قمنا بتناول الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية

والمتمثلة في:

- ◆ المحور الأول: الإطار النظري للطاقة، الانتقال الطاقوي وكفاءة الطاقة؛
- ◆ المحور الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة واهمية الانتقال الطاقوي في تعزيز بعدها البيئي؛
- ◆ المحور الثالث: استراتيجية الانتقال الطاقوي لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر.

2. الإطار النظري للطاقة، الانتقال الطاقوي وكفاءة الطاقة

تلعب الطاقة دورا هاما باعتبارها عصب الحياة والمحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. حيث لوحظ ان تاريخها ارتبط بشكل وثيق مع تاريخ البشرية، حتى ساد الاعتقاد ان تاريخ الانسان هو تاريخ تطور أشكال وأنماط استخدامات الطاقة.

1.2 مفهوم الطاقة:

إن كلمة طاقة يتم تداولها في مجالات عديدة (المجال الفيزيائي، المجال الاقتصادي، المجال الصناعي) لكن مفهومها يبقى في سياقه العام متقارب. فقد اخذ العالم توماس يونغ كلمة طاقة في العام 1807 من الكلمة اليونانية إنيرجيا، والتي تعني أن طاقة جسم هي امكانيته القيام بعمل. ولها أشكال عديدة مثل الطاقة الحرارية، الطاقة الميكانيكية، الطاقة الكهربائية. بحيث يمكن ان تتحول من شكل لآخر، وتخضع لمبدأ الانحفاظ الذي ينص على أن الطاقة لا تستحدث ولا تزول (Jose & Oswaldo, 2013, p. 19).

2.2 مصادر الطاقة:

تصنف مصادر الطاقة بعدة معايير، أهمها معيار التجدد والنضوب:

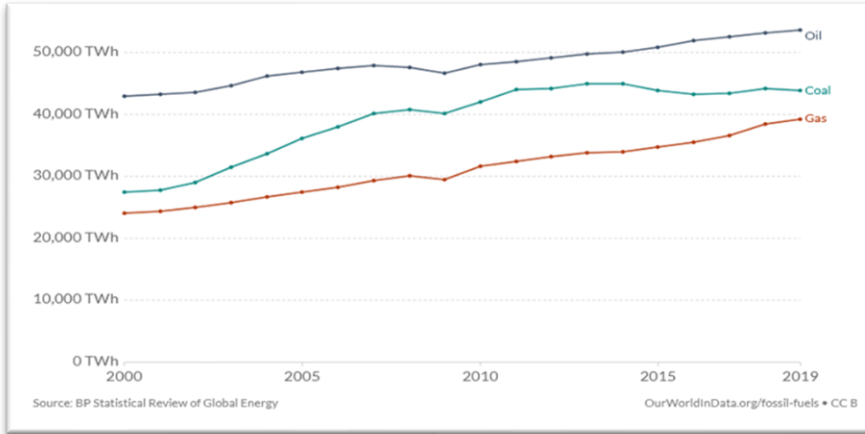
1.2.2 طاقة الوقود الأحفوري:

تتمثل مصادر طاقة الوقود الأحفوري في الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وهي موارد قابلة للنضوب تتوفر على كميات ثابتة عبر الزمن المنظور، ويتناقص مخزونها نتيجة لعمليات استغلالها وذلك حسب معدي الاستخراج والاكتشاف السنويين، والذين يؤثران على إمكانية انتاجها مستقبلا (حمد بن محمد، 2007، صفحة 69). واخذت اهميتها الاقتصادية منذ بزوغ فجر الثورة الصناعية. كونها محركاً أساسياً للتقدم التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي والإنمائي. وتتميز بسهولة تخزينها ونقلها، لكن لها آثار مدمرة للبيئة من خلال انتاجها للغازات الدفيئة والتي من أهمها ثنائي أكسيد الكربون الذي يعتبر المحرك الأكبر لتغير المناخ عالمياً.

2.2.2 الاستهلاك العالمي لطاقة الوقود الأحفوري:

هيمنت طاقة الوقود الأحفوري بشكل واسع على أنظمة الطاقة العالمية، خاصة في انتاج الطاقة الكهربائية حسب ما يُظهره الشكل رقم (01). فبعدما كانت الطاقة الكهربائية المتولدة في عام 2000 عن النفط 42897 TWh والفحم 27417 TWh والغاز 24000 TWh. اصبحت عام 2019 على الترتيب 53620 TWh، 43849 TWh و 39292 TWh. أي زيادة بمعدلات قدرها 25 %؛ 60 %؛ 63.72 % على التوالي خلال نفس الفترة. ومن خلال قراءة وتحليل قيم ونسب التغير لكل مصدر يلاحظ ان هناك زيادة الطلب عالمياً على الغاز الطبيعي، نظراً لنظافته بيئياً مقارنة بالنفط والفحم في العقدين الماضيين.

الشكل 1: تطور استهلاك الوقود الأحفوري حسب المصدر في العالم



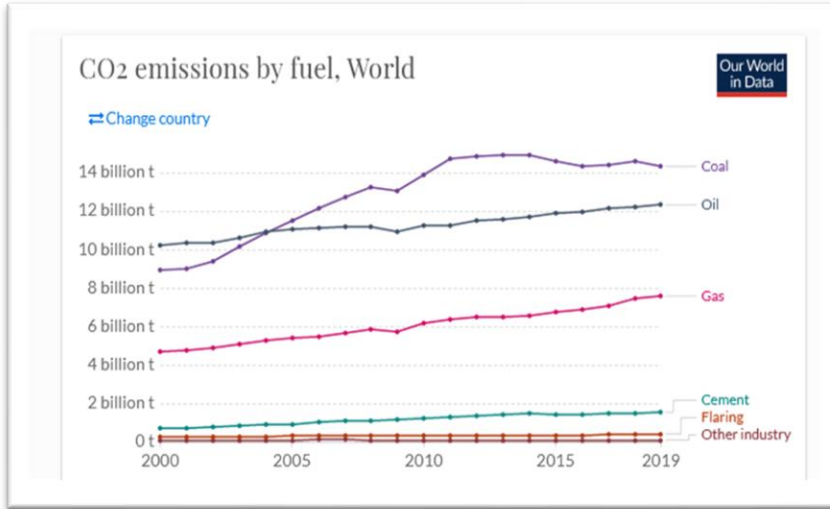
Source : Hannah Ritchi ; Max Roser ; Fossil fuel consumption, World ;

<https://ourworldindata.org/fossil-fuels#global-fossil-fuel-consumption>

3.2.2 الآثار البيئية لاستهلاك الوقود الاحفوري:

رغم الأهمية التي تلعبها طاقة الوقود الاحفوري في تغطية الطلب العالمي على الطاقة، إلا أنها تخلف عند استعمالها ثنائي أوكسيد الكربون المتسبب الرئيسي في تغير المناخ والذي يعتبر أحد أكبر المشكلات الصحية والبيئية في العالم. ولقد هيمنت انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عنها، حيث وصلت 38 جيجا طن من CO2 بنسبة 65 % من اجمالي الانبعاثات عام 2019, (UNEP- DTU, 2020, p. XIV). والشكل رقم (2) يظهر تطور انبعاثات (CO2) خلال العقدين الأخيرين حسب نوع مصدر الطاقة عالميا، يتصدرهم الفحم بـ 1436 مليار طن، النفط بـ 1236 مليار طن وأخيرا الغاز بـ 762 مليار طن لعام 2019. وهذا ما جعل الطلب على الغاز ينمو أكثر من الفحم والنفط.

الشكل 2: انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في العالم حسب المصدر



Source : Hannah Ritchie ; Max Roser ; CO2 emissions by fuel type ;

<https://ourworldindata.org/emissions-by-fuel#co2-emissions-by-fuel-type>

3.2 الطاقة المتجددة:

أوضحت الطاقة المتجددة باختلاف مصادرها ذات أهمية كبيرة في العقود الأخيرة من خلال مساهمتها في تغطية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة وباعتبارها مصادر منخفضة الكربون وصديقة للبيئة. وبهذا تم اعطاؤها تعاريف ومفاهيم متباينة من طرف المنظمات والهيئات الدولية ومن أهمها:

- ◆ تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP) : الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الاشكال الخمسة التالية :الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية وطاقة باطن الارض (زواوية، 2014، صفحة 123).
- ◆ تعريف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA): تشمل الطاقة المتجددة جميع اشكال الطاقة المنتجة من مصادر متجددة بطريقة مستدامة. بما في ذلك الطاقة الحيوية، الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة المائية، طاقة المحيطات، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ((Global Tracking Framwork, 2013, p. 194).
- ومما سبق يمكن اعتبار الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات المتولدة عن المصادر المتجددة والتي تتميز بالاستمرارية والديمومة، بحيث تتجدد بمعدل أكبر من معدل استهلاكها. ويمكن استغلالها أكثر من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة أثناء شحها من الطبيعة، آخذين بعين الاعتبار نظافتها بيئياً ومساهمتها في رفاهية المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً.
- مصادر الطاقة المتجددة: توجد الطاقات المتجددة على عدة أشكال وذلك حسب نوع مصدرها، ومن أهمها:
- الطاقة الشمسية: تمثل الشمس اهم مصدر طاقة متجدد ونظيف بيئياً في الكون، وهي عبارة عن نجم ملتهب يصدر حرارة وضوء باستمرار. حيث تستقبل الأرض جزء من اشعتها الضوئية بشكل مجاني ووفير، وتتنوع على المناطق النائية والحضرية. ومن اهم مجالات استغلالها تسخين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وذلك حسب نوع التقنية المستخدمة المتمثل في الخلايا الضوئية الفوتو فولطية (PV)، الأنظمة الحرارية الشمسية وأنظمة التركيز الحرارية الشمسي (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول أوأبك، 2019، صفحة 02):
- الطاقة الهوائية: هي طاقة نظيفة ناتجة عن حركة الرياح المتمركزة في أماكن معينة من العالم دون سواها، والتي تستخدم في تشغيل المناوبات الكهربائية. والتي طرأت عليها عدة تحسينات تكنولوجية بمرور الزمن، جعلها في السنوات الاخيرة تولد 5 ميغاواط بعدما كانت تنتج في الثمانينات من القرن الماضي اقل من 100 كيلوواط (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول أوأبك، 2019، صفحة 04).

- الطاقة المائية: هي طاقة ناتجة عن الحركة المستمرة والدائمة للماء، وتعد صديقة للبيئة بحيث لا تخلف غازات دفيئة. وتتجلى في طاقة المد والجزر، الطاقة الكهرومائية وطاقة الأمواج (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2019، صفحة 06):

4.2 الانتقال الطاقوي:

يعبر الانتقال الطاقوي عن تغيير هيكل طويل الاجل في أنظمة الطاقة، من خلال تغيير نمط انتاجها واستهلاكها الى وضع تكون فيه أكثر كفاءة، يتعلق هذا التغيير بخصائص كل بلد، من حيث مدى توفره على مصادر الطاقة، الثقافة المجتمعية، حماية البيئة والإرادة السياسية للحكومات. وكذلك حسب نوع الدافع نحوه، والذي يميز البلدان المصدرة للوقود الاحفوري عن المستوردة له. معتمدا في ذلك على التقدم التكنولوجي والإرادة السياسية بهدف التحول التدريجي من الطاقة الاحفورية لصالح الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة (Youmatter, 2019). فالانتقال الطاقوي هو نموذج يهدف الى تلبية احتياجات الطاقة بطريقة مستدامة، منصفة وآمنة للناس وبيئتهم. معتمدا في ذلك على استغلال مصادر الطاقات المتجددة وتدابير كفاءة الطاقة عبر توظيف التكنولوجيا النظيفة.

5.2. كفاءة الطاقة:

إن الطاقة لا تستحدث ولا تزول حسب مبدأ انحفاظها، ولكن يمكن تحويلها من شكل لآخر لسبب ما. فإن الطاقة المتحصل عليها لن تكون مساوية للطاقة قبل التحويل، والنسبة بين قيمتي الطاقة بعد وقبل التحويل تسمى كفاءة الطاقة، والتي تهدف الى استهلاك اقل طاقة ممكنة للحصول على نفس الخدمات بأقل تكلفة وقل تأثير بيئي (سعيد خليفة، 2016، صفحة 44). ولكفاءة الطاقة عديد المزايا أهمها (Jose & Oswaldo, 2013, p. 138):

- إن كفاءة الطاقة تساهم في تخفيض التكلفة الاقتصادية لتوليد الطاقة؛
- إن الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة يطيل في عمر الوقود الاحفوري، ويوفر مزايا اقتصادية من ناحية عوائد الاستثمار؛
- كفاءة الطاقة تساهم في تخفيض الطلب على الطاقة مما يحد من الآثار البيئية نتيجة انخفاض الغازات الدفيئة.

3. الإطار النظري للتنمية المستدامة وأهمية الانتقال الطاقوي في تعزيز بعدها البيئي

في العقود الأخيرة ظهرت التنمية المستدامة كأحدث شعار انمائي، يهدف لإحداث تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية بشكل متزامن. أخذت الطاقة كأهم عنصر يجب الاعتماد عليه. لذا سنتناول مفاهيم التنمية المستدامة، البعد البيئي للتنمية المستدامة ثم أهمية الانتقال الطاقوي في تعزيزه.

1.3 مفهوم التنمية المستدامة:

لقد تم تناول مصطلح التنمية المستدامة من باحثين ومختصين وهيئات دولية، هادفين من ذلك إعطاء مفهوم لها، ومن أهم المفاهيم:

- تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) عام 1987: التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (اللجنة العالمية للأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية، 1987، صفحة 39).
 - منظمة الأغذية والزراعة (FAO): فقد عرفت التنمية المستدامة على أنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعي وحمايتها، وتوجيه عملية التغير البيولوجي والتغير المؤسسي بطريقة تضمن استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. ان تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية، تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بانها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (ساجد احميد، 2020، صفحة 94).
- ومن ثم يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها عملية ديناميكية شاملة ومتواصلة تهدف لتحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية مع حماية البيئة الطبيعية بشكل متزامن من خلال حسن إدارة الموارد الطبيعية، لتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة. في ظل تعاون محلي بين أصحاب المصلحة من جهة، وتعاون إقليمي ودولي من جهة أخرى.

2.3 البعد البيئي للتنمية المستدامة:

لقد أصبحت البيئة محددًا عالميًا ملازمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما جعلها تحظى بمزيد من الاهتمام على المستوى العالمي. يهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف

والتدهور لصالح الجيلين الحاضر والقادم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. وقبل الولوج إلى ماهية البعد البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة، يجب تناول أهم المصطلحات التي لها علاقة به.

1.2.3 مفهوم البيئة:

تمثل البيئة ذلك الوسط الذي يعيش فيه الانسان وما يحيط به من هواء وماء وتربة، حيث تستوعب كل العناصر الطبيعية والحياتية الموجودة على سطح الأرض. وقد عرفها مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم عام 1972 بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته (احمد ابراهيم، 2018، صفحة 09).

2.2.3 مفهوم النظام البيئي:

يمثل النظام البيئي ذلك التفاعل الديناميكي بين مكونات البيئة الحية وغير الحية، وما ينجم من توازن يؤدي الى وجود استقرار للعلاقات المتعددة في بيئة متكاملة. وأي خلل في ذلك يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي (أحمد ابو الزيد، 2007، صفحة 05). ومع توسع النشاط الاقتصادي زاد من الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية، وهذا ما عجل بنفاذ الرصيد المتاح منها. فالتوسع في استخدام طاقة الوقود الاحفوري ساهم بشكل كبير في تغيير صفات المحيط البيئي من تربة وماء وهواء، الأمر الذي أصبح يهدد حياة الانسان ويدمر صحته. ويتم الحفاظ على النظام البيئي عندما يكون استغلال العناصر البيئية مبنيا على أساس اعتبارات بيئية لا اعتبارات اقتصادية وتجارية فحسب (مالك حسين، 2014، صفحة 184).

3.2.3 مفهوم التلوث البيئي:

عاش الانسان على كوكب الأرض محافظا على توازنه البيئي لملايين السنين، الى ان قامت الثورة الصناعية وما صاحبها من اختلال لهذا التوازن، أدت الى ظهور التلوث البيئي كظاهرة عالمية مدمرة، دفعت بالكثير من الهيئات والحكومات الى محاولة تفسيرها ودراسة مسبباتها لإيجاد حلول لها. فقد عرف القانون الدولي التلوث البيئي في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام 1973 بأنه "النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرر لزيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة الى البيئة، حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد على تعريض حياة الانسان أو صحته أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر" (زاوية، 2014، صفحة 90). فالتلوث البيئي يتعلق بالأضرار الناتجة عن النشاطات الإنسانية والتي تؤدي الى التدهور البيئي.

4.2.3 مفهوم تغير المناخ:

إن المناخ يعبر عن متوسط حالات الطقس على المدى الطويل لمنطقة معينة، عكس الطقس الذي يصف حالتها الجوية خلال فترة قصيرة. اما تغير المناخ فيعد من الظواهر البيئية الحساسة والراهنة على الساحة العالمية. فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة بشأن المناخ عام 1992 أن التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة (الامم المتحدة، 1992، صفحة 03). وبهذا فإن تغير المناخ يعد حقيقة واقعية ناتجة بالأساس عن الأنشطة البشرية خلال فترات زمنية متوالية، والتي لها آثار سلبية على البيئة ومن ثم على صحة الانسان.

وتتعلق التنمية المستدامة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ضمن علاقة مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بينهم في إطار تفاعل ديناميكي. يراعي التنظيم والرشادة والعقلانية في استخدام الموارد الطبيعية. والطاقة اهم عنصر يؤثر على البعد البيئي، خاصة وأنها تعتمد بالأساس على طاقة الوقود الاحفوري المتسبب الأكثر في تغير المناخ من خلال ما ينتجه من غاز ثنائي أوكسيد الكربون. وقد أكد رواد الفكر الاقتصادي أمثال مالتوس وريكاردو على خضوع التنمية الاقتصادية للقيود البيئية باعتبار النمو الاقتصادي دالة تابعة للبيئة، حيث تلعب الموارد الطبيعية ومنها موارد الطاقة الدور الرئيسي في عمليات التنمية الاقتصادية (بن زيدان و راتول، 2017، صفحة 264). لذا فان البعد البيئي لأنظمة الطاقة يتمثل في العمل على تجنب التدهور البيئي.

3.3 أهمية الانتقال الطاقوي في تعزيز البعد البيئي:

يعد الوصول الى الطاقة بسهولة وبأقل تكلفة ممكنة من أهم الدوافع الأساسية لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة. وقد هيمنت طاقة الوقود الاحفوري على نظام الطاقة العالمي مما جعلها تتميز بفوائد عديدة، الا ان لها آثار سلبية على البيئة والانسان، يمكن حصرها في ثلاثة عناصر: تلوث الهواء، وقوع حوادث اثناء التعدين واستخراج الوقود ونقله، وكذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (Hannah & Max, 2021).

إن البعد البيئي لأنظمة الطاقة يهدف الى تخفيف وتجنب التدهور البيئي، من خلال التخلص التدريجي من استغلال طاقة الوقود الاحفوري، والانتقال الى استخدام الطاقة المتجددة واعتماد تدابير كفاءة الطاقة للحد من تلوث الهواء وللتخفيف من آثار الأنشطة البشرية على تغير المناخ. باعتبار ان تلوث الهواء وتغير المناخ متلازمان. فالأول تترتب عليه تكاليف اقتصادية جراء الآثار

الصحية وذلك من ناحية كلفة العلاج وإدارة الظروف الصحية والتغيب عن العمل ونقص انتاجية العامل، والثاني ينجر عليه استفحال ظاهرة الاحتباس الحراري (فارو، اميلر، و ميليفيرتا، 2020، صفحة 05).

1.3.3 دور الطاقات المتجددة في تعزيز البعد البيئي:

رغم أن مساهمة الطاقات المتجددة في نظام الطاقة العالمي لا زالت ضئيلة، إلا أنها أخذت في النمو المتزايد خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، حيث بلغت حوالي 10% حسب تقرير لعام 2019 بما فهم الطاقة النووية وطاقة الكتلة الحية. لذا يتوقع لها ان تلعب دورا متزايدا في أنظمة الطاقة مستقبلا، أخذت في الاعتبار محددتي الصحة وتغير المناخ. باعتبار ان طاقة الوقود الاحفوري هي الاغلى إذا ما أخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية لصحتنا وبيئتنا. والجدول رقم (1) يبين الاختلاف الواضح والبين لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكذا معدل الوفيات من الحوادث وتلوث الهواء وذلك حسب مصدر الطاقة، والتي تظهر أن الطاقات المتجددة أكثر أمانا ونظافة من غيرها. حيث ان الوفيات الناتجة عن مصادرها مجتمعة لا تتجاوز 9 % مقابل 25% عن الفحم و 31 % عن النفط. وكذلك كمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن المصادر المتجددة لا تتجاوز 43 طن، في حين ان الفحم وحده يتسبب في انبعاث 820طن.

الجدول 1: الآثار المترتبة على تغير المناخ والصحة حسب مصدر الطاقة

مصدر الطاقة	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (بالطن)	معدل الوفيات من الحوادث وتلوث الهواء (%)
الفحم	820	25
النفط	720	31
الغاز الطبيعي	490	23
طاقة الكتلة الحيوي	230-78	7
الطاقة المائية	34	6
الطاقة النووية	3	4
الطاقة الهوائية	4	2
الطاقة الشمسية	5	1

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات المتوفرة على الصفحة

Modern renewables and nuclear energy are not only safer but also cleaner than fossil fuels

<https://worldindata.org/safest-sources-of-energy>

2.3.3 دور كفاءة الطاقة في تعزيز البعد البيئي:

تعد كفاءة الطاقة امر أساسي وأكثر الطرق فعالية والاقل كلفة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بتغير المناخ. من خلال تعزيز امن الطاقة، تحسين موثوقية نظام الطاقة، تقليل الضغوط على الميزانيات الاسرية والوطنية وكذلك تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. فقد شهدت كفاءة الطاقة تحسينات أدت في عام 2019 الى تجنب 200 مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون من الانبعاثات العالمية. وهو ما يعادل انبعاثات الطاقة من نفس الغاز في اسبانيا في المدة ذاتها (IEA, 2021).

4. استراتيجيات الانتقال الطاقوي لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

تعتمد الجزائر في اقتصادها على النفط والغاز بشكل أساس، سواء بالنسبة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة محليا الناتج عن اتساع دائرة النشاط الاقتصادي للبلد والتزايد المستمر في عدد السكان. حيث يستهلك منها القطاع العائلي 46 % وقطاع النقل 32 % وقطاع الصناعة والبناء 22 % لعام 2018 (CEREF, 2020, p. 69). او في تحصيل إيراداتها من العملة الصعبة من خلال تسيدها للصناعات بأكثر من 88.7% خلال الربع الأول من عام 2021، كما يساهم بـ 60% من إيرادات ميزانية الدولة (حمزة، 2021، صفحة اقتصاد عربي). كما ان انتاج الطاقة الأولية في الجزائر لعام 2018 بلغت Ktep 165031 من النفط والغاز، بنسبة 99.9 % والباقي من الموارد المتجددة (CEREF, 2020, p. 68). وشعورا منها بنضوبها وآثارها البيئية. لجأت الحكومة الى إعادة سياسة الطاقة ضمن برامجها التنموية، معتمدة في ذلك على ما تتمتع به من مصادر متجددة.

1.4 إمكانات الجزائر من المصادر المتجددة للطاقة: تتوفر الجزائر على مصادر للطاقات المتجددة، أهمها:

- الطاقة الشمسية: تربع الجزائر على مساحة شاسعة جعلها الأولى افريقيا، مما أهلها لامتلاك أكبر حقل طاقة شمسية في العالم. حيث يقدر الاشراق الشمسي على كامل التراب الوطني 2000 ساعة في السنة وقد يصل الى 3900 ساعة في المرتفعات والصحراء. وهذا ما جعل الطاقة التي يمكن الحصول عليها في مساحة المتر المربع الواحد 3 كيلو واط ساعة في الشمال، و5,6 كيلو واط في الجنوب (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, 2021).
- الطاقة الهوائية: تمتلك الجزائر شريطا ساحليا يمتد على مسافة 1200 كلم محاذي لسلسلة التل الأطلسي يتميز بسرعة تصل 7 م/ثا، ثم يلي ذلك الأطلس الصحراوي تقدر سرعة رياح فيه بين 7 م/ثا و 8 م/ثا جنوبا (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, 2021). لكن

توظيف الرياح في إنتاج الكهرباء بالجزائر لم يتم استغلاله بشكل أفضل، حيث تم انتاج سوى 10 GWh من الطاقة الكهربائية في عام 2019 (Hannah & Max, 2021).

- **الطاقة المائية:** يتنوع المناخ الجزائري حسب طبيعة المنطقة، فالشمال مناخه رطب ومستويات تساقط الامطار فيه تصل الى 1000 ملم سنويا، والمناطق الداخلية مناخها بارد شتاء وحار صيفا مستويات تساقط الامطار فيه في حدود 600 ملم سنويا، أما الاطلس الصحراوي فمناخه جاف ومستويات الامطار تصل الى 200 ملم سنويا (رهام، 2016). وتقدر الموارد المائية المفيدة والمتجددة حاليًا بحوالي 25 مليار متر مكعب، منها حوالي ثلثي (3/2) للموارد السطحية. لكن استغلال المياه في توليد الطاقة قليل جدا (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, 2021). ويتراجع من سنة لأخرى، حيث تم انتاج 170 GWh في 2010 ليصل الى 150 GWh عام 2019، ويرجع ذلك لارتفاع تكلفتها مقارنة بالمصادر الأخرى (Hannah & Max, 2021).

2.4 استراتيجية الجزائر للانتقال الطاقوي:

وبدافع الحفاظ على موارد الطاقة الناضبة في بيئة نظيفة، اعتمدت الجزائر استراتيجية وطنية طموحة للانتقال الطاقوي ضمن خطة عمل للبيئة والتنمية المستدامة تتمثل فيما يلي (Gouvernement d'Algerie, 2011):

- اشراك جميع الوزارات والجماعات المحلية والمجتمع المدني من خلال ما يقدمونه من اقتراحات لدمج الاستدامة البيئية في استراتيجية التنمية الوطنية وذلك بتحفيز النمو المستدام والحد من الفقر؛
- وضع سياسات عامة وفعالة تتضمن الاهتمام بالعوامل البيئية الخارجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة ضمن أنشطة القطاع الخاص؛
- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لتفعيل نموذج الانتقال الطاقوي؛
- حشد الاستثمارات للمشاريع ذات الاولوية البيئية لوقف التدهور البيئي، وتنفيذ الاجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

3.4 أهداف استراتيجية الانتقال الطاقوي في تعزيز البعد البيئي:

تسعى الجزائر عبر استراتيجية الانتقال الطاقوي الى تحسين الصحة ونوعية الحياة للحفاظ على إنتاجية راس المال الطبيعي وحماية البيئة. وذلك بالتخلص التدريجي من الاعتماد على النفط

والغاز بهدف توفير 63 مليون طن مكافئ بترول في قطاعات (البناء والانارة العمومية، النقل والصناعة) في آفاق 2030، وإيجاد حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية وذلك بالتقليل من انبعاثات غاز ثنائي أوكسيد الكربون بمقدار 193 مليون طن (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, 2021). كما تعهدت الجزائر في اتفاقية المناخ (COP21) بالعمل على حماية البيئة من خلال تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بين 7% و22% بحلول عام 2030، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (الشروق أونلاين، 2016). وهذه الأهداف يمكن الوصول إليها عبر برامج تنمية الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة التالية:

4.4 برنامج تنمية وتطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (2030-2011):

سعت الجزائر لتحقيق الاهداف التي سطرته بحلول 2030 لتحقيق البعد البيئي وتعزيزه عبر تنمية الطاقات المتجددة، واعتماد كفاءة الطاقة ضمن استراتيجية لتقديم حلول شاملة ومستدامة للمشاكل البيئية والحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية.

1.4.4 برنامج تطوير الطاقات المتجددة : وهذا البرنامج أُعد وفق ما يلي :

المرحلة الأولى: (2030-2011): لقد تم اعتماد هذا البرنامج في 03 فبراير 2011 بهدف الوصول الى طاقة قدرها MW 22000 من الطاقة الكهربائية والناجمة عن الطاقات المتجددة بنسبة 40% مخصص للاستهلاك المحلي من اجمالي نظام الطاقة الوطني بحلول عام 2030. وكهدف استراتيجي يمكن تصدير MW 10000 منها إذا أمكن (CERFE, 2020, p. 46).

المرحلة الثانية: (2030-2015): قامت الجزائر بمراجعة وتحسين وتعديل برنامج (2030-2011) نتيجة التغيرات التي شهدتها العالم في تكاليف انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. حيث وضعته كبرنامج ذو أولوية وطنية في 2016 للتموضع في السوق الدولية للطاقة وخاصة الكهروضوئية، طاقة الرياح والطاقة الشمسية الحرارية. وسيتم تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة الموجهة للسوق الوطنية عبر فترتين زمنيةتين (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, 2021):

أ- فترة (2020-2015): وضعت الجزائر استراتيجية لهذه الفترة تهدف الى توليد طاقة قدرها 4010 MW باستخدام الخلايا الضوئية الشمسية ومزارع الرياح، من خلال تركيب محطات لتوليد الطاقة الكهروضوئية خلال الفترة (2018-2015) بسعة MW 343 عبر نقاط عدة من الوطن، أهمها محطة الخنق (الاغواط) بسعة MW 40، محطة عين الإبل 2 (الجلفة) بسعة MW 33، ومحطة السخونة (سعيدة) بسعة MW 30. كما تسعى لتحقيق كذلك MW 515 من الكتلة الحية والتوليد المشترك للطاقة الحرارية الأرضية بحلول 2020.

ب- فترة (2021-2030): لقد تم اعتماد هذا البرنامج في 2011 بهدف الوصول الى طاقة قدرها 22000 MW من الطاقة الكهربائية والناجمة عن الطاقات المتجددة بنسبة 27% مخصص للاستهلاك المحلي من اجمالي نظام الطاقة الوطني بحلول عام 2030. وكهدف استراتيجي يمكن تصدير جزء منها إذا أمكن. والجدول رقم (2) يلخص الفترتين حسب نوع مصدر الطاقة المتجدد:

الجدول 2: الطاقة الكهربائية المستهدفة حسب نوع المصدر المتجدد للفترة (2011-2030)

المجموع	المرحلة (2021-2030) الوحدة MW	المرحلة (2015-2020) الوحدة MW	مصدر الطاقة
13575	10575	3000	طاقة كهروضوئية
2000	2000	/	طاقة حرارية شمسية
5010	4000	1010	طاقة الرياح
400	250	150	توليد الطاقة المشترك
1000	640	360	طاقة الكتلة الحية
15	10	05	طاقة حرارية
22000	17475	4525	المجموع

Source : MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES,

<https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie>

واعتمادا على نتائج الجدول السابق، الذي يظهر أن الطاقة الشمسية الكهروضوئية تستحوذ على أكبر نسبة 62% من الحصة الاجمالية المستهدفة، وهذا راجع للمساحة الصحراوية الشاسعة التي تتوفر عليها الجزائر، متبوعة بطاقة التوليد المشترك بنسبة 23%، بينما تبقى المصادر المتجددة المستهدفة نسبيا ضئيلة بحلول 2030.

2.4.4 اعتماد تدابير كفاءة الطاقة للفترة (2011-2030):

وضعت الجزائر برنامج كفاءة الطاقة لتخفيض استهلاك الطاقة عبر تخفيض الطلب عليها، في قطاعات البناء والنقل والصناعة. والذي تستهدف من وراءه تحقيق وفورات في الطاقة قدرها 93

مليون TEP منها 76 مليون TEP بحلول 2030، حسب القطاعات التالية (MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES, 2021):

- قطاع البناء: في هذا قطاع يستهدف البرنامج توفير 30 مليون TEP لتوفير الراحة داخل المنازل، منها 7 ملايين TEP الناتجة عن العزل الحراري للبنىات، 2 مليون TEP عن استخدام السخان الشمسي، 20 مليون TEP لتعميم استخدام المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض (LBC) و 01 مليون TEP لمصابيح الانارة العمومية؛
- قطاع النقل: في هذا القطاع يهدف البرنامج الترويج للوقود الأقل تلوثا للبيئة مثل الغاز الطبيعي GNC والغاز المسال GPLC، والذي يُنتظر منه توفير 16 مليون TEP؛
- قطاع الصناعة: يهدف برنامج كفاءة الطاقة في المجال الصناعي الى ترشيد استهلاك الطاقة، والذي يُنتظر منه توفير 30 مليون TEP خاصة وان النشاط الصناعي يشهد نموا متزايدا.

3.4.3 برنامج الانتقال الطاقوي 2020 :

لقد أعطى برنامج الحكومة في عام 2020 أهمية كبيرة للانتقال الطاقوي، حيث أدرجه ضمن الثلاثية (التجديد الاقتصادي على أساس الامن الغذائي، تحول الطاقة والاقتصاد الرقمي). أساسه الشروع في ديناميكية جديدة تتعلق بالطاقة المستدامة آخذة في الاعتبار العناصر التالية: الحفاظ على الموارد الأحفورية، مع العمل على تغيير نموذج الطاقة في الإنتاج والاستهلاك؛ وكذا مراقبة تكاليف بناء منشآت الطاقة المتجددة، وحماية البيئة.

ويعد هذا البرنامج امتداد للبرامج السابقة. حيث يستهدف الوصول الى 16000 MW من المصادر المتجددة بحلول عام 2035، منها 15000 MW تدمج ضمن شبكة الكهرباء الوطنية و 1000 MW خارج الشبكة، أساسه من محطات شمسية كهروضوئية. 4000 MW من الطاقة المدمجة خصصت لمشروع تافوك 1 والذي ينتظر تحقيقها عام 2024 (CEREF, 2020, p. 53). وفي إطار العمل على مواصلة تعزيز البعد البيئي، تم منع استعمال البنزين الممتاز الذي يحتوي على مادة الرصاص بحلول أكتوبر 2021 (وكالة الانباء الجزائرية، 2020، صفحة اقتصاد). كما تم تشجيع أصحاب المركبات على استعمال الغاز الطبيعي المسال باعتباره أنظف انواع الوقود بيئيا من خلال عدم زيادة سعره في قوانين المالية السابقة، حيث زاد استهلاكه في 2020 بنسبة 18% عن سنة 2019، وقد أشار وزير الانتقال الطاقوي شمس الدين شيتور بان الجزائر اعتمدت مشروع تحويل 80000 مركبة من حاضرة مركبات الدولة إلى استعمال غاز البترول و 200000 مركبة للخواص في سنة 2021 (وكالة الانباء الجزائرية، 2020، صفحة اقتصاد).

5. تحليل النتائج

على ضوء ما سبق يمكن تقديم وتحليل النتائج التالية:

- يهدف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في أفق 2030 الى تخفيض الطلب على طاقة الوقود الاحفوري والوصول الى 40 % من الكهرباء المتولدة من المصادر المتجددة النظيفة بيئيا ضمن النظام الوطني للطاقة. لكن لا زالت طاقة الوقود الاحفوري المكون الرئيسي للطاقة الأولية في الجزائر لإنتاج الطاقة الكهربائية بمعدل 99.9 %، في حين ان الموارد المتجددة لا تتجاوز 0.1 % في عام 2018، وهذا ما يجعل الطريق شاق نحو الانتقال الطاقوي؛
- إعطاء الجزائر أهمية كبيرة للانتقال الطاقوي من خلال التعديل والتحيين الذي طرأ على برنامج تنمية الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في 2015 وجعله أولوية وطنية في 2016، ثم إطلاق برنامج 2020 الذي هو امتداد للبرامج الاولى؛
- مواصلة الجزائر لنهجها المتعلق باستعمال الوقود الانظف بيئيا في قطاع النقل، من خلال اعتماد الدولة لمشروع استعمال غاز البترول لحضيرة مركبات الدولة والخواص، ومنع استعمال البنزين الممتاز المحتوي على الرصاص بداية من سنة 2021.

6. خاتمة :

- اعتمدت الجزائر بداية من العقد الثاني للقرن الحالي استراتيجية جديدة للانتقال الطاقوي، يتم بموجبها التحول تدريجيا من قطاع طاقة قائم على الوقود الأحفوري إلى قطاع خالٍ من الكربون بحلول عام 2030. فهو نموذج طويل الأجل موجه للطاقة والمناخ يعتمد على تطوير الطاقات المتجددة واستخدام تدابير كفاءة الطاقة. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:
- ◆ ضرورة وضع جدول زمني واقعي يراعي إمكانيات البلد لتحقيق أهداف عملية الانتقال الطاقوي في تعزيز البعد البيئي، من خلال وضع خطة عمل مشترك بين مختلف القطاعات؛
 - ◆ ادماج البعد البيئي في المناهج التعليمية، وتوظيف الاعلام والمساجد بضرورة حماية البيئة؛
 - ◆ وجوب اعتماد التكنولوجيا النظيفة والكفاءة لتحقيق الاستدامة البيئية، من خلال تشجيع الصناعات المحلية ذات الكفاءة العالية، ومراقبة التقنيات المستوردة؛
 - ◆ العمل على تخفيض الطلب على الطاقة للحد من التلوث عبر اعتماد الطاقات النظيفة وكفاءة الطاقة جنبا إلى جنب، خاصة في قطاعي الاسر والنقل؛

- ◆ تحتاج استراتيجية الانتقال الطاقوي الى عملية تقييم وتقويم مستمرة مرافقة لها، لتعزيز النجاحات ومعالجة الانتكاسات، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تعزيز البعد البيئي.
7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية:

- احلام زواوية. (2014). دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية (الطبعة 1). الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- احمد ابراهيم، ع. (2018, 04 23-24). الطاقة المتجددة والبديلة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق ص: 09
- أحمد ابو الزيد، ا. (2007). التنمية المتواصلة: الابعاد والمناهج. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب.
- آل الشيخ حمد بن محمد. (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية (الطبعة 1). الرياض: العبيكان للنشر.
- الامم المتحدة. (1992). اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن المناخ. الامم المتحدة.
- الشروق أونلاين. (2016). الجزائر صدقت على اتفاق باريس حول المناخ. الشروق.
- اللجنة العالمية للامم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية. (1987). نحو تنمية متواصلة. نيويورك: الجمعية العامة للامم المتحدة.
- بن زيدان، ف &، راتول، م. (2017, 06 30). نموذج النمو الاقتصادي والتلوث البيئي، اختيار منحني كوزنتس البيئي (EKC) في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) مجلة الاستراتيجية والتنمية،
- حمزة، ك. (2021). انتعاش صادرات الجزائر غير النفطية في الربع الأول من 2021 العربي الجديد، اقتصاد عربي.
- رهام، أ. (2016, 07 14). المناخ. خصائص الوسط الطبيعي في الجزائر: https://mawdoo3.com/خصائص_الوسط_الطبيعي_في_الجزائر
- سعيد خليفة، ا. (2016). أساسيات انتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز) الطبعة الاولى. عمان، الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
- عبل البركاني ساجد احמיד. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة التلوث وتغير المناخ (الطبعة الاولى). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- فارو، آ، اميلر، ك &، ميليفيرتا، ل. (2020). الهواء السام: الثمن الحقيقي للوقود الاحفوري. بيروت: منظمة غرينبيس الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

- مالك حسين ح. (2014). الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة الطبعة الاولى. عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون.
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (2019). واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية.
- وكالة الانباء الجزائرية. (2020). سحب البنزين الممتاز بالرصاص ابتداء من 2021. وكالة الانباء الجزائرية، اقتصاد.

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

- CEREFE. (2020). Transition Energétique en Algérie. Alger: CEREFE-EDITION 2020.
- Global Tracking Framework. (2013). Renewable Energy-Chapter 4.
- Gouvernement d'Algerie. (2011). Rapport National de l'Algerie. 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19). Alger:
- Hannah, R., & Max, R. (2021, 06 02). Renewable energy generation, Algeria. Récupéré sur Our world in Data: <https://ourworldindata.org/renewable-energy>
- IEA. (2021, 06 02). Energy efficiency delivered a large share of energy sector emissions reductions in 2019. Récupéré sur Report extract Energy efficiency in 2019: <https://www.iea.org/reports/energy-efficiency-2020/energy-efficiency-in-2019>
- Jose, G., & Oswaldo, L. (2013). (الطبعة الاولى). الطاقة والبيئة والتنمية. (ع. & محمد طالب ا). دار الكتاب الجامعي: الامارات العربية المتحدة، العين (Trads., طلال نواف
- MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE ET DES MINES. (2021, 06 02). Efficacité Énergétique. Récupéré sur Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de L'Energies: <https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie>
- UNEP- DTU. (2020). Emissions Gap Report 2020. Nairobi-Kenya: United Nations Environment Programme (UNEP) and UNEP DTU Partnership (UDP). Récupéré sur <https://www.unep.org/emissions-gap-report-2020>
- Youmatter. (2019, 10 03). Transition énergétique: définition, enjeux et défis de la transition énergétique en France.
- <https://youmatter.world/fr/definition/transition-energetique-definition-enjeux/>

مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية لاستدامة مالية للدولة

The Digitization of Public Finance Project is a mainstay of fiscal sustainability

بوعيشاوي مراد¹، غزافي عماد²

BOUAICHAOUI Mourad¹, REZAZI Imad²

¹ جامعة المدية (الجزائر)، bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz

² جامعة المدية (الجزائر)، rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الاستلام: 2021/07/03

ملخص:

هدفت الدراسة إلى عرض وتقييم مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية لتحقيق استدامة مالية للدولة، حيث أن الاستدامة المالية في الجزائر ضعيفة، وتجلي ذلك من خلال إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2020، وكذا الحال لسنة 2021، وهو الأمر الذي أدى بوزارة المالية شهر جوان 2021 إلى إعادة هيكلة إدارتها المركزية، هذا وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من فجوة رقمية انعكست سلبا على رقمنة المالية العمومية للدولة، وكذا على استدامة مالياتها العامة. كلمات مفتاحية: رقمنة، مالية عمومية، نظام معلومات، استدامة مالية.

تصنيفات JEL : H61 ؛ O32 ؛ O49

Abstract:

The aim of the study was to present and evaluate the project for the digitization of public finances in Algeria as a basic pillar for the financial sustainability of the State. The financial sustainability of Algeria is weak. This was demonstrated by the adoption of a supplementary Financial Act for 2020 and the situation for 2021, which led the Ministry of Finance to restructure its central administration in June 2021.

المؤلف المرسل: بوعيشاوي مراد، الإيميل: bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz

The results of the study found that Algeria was suffering from a digital divide that adversely affected the digitization of the State's public finances and the sustainability of its public finances.

Keywords: digitization, public finance, information system, financial sustainability.

Jel Classification Codes: H61 ؛ O32؛ O49

1. مقدمة:

أصبح موضوع الاقتصاد الرقمي وثقافة العمل عن بعد توجه اختارته معظم دول العالم سيما المتقدمة منها، وهذا بحكم عدة عوامل منها تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من خلال تقليص الوقت وتقريب المسافات، إضافة الى وضعية أحسن في مجابهة الازمات الاقتصادية، والازمة المزدوجة لسنة 2020 المرتبطة بانخفاض أسعار النفط والأزمة الصحية لفيروس كورونا (كوفيد19) خير دليل على ذلك، سيما من خلال اختلال التوازن بين إيرادات ونفقات ميزانية الدولة، إذ لجأت الدولة سنة 2020 وكذا الحال لسنة 2021 الى قانون مالية تكميلي لتدارك العجز الموازي.

وبذكر ميزانية الدولة يعتبر موضوع رقمنة المالية العمومية مدخل رئيسي للاقتصاد الرقمي، وهذا ما أثبتته معظم الاقتصاديات العالمية المتقدمة، باعتبار أن المالية العمومية لها دور كبير واستراتيجي، سيما بعض القطاعات فيها مثل الميزانية، المحاسبة، الضرائب والجمارك، وبالتالي ادخال الرقمنة في هذه القطاعات يكون له أثر أكيد على أداء الاقتصاد ككل، سيما توفير المعطيات الصحيحة وبالسعة المطلوبة، ومنه الاستشراف للمستقبل من أجل ضمان استدامة المالية الدولة.

حيث تحاول الجزائر أن تعطي لموضوع الاستدامة المالية الاهتمام اللازم بما يضمن امتصاص وتلطيف حدة الصدمات النفطية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لها، حيث عند صدور الهيكلية الجديدة لوزارة المالية في جوان 2021 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 252/21 المؤرخ في 06/06/2021 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، أنشأت بموجبه مديرتين مركزيتين لهما دور مهم في العمل على تحقيق الرقمنة والعمل على استدامة مالية الدولة، وهما المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، وكذا المديرية العامة للاستشراف.

وبالرجوع الى السنوات القليلة الماضية، نجد أن مشاريع رقمنة نظام المعلومات لوزارة المالية، شكل ورشات عمل كبرى جمعت اطارات وزارة المالية مع خبراء مكاتب استشارات أجنبية مختلفة متخصصة في المجال المالي و المحاسبي منذ سنة 2006، حاولت من خلال ذلك تشخيص الواقع الراهن ووضع خطط و آليات الاصلاح و التطوير ، لكن وبالرغم من مرور أكثر من 14 سنة على بداية محاولات الرقمنة في ظل مشروع عصرنه أنظمة الميزانية MSB ، الا أن النتائج المحققة على أرض الواقع بقيت جزئية ومحدودة مقارنة بالأهداف المقررة عند الشروع في الاصلاح، وتجلى ذلك جليا في أثر الازمة الصحية لوباء كورونا كوفيد 19 على مالية الدولة من خلال إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2020 ، وكذا الحال لسنة 2021 ، لتدارك نقائص التسيير وإعادة التوازن لميزانية الدولة ، و هو الأمر الذي أدى بوزارة المالية شهر جوان 2021 الى إحداث مديرية مركزية تحت تسمية المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية مهمتها الاساسية رقمنة المالية العمومية في الجزائر.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح الاشكالية كما يلي : ما هو مضمون وأهمية مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية لاستدامة مالية الدولة؟.

للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالاستدامة المالية للدولة؟
- ماذا نقصد بمشروع نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية "نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني (SIGB) ؟.
- ما هي مختلف أنظمة المعلومات الخاصة بمختلف المديريات المركزية لوزارة المالية وماهي اختلالاته وتحديات تطويره ؟
- ما هو الجديد الذي جاء به بالمرسوم التنفيذي رقم 252/21 المؤرخ في 06/06/2021 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، في سبيل خدمة رقمنة المالية العمومية والاستدامة المالية للدولة؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على اشكالية المقال والأسئلة الفرعية لها قمنا بصياغة الفرضية التالية: مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر كدعامة أساسية للاستدامة المالية لم يتحقق بعد رغم الاجراءات المتخذة منذ سنة 2006.

3.1 أهداف البحث:

ويهدف البحث إلى النظر في موقع الجزائر ونظرتها للاستدامة المالية للدولة، وكذا في مدى نجاح وتطبيق نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني (SIGB) في الجزائر وتحديد أسباب ومعوقات ذلك، إضافة إلى عرض مختلف الانظمة المعلوماتية لمختلف المديرات المركزية لوزارة المالية والجديد الذي جاءت به الهيكل الجديدة لوزارة المالية، والخروج بمقترحات من شأنها جعل رقمنة قطاع المالية في الجزائر واقعا ملموسا يدعم الاستدامة المالية للدولة.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أن مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر يسعى إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، إذ تكون هذه الوسائل: مشتركة وموحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي، وكذا مشتركة بين كل الوزارات والإدارات المنفقة، إضافة إلى الربط بين المصالح المركزية وغير الممركزة لكل وزارة.

5.1 منهج البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مفاهيم حول الاستدامة المالية للدولة، وكذا عرض نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB ومختلف الانظمة الاخرى للمديرات المركزية بوزارة المالية.

6.1 الدراسات السابقة:

- دراسة (عجلان عياشي، 2019) بعنوان مستجدات قانون المالية لسنة 2019 بالجزائر (رقمنة المالية العامة كمدخل للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي)، والتي هدفت إلى إبراز مستجدات قانون المالية لسنة 2019 باتجاه الاقتصاد الرقمي، وقد توصلت الدراسة إلى اتخاذ جملة من التدابير سواء جبائية أو جمركية أو حتى في منظومة أملاك الدولة تهدف كلها إلى استعمال الرقمنة كوسيلة لتحسين أداء الميزانية العمومية ككل.
- دراسة (حاج جاب الله أمال، 2018) بعنوان تطبيق الادارة الالكترونية في وزارة المالية: دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في اطار الاصلاحات المالية و المتعلقة بالميزانية، والتي هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الاصلاحات في ميدان الادارة الالكترونية لمصالح وزارة المالية سواء على مستوى اجراءات العمل الداخلي أو في علاقتها مع الجمهور، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة بقيت النتائج هزيلة على أرض الواقع.

- دراسة (أوكيل، 2018) بعنوان مؤشرات الاستدامة المالية بالجزائر خلال الفترة 2016/1990، والتي هدفت الى تشخيص الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2016/1990 وتحديد الاختلالات التي تواجهها، وإعطاء مجموعة من الخيارات المستقبلية، وقد توصلت الدراسة الى هشاشة الاستدامة المالية بالجزائر بسبب ارتباطها بالإيرادات النفطية، رغم أن الدين العام يوجد في مستويات مقبولة.

1. الاستدامة المالية ومؤشراتها

1.1 مفهوم الاستدامة المالية :

لقد عرفها (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يآثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلد ، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، و هذا يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية، وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الاموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة (blanchard ، 1995 ، ص 04).

أما صندوق النقد الدولي يعطي مفهوم الاستدامة المالية على أنها " الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والايادات العامة مستقبلاً " أي أن الاستدامة المالية تقتضي عد وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على اعادة هيكلة وترتيب أولويات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها (حسام ، 2014 ص 41).

مما سبق يمكن أن نعرف الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي تستطيع من خلالها الدولة ضمان الاستمرار في السياسة الانفاقية على المدى الطويل دون تعرضها لمخاطر الافلاس، وكذا ضمان الادارة الجيدة للدين العام بما يحقق الاستقرار الاقتصادي انطلاقا من تعظيم منافع الجيل الحالي من جهة، ومن جهة أخرى ينصف ويحافظ على منفعة الجيل المستقبلي، كما تبين لنا أن للاستدامة المالية لها أربعة عناصر متلازمة وهي:

- الاستمرار في سياسة المالية بما يحفظ مستوى النفقات العامة والايادات العامة على المدى الطويل.

- تجنب اللجوء الى الاستدانة بإفراط من طرف الحكومة .
- قدرة الحكومة على الاستمرار في دفع الدين العام وفوائده.
- تحقيق المعدل المرغوب فيه للنمو اقتصادي .

2.1 مؤشرات الاستدامة المالية:

يتم تحليل الاستدامة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام وعجز الموازنة والضرائب وتتمثل مؤشرات الاستدامة المالية فيما يلي :

1.2.1 مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

ويقاس هذا المؤشر نسبة الدين العام الى مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وهذا من خلال الناتج المحلي الاجمالي ، إذ يعد هذا مؤشر استرشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة او اقليم، وذلك بالرجوع الى معايير اتفاقية ماسترخيت لدول الاتحاد الاوربي لسنة 1992 ، التي اشترطت ان تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في حدود 60 % كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو)، وعلى العموم يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الخام تتصف بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل .

2.2.1 مؤشر الفجوة الضريبية:

قام Blanchard سنة 1990 بإجراء بحوثه الاولى حول مؤشر الفجوة الضريبية وأكد أن هذا المؤشر يستند الى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ويعني هذا أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة والضرائب الفعلية، كما أن هذا المؤشر يقوم بقياس نسب الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي. (أوكيل ، 2018 ، ص 406)

3.2.1 مؤشر العجز الموازي :

يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولى للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة بدون مدفوعات الفوائد و الإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتد على تحليل هيكل النفقات العامة و الإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة ، والعجز الموازي يعرف كذلك على أنه عدم توازن الإنفاق العمومي مع الإيرادات العامة ، وهناك من ينظر إليه على أنه الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، أو الحالة التي تسجل فيها إيرادات الدولة قصورا عن سداد نفقاتها .

2. نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية المسمى "نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني" (SIGB)

منذ سنة 2006، تم الشروع في إصلاح مالي جديد يتماشى مع ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي وذلك في إطار تبني وزارة المالية لمشروع اصلاح مالي ومحاسبي متكامل في إطار مشروع عصرنه أنظمة الميزانية (MSB)، أين أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقدا مع مكتب استشارات كندي CRC SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي (-7047 N° crédit AL)، (Ministere des finances; 2008).

بعدها عرف هذا المشروع توسعا سنة 2016 في ظل المخطط الاستراتيجي لعصرنة المالية العمومية (PSMFP) وذلك بالتعاون مع خبراء الاتحاد الأوروبي، والذي يشكل الأداة الرئيسية التي تضمن بها السلطات العامة التماسك بين إجراءات التحديث المتعددة، والاستفادة إلى أقصى حد من تجارب البلدان الاخرى، ومن ناحية أخرى، تكييفها مع الخصائص الجزائرية بغية تحقيق النتائج المرجوة.

إن مشروع إصلاح أنظمة الميزانية المتعلق بالنظام المدمج لعملية التسيير الميزاني (système intégré de gestion budgétaire SIGB)، هو نظام يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزاني في مشروع الإصلاح، كما يسمح بالاطلاع على الوضعية المالية للدولة في أي وقت دون انتظار مختلف الإجراءات المتعلقة بوضع الميزانية حيز التنفيذ وكذا تركيز حسابات المحاسبين العموميين (Gas p03، 2008).

كما يهدف هذا النظام إلى تكريس وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، حيث تكون هذه الوسائل:

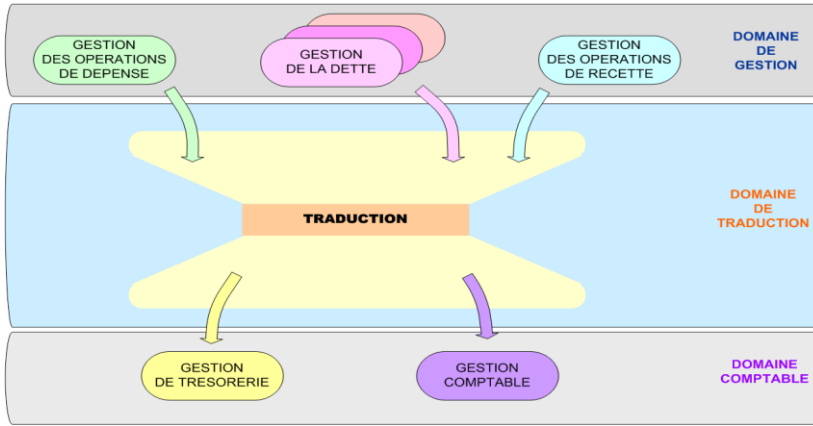
- مشتركة وموحدة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب المالي،
- مشتركة بين كل الوزارات والإدارات المنفقة،
- موحدة ومشتركة بين المصالح المركزية وغير المركزية لكل وزارة.

إلى جانب ذلك فإن هذا النظام الجديد لتسيير مالية الدولة يسمح بالتسيير المدمج والآنني لمجموعة من الوظائف الميزانية والمحاسبية أهمها (Ministère des Finances 2006.p16):

- وضع ميزانية الدولة حيز التنفيذ (la mise en place de budget) الى جانب متابعة حركة الاعتمادات خلال السنة المالية،

- تنفيذ النفقات العمومية انطلاقا من : الالتزام بالنفقة، الأمر بالدفع، التصفية وكذا دفع النفقة.
 - إصدار وتحصيل الإيرادات الخارجة عن الضرائب وإيرادات أملاك الدولة،
 - مسك مختلف محاسبات الدولة ولاسيما المحاسبة العامة والمحاسبة الإدارية.
- ويقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن تبادل المعلومات المرتبطة مباشرة بدورة المالية العمومية، حيث لا تشكل النفقات سوى عنصر واحد.

الشكل 1: تبادل المعلومات بين مختلف مسيري المالية العمومية



Source : Ministère des Finances, Direction générale du budget : Stratégie de mise en œuvre de la réforme budgétaire en Algérie (2007-2010), document présenté par CRC – Sogema, octobre 2006,

P20

إذن النظام المدمج لعملية التسيير الميزاني الـ SIGB يتضمن أساسا العمليات المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها لاسيما في جوانها المتعلقة بصرف النفقات العمومية وعليه سيتم ربط مختلف أنظمة المعلومات للمديريات المركزية والغير مدمجة في هذا النظام عن طريق واجهات (interfaces) تسمح بربط هذه الأنظمة، مما يمكن من الحصول على نظام موحد للمالية العمومية بالجزائر ومنه إعطاء نظرة شاملة ومتكاملة عن التسيير المالي للدولة .

إذن هذا النظام يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والميزاني في مشروع الإصلاح، كما يسمح بالاطلاع على الوضعية المالية للدولة في أي وقت دون انتظار مختلف الإجراءات المتعلقة بوضع الميزانية حيز التنفيذ وكذا تركيز حسابات المحاسبين العموميين (خلف والدباس، 2009، ص 29).

3. أنظمة المعلومات الخاصة بمختلف المديرية العامة لوزارة المالية

1.3 المديرية العامة للجمارك (نظام المعلومات المدمج لتسيير الجمارك SIGAD) :

نظرا لأهمية هذا القطاع فقد كانت إدارة الجمارك من بين أولى الإدارات التي تزودت بأجهزة الاعلام الالي بالجزائر وكان ذلك سنة 1982، وتعلق الأمر آنذاك بالأجهزة من نوع (بوروقن) طراز ب 5900 ، و الهدف من هذا الاقتناء كان متابعة احصائيات التجارة الخارجية، أما الانطلاق الرسمي لنظام إلكتروني لجمركة البضائع يعود تاريخه إلى شهر أفريل 1986 وكان منحصرًا فقط بمواقع الجزائر ميناء ومطار هواري بومدين (<http://www.douane.gov.dz/>, 2020).

ومع التطور الاقتصادي والتجاري العالمي إضافة الى المزايا التي يجلبها استخدام الإعلام الآلي من سرعة ودقة، تسمح بتسهيل وتسريع الوظيفة الجمركية، و تضيي عليها طابع الفعالية في الأداء والتحكم، انتهجت الجمارك الجزائرية منهج التحديث والعصرنة في طرق العمل وفي معالجة المعلومة الاقتصادية، وكان هذا بالمرور عبر مراحل مختلفة انتهت بإنجاز واكتساب أداة جديدة للعمل، ألا وهي نظام الإعلام الآلي للجمارك (SIGAD) فانتقلت الجمركة من جمركة يدوية إلى جمركة آلية للبضائع.

وكانت النسخة الأولى لنظام SIGAD في أكتوبر 1995، لتنتقل سنة 1996 عملية الجمركة والمعالجة الإلكترونية الآلية للتصريحات، وبعد نجاح التجربة، تم سنة 1999 إدراج الأنظمة الإقتصادية الجمركية والمنازعات الجمركية ضمن الخدمات الإلكترونية التي يوفرها النظام المدمج للجمارك، بعدها صدرت النسخة الثانية منه وسميت ب : SIGAD 2 والذي كان عمليا في بادئ الامر بالجزائر ميناء بتاريخ 2004/09/18 ليوسع استعماله الى جميع المكاتب الجمركية المجهزة بوسائل الاعلام الالي والتي تغطي نسبة 96% من التجارة الخارجية (P3, 2020, <http://www.douane.gov.dz>, "Système SIGAD2", DGD).

أما حاليا ومن أجل عصرنة القطاع، فقد أمضت المديرية العامة للجمارك على مذكرة تفاهم بين الجمارك الجزائرية و الجمارك الكورية، للاستفادة من تجربتها في الرقمنة الجمركية، وهذه الاتفاقية تدوم لحوالي 03 سنوات و هذا بدءا من جانفي 2019 على أن تتم العملية بنهاية سنة 2021، حيث يعد النظام الكوري لرقمنة الجمارك من أحسن الأنظمة المعلوماتية في العالم (<http://www.eldjaironline.net>).

وستتمحور المبادئ الأساسية لهذا النظام الجديد حول رقمنة الاجراءات الجمركية بما في ذلك التحصيل الجمركي (الدفع الآلي للمستحقات) والربط مع مختلف المتدخلين في العملية

التجارية من خلال الشبكات الوحيد ، اما فيما يخص الرقابة البعيدة، سيسمح النظام المعلوماتي الجديد بتأطير هذا النوع من المراقبة و تفعيله و ضمان نجاعته بالإضافة إلى التسيير الآلي لمراقبة المسافرين و بعض التسهيلات الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين، و ينتظر أيضا أن يكون لهذا النظام دور هام في تسهيل عمليات التجارة الخارجية (تصدير/استيراد) فضلا عن مكافحة تضخم الفواتير (<http://www.aps.dz>, 2020).

2.3 نظام المعلومات للمديرية العامة للضرائب:

إن التجارب العالمية فيما يخص رقمنة قطاع الضرائب أثبتت زيادة الحصيلة الضريبية ومثال ذلك دولة جورجيا فقد تم رفع مساهمة الحصيلة الجبائية من الناتج الداخلي الخام إلى 25 % بين سنتي 2009 إلى 2015، أما تجربة الهند التي تحصي رقمنة 1.15 مليار مواطن، فقد تم الوصول إلى رفع عدد دافعي الضرائب إلى 50% خلال سنة واحدة من جهة (SANJEEV. 2017). P91-94 ومن جهة أخرى فإن تحسين حوكمة المالية العمومية من خلال الرقمنة أثبتت زيادة الإيرادات الجبائية، فإذا كان الاقتصاد النامي غالبا يحقق نسبة 15 % من الضرائب للناتج الداخلي الخام فإن الحصيلة في الاقتصاد الرقمي تصل إلى نسبة 40% (برناردين، 2018، ص 19). وفي الجزائر قد تم تخصيص الإعلام الآلي على مستوى المديرية العامة للضرائب، لمعالجة النشاطات الخاصة بالجدول (حساب وإصدار الجداول العامة) وأسندت هذه المعالجات إلى المراكز الجهوية للإعلام الآلي المجهزة بأنظمة آلية مركزية، في الوقت الذي لم يكن تبادل المعلومات مع المديرية الولائية للضرائب يتم عن طريق الإعلام الآلي إلا ابتداء من سنة 1990، حيث تم إدراج الحاسوب على مستوى القابضات، المديرية الولائية للضرائب والمديرية الجهوية للضرائب وكذا وضع شبكات داخلية من نوع LAN في هذه المصالح (2020, www.mfdgi.dz).

ومع تزايد توظيف مهندسي الإعلام الآلي في الإدارة الجبائية بدءا من سنة 2000، سمح هذا الاجراء بتطوير الكثير من التطبيقات المعلوماتية، الموجهة للاستخدام على مستوى مختلف المصالح (القباضة، المفتشية، المديرية الولائية للضرائب، المديرية المركزية)، بتغطية بعض النشاطات مثل: التحصيل، تسيير ملفات المكلفين بالضريبة، وضع إحصائيات حول التحصيل، المنازعات، غير أنه بقيت مجهودات فردية للموظفين وتختلف من ولاية إلى أخرى .

غير أنه منذ إطلاق مشروع العصرية الرقمية للحكومة (الجزائر الالكترونية 2013) ، شرعت المديرية العامة للضرائب بالتفكير لإدراج نظام معلومات عصري قادر على الاستجابة للتحديات باعتبار الإيرادات الضريبية تعتبر موردا هاما لميزانية الدولة ، فتم تشغيل نظام

معلوماتي يسمى جبايتك « JIBAYA'TIC » ، مضمونه التصريح الالكتروني والدفع الالكتروني للضرائب ، وكانت البداية بمديرية كبريات المؤسسات بين عكنون كانطلاقة ليعمم النظام على جميع هياكل القطاع بالتدريج ، حيث يوضع هذا النظام تحت تصرف المكلفين بالضريبة على شبكة الانترنت ، يمكنهم من ايداع تصريحاتهم الضريبية الدورية ، وكذا امكانية الدفع الالكتروني لضرائبهم .

ويمكن ايجاز أهم الخدمات الالكترونية التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات جبايتك كما يلي (P3 2019. DGI. guide de la déclaration et du paiement en ligne) :

- تسمح للمكلف بالضريبة المرخص له مسبقا وحسابه، التصريح ودفع ضرائبه بطريقة الكترونية.
 - الاطلاع على واجباته الضريبية وأجالها وكذا معرفة الديون الجبائية.
 - تعبئة استمارة التصريح الضريبي وإجراء التعديلات اللازمة.
 - الاطلاع ونسخ وصل التسديد والاطلاع على التصريحات الضريبية السابقة.
 - الاطلاع على المعلومات الشخصية للمكلف بالضريبة وتعديلها عند الضرورة.
- وحاليا يوجد برنامج شامل لإصلاح و رقمنة القطاع على مستوى المديرية العامة للضرائب ، وذلك بتوظيف متعامل إسباني (إندرا سيسستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي جديد ، و يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي بمرحلة الصيانة والضمان ، و عليه، فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP) ، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، و تم تنظيم المشروع ، في عدة ورشات وهي <http://www.mfdgi.dz> (2020) : ورشة الاندماج الوظيفي ، ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات، ورشة الواجهات؛ ورشة الهندسة و الهندسة التقنية؛ ورشة الإيرادات /توزيع؛ ورشة التكوين؛ وفي الاخير خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

3.3 نظام المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة:

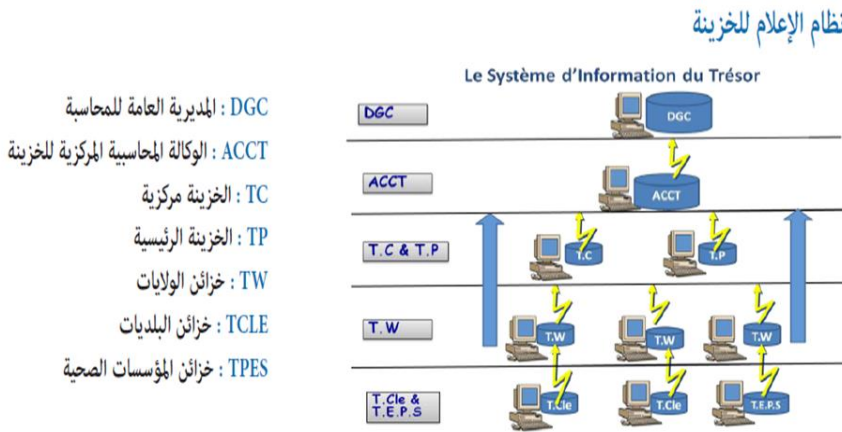
فيما يخص البرامج المستغلة على مستوى الخزينة العمومية، فإنها أعدت من قبل كفاءات وطنية حيث تغطي هذه التطبيقات مجمل وظائف الخزينة، حيث كان يجب على الخزينة العمومية

امتلاك كل الإمكانيات المتاحة لها من تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تبادل وتقاسم أفضل للمعلومة على المستوى الداخلي وكذا مع الشركاء الوظيفيين.

ففي إطار المسعى الرامي إلى ضبط المقاييس وتحقيق التجانس، تسعى المديرية العامة للمحاسبة إلى أن تستعمل فقط التطبيقات الوطنية في ممارسة نشاطاتها داخل كل الشبكة المحاسبية للخزينة (المصالح المركزية واللامركزية)، فهذا المبدأ سيؤطر كل مهمات ونشاطات التسيير المسندة إلى الخزينة العمومية على كل المستويات (التحصيل، تسيير الجماعات والمؤسسات العمومية، نفقات الدولة، المحاسبة والخزينة).

وفيما يلي شكل يوضح نظام الاعلام لدى الخزينة العمومية وكيفية مركزة المحاسبة العمومية.

الشكل 2: نظام الاعلام للخزينة العمومية



Source : <http://www.mf-dgc.gov.dz/> consulté le 05/12/2020

الشكل السابق يوضح كيفية مركزة كل العمليات المالية المتعلقة بالخزينة العمومية وهذا عند نهاية كل فترة سواء كل عشرة ايام او كل نهاية شهر او نهاية السنة المالية، وهذا لإعطاء صورة حقيقة عن المركز المالي للدولة، وتحديد العجز أو الفائض الموازي للخزينة العمومية.

كما يمكن الاشارة إلى أنه الخزينة العمومية قد بادرت إلى نظام لعصرنة عمليات الدفع الالكتروني على مستوى الخزينة العمومية وذلك من خلال:

أ- وضع نظامين لمعالجة الدفع على مستوى الخزينة العمومية وهما ATCI و RTGS : حيث أن النظام الاول ATCI هم متعلق بنظام المقاصة بين البنوك ، بينما النظام الثاني RTGS فهو متعلق

بنظام يضمن التسوية وفي وقت قياسي للمبالغ الكبيرة، ولأسباب تتعلق بالكفاءة الاقتصادية وأمن التحويلات المالية، جاء هاذين النظامين ليستجيب لمبدأ التخصيص في نظم التسوية فيما بين البنوك، وهذا تبعا لطبيعة وقيمة أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك و الخزينة العمومية (2020). (<http://www.mf-dgc.gov.dz>).

وتسوى المبالغ الكبيرة عن طريق نظام التسوية الإجمالية في الوقت القياسي (RTGS) من خلال منصة واحدة يديرها العون المركزي المحاسبي للخزينة (ACCT)، في حين أن دفع مبالغ التي تقل عن مليون دينار جزائري يتم تسويتها عن طريق نظام المقاصة بين البنوك.

ب- نظام المقاصة بين البنوك ATCI على مستوى الخزينة العمومية: وهو نظام إلكتروني لتبادل المعلومات بين البنوك بشأن أدوات الدفع، يعمل على أساس مبدأ المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع المقدمة من المشاركين عن طريق التبادل بين البنوك. وهو يقوم على التشغيل الآلي الكامل في معالجة التدفقات المالية وإزالة الطابع المادي لأدوات الدفع. كما أن في هذا النظام، اختارت الخزينة العمومية أن تكون في وضعية المشارك الغير المباشر، ذلك لأن تدخلها يتم من خلال بنك الجزائر (تعمل الخزائن الولائية مع فروع بنك الجزائر لمعالجة المعاملات المتعلقة بالشيكات والتحويلات بموجب نظام ATCI، عن طريق الأقراص المضغوطة في غياب شبكة إنترانت ونظام معلومات على مستوى الصناديق المالية للخزينة العمومية).

ج- نظام التسوية الإجمالية في الوقت القياسي (RTGS): إن نظام المدفوعات RTGS هو نظام دفع محدد للمبالغ الكبيرة التي تسمح بإجراء المعاملات في الوقت الحقيقي، على أساس إجمالي لا رجعة فيه ومستمر يضمن مستوى عال من السرعة والأمن. وبالنسبة لهذا النظام، اختارت الخزينة العمومية حالة المشارك المباشر. وتسمح هذه الحالة لها بالحصول على نظام أساسي وإدارة عملياتها في الوقت الحقيقي. يتم تسيير هذا النظام الأساسي بواسطة منصة من خلال عون المحاسبي المركزي للخزينة ACCT.

4.3 وضع نظام للوقاية ومكافحة مسألة الشيكات دون رصيد على مستوى الخزينة العمومية من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات الذي يدعم الإبلاغ عن حالات الدفع بدون رصيد أو عدم كفايته:

ويتم تنفيذ هذا من خلال تطبيق حاسوبي متعلق بالإبلاغ عن حالات الدفع من الخزينة العمومية، وهي تعمل على تركيز الملفات من المراكز المحاسبية وإعادة توجيهها إلى مصلحة مختصة بذلك (2020) (<http://www.mf-dgc.gov.dz>).

من جهة أخرى وعن المشروع الحالي على مستوى المديرية العامة للمحاسبة هو أحداث نظام معلومات عن طريق شبكة الاعلام الالي يجمع جميع المراكز المحاسبية، وهذا النظام ما هو الا جزء من النظام المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB، حيث سيكون من الممكن إصدار البيانات المحاسبية ولا سيما بيان التدفق النقدي امثالا لمعايير النظام الدولي للمحاسبين IPSAS والمتكيفة مع الحالة الجزائرية.

كما أن هذا المشروع يستلزم إدخال تعديلات على سلسلة المحاسبة بالكامل، وكذا التخطيط للإجراءات القبلية التالية (Moussa, 2012, P 21):

- يتطلب تنفيذ هذا المشروع دراسات وظيفية ومفاهيمية مفصلة تصف عمليات التكيف الضرورية.
- وضع إطار محاسبي جديد على مستوى وحدات المسيرين .
- برمجة عملية قادرة على أن تأخذ في الاعتبار الخطط المحاسبية الجديدة،
- نشر التطبيق والتدريب المتكيفان للمستعملين.
- تنفيذ إجراء واجهة بينية جديد لتغذية النظام الفرعي لمحاسبة العون المحاسبي المركزي للخزينة ACCT.

4. اختلالات نظم المعلومات لوزارة المالية وتحديات تطوير نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB بما يدعم استدامة مالية الدولة
1.4 اختلالات نظم المعلومات لوزارة المالية:

من الناحية الواقعية لا يوجد نظام معلومات مدمج موحد قيد الاستغلال بوزارة المالية، وكل ما هو متوفر ما هي إلا بعض التكنولوجيات الرقمية (أجهزة وتطبيقات) المستخدمة من طرف كل مديرية عامة على حدى وفق احتياجاتها الخاصة، وهذا حسب ما رأيناه سابقا. وعليه فإن مجمل التطبيقات الإلكترونية بوزارة المالية كانت نتيجة اختيارات تتعلق بالتسيير، التنظيم... وكذا لظروف خاصة تتعلق بعوامل معينة عرفت في الماضي، كما أن درجة تطبيق أنظمة المعلومات كما رأينا سابقا في كل المديريات التابعة الى وزارة المالية يختلف من مديرية الى أخرى ، وهي مجموعة أنظمة معلومات غير متناسقة و غير متصلة فيما بينها (déconnectés et hétérogènes) مما يجعلها لا تستجيب للمعايير الأساسية المتعلقة بالهندسة الرقمية العصرية

(l'architecture numérique moderne) ولا تستجيب كذلك لمعايير تسيير المشاريع وفق ما هو متفق عليه عالميا، ولا تتوافق مع أحسن الممارسات في مجال حوكمة أنظمة المعلومات.

2.4 تحديات تطوير نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزاني SIGB :

إن تحقيق نظام معلومات مدمج للتسيير الميزاني يتطلب اصلاح معمق انطلاقا من استثمارات جدية تستجيب لإدماج جميع أنظمة المعلومات للمديريات المركزية لوزارة المالية في نظام معلوماتي واحد مدمج ومصمم بشكل متناسق، موثوق وديناميكي...يترجم تسيير المالية العمومية في الجزائر.

فنظام المعلومات الحالي لا يستطيع مواكبة السياسات الضرورية لعصرنة المالية العمومية، فهو لا يسمح باعتماد تسيير فعال للأهداف الاستراتيجية ولا للسياسات التي تركز على خدمة المواطن، وبالتالي توجد عدة تحديات على وزارة المالية رفعها لتجسيد النظام المعلوماتي الموحد أي نظام المعلومات لتسيير الميزاني SIGB وتتمثل هذه التحديات بالأساس فيما يلي:

- غياب دليل مرجعي قانوني للإجراءات العملياتية والمتعلقة بالعمليات المالية والمحاسبية.
- ثقل وطول إجراءات اتخاذ القرار من طرف المسيرين يؤدي إلى بطئ عمل نظام المعلومات المدمج ككل.
- عدم التنسيق بين الوظائف للمديريات العامة بوزارة المالية جعلها تسعى الى تطبيق خياراتها دون الحسبان لآثارها على النظام المعلوماتي ككل .
- غياب دليل مرجعي لمعالجة المعطيات يسمح بتوحيد الرموز والمعالجة الآلية للعمليات المحاسبية والمالية (خاصة في مشروع المخطط المحاسبي للدولة).
- مشكلة طبيعة ومصادقية المعطيات المتحصل عليها إلكترونيا.
- أنظمة المعلومات في وزارة المالية هي بعيدة عن اطار الحوكمة الرقمية، وهو ما يترجمه الميدان من عدة نقائص مختلفة.
- ندرة وضعف المورد البشري الذي هو أساس كل عملية إصلاح سيما في المشاريع المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كل هذه التحديات كانت دافعا لإنشاء مديرية مركزية للرقمنة شهر جوان 2021 تحت تسمية المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، من أجل الاستجابة لضرورة رفع مستوى نجاعة التسيير وتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث كانت أهم مهامها حسب نص

المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 21/ 252 المؤرخ في 2021/06/06 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية ما يلي:

- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، والمساهمة في إعداد السياسة الوطنية للأمن المعلوماتي.
 - إعداد ومتابعة وتنفيذ المخطط التوجيهي الاستراتيجي للإعلام الآلي لوزارة المالية وفقا للاستراتيجية الوطنية للرقمنة .
 - التأطير والمصادقة على أعمال الرقمنة التي تبادر بها كل المديريات العامة لوزارة المالية.
 - السهر على تعميم رقمنة العمليات والاجراءات على مستوى القطاع وضمان اليقظة التكنولوجية.
 - ضمان التنسيق بين الهياكل المهنية والهياكل التقنية في وزارة المالية.
 - السهر على وضع أنظمة الاعلام الاقتصادية والاحصائية والمساعدة على اتخاذ القرار.
 - ضمان قيادة وتنسيق الاصلاحات وتسيير مشاريع العصرية، وتجميع موارد الاعلام الآلي للقطاع، كما تضمن الدعم التقني لاستعمال تكنولوجيات الرقمنة .
- وهي تتكون من ثلاث مديريات فرعية وهي: مديرية أنظمة الاعلام، المديرية التنسيق ومتابعة مشاريع العصرية وتحليل أنظمة الاعلام، وفي الأخير مديرية أمن المعلومات والشبكات.
- 3.4 إنشاء مديرية مركزية للاستشراف شهر جوان 2021 بوزارة المالية هو دعامة أساسية للاستدامة المالية:
- إن الاستدامة المالية تقيس مدى قدرة الدولة على مواصلة سياستها الانفاقية والوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها العامة بالاعتماد على مواردها الذاتية دون التعرض لمخاطر العسر المالي، وهذا ما يجرنا الى الحديث عن الاستشراف والحساب للمستقبل في تسيير الشؤون المالية للدولة، ومن أجل هذا بادرت وزارة المالية الى انشاء مديرية عامة بوزارة المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21/252 المؤرخ في 2021/06/06 المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، تحت تسمية المديرية العامة للاستشراف وحسب نص المادة 9 من هذا المرسوم أهم مهامها هي :
- إعداد دراسات وتحاليل استشرافية بهدف توضيح خيارات السلطات العمومية فيما يتعلق بالقضايا الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وهذا يعني أن

الدولة تسعى الى تحقيق استدامة مالية لكل الاجيال من خلال عدالة في استغلال الموارد الطبيعية سيما الموارد النفطية.

- المشاركة في اختيار التوجيهات الاستراتيجية في مجال السياسة الاقتصادية والمشاركة في اعداد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.
- اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية طويلة المدى في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، والمشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، واقتراح اطار للتنمية الاقليمية.
- تحليل التناسق الشامل وتقييم أثار السياسات البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم الاثر المالي لبرامج التنمية والنمو.
- تحديد شروط استقرار الوزانات الاقتصادية الكبرى واستدامتها على المدى الطويل.
- تحديد ودراسة تطور قطاعات النشاط الاستراتيجية في علاقاتها مع المحيط الدولي.
- ترقية أدوات التحليل والاستشراف الضرورية لمعرفة تطورات المجتمع والاقتصاد الوطني، وتطوير أدوات الاسقاط والمحاكات والسهر على اعداد نماذج استشرافية في التمثيل الاقتصادي والاجتماعي، والقيام بتحليل عرضية تتعلق بالرهانات الكبرى للمجتمع.

5. خاتمة :

إن الدور الذي تلعبه وزارة المالية من خلال السياسة المالية و الميزانية له أثر واضح على الاقتصاد الوطني سواء بالسلب أو الايجاب ، والمالية العمومية تأتي في لب هذه السياسات ، وعليه فإن تسيير هذا الميدان بمعزل عن التطور الذي يعرفه ميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال يعتبر من التقصير وعدم الرشادة لتحقيق النجاعة والكفاءة في التسيير ومنه الاستدامة المالية للدولة ، وعليه بادرت وزارة المالية منذ سنة 2006 الى بذل جهود اصلاح لرقمنة المالية العمومية في إطار نظام المعلومات المدمج لتسيير الميزاني SIGB ، ولكن لا يزال التصميم حبر على ورق رغم مرور أكثر من 15 سنة منذ انطلاق المشروع ، الى أن صدر التنظيم الهيكلي الجديد للإدارة المركزية لوزارة المالية في جوان 2021 ، يحمل معه إنشاء مديرتين ، وهما المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية ، و المديرية العامة للاستشراف ، حيث يعول عليهما لإعطاء نفس جديد لإعادة بعث مشروع رقمنة المالية العمومية بما يخدم تدعيم الاستدامة المالية للدولة.

ومن بين النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة نذكر ما يلي :

- ◆ رقمنة المالية العمومية تعتبر مدخل اساسي للاقتصاد الرقمي ، وهذا ما أثبتته التجارب الدولية ، وعليه على الدولة الجزائرية إعطاء الاهتمام اللازم لهذا الموضوع لجعله واقعا ملموسا .
- ◆ إن تحقيق نظام معلومات مدمج للتسيير الميزاني SIGB يتطلب اصلاح معمق انطلاقا من استثمارات جدية تستجيب لإدماج جميع أنظمة المعلومات للمديريات المركزية لوزارة المالية في نظام معلوماتي واحد مدمج ومصمم بشكل متناسق يضمن رقمنة المالية العمومية في الجزائر.
- ◆ من خلال عرض أنظمة المعلومات سابقا لكل مديرية مركزية بوزارة المالية، تبين أنه كل مديرية تعمل بصفة منعزلة عن باقي المديريات ومنه تضيق فرصة استغلال المعطيات والمعلومات التي تحوزها كل مديرية عن الأخرى.
- ◆ الأمية "الرقمية" لدى المسؤولين ، سيما على المستوى المحلي كان سببا في عدم تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ، بما يتيح احصائيات ومعطيات صحيحة وبالسعة المطلوبة يمكن من خلالها الاستشراف للمستقبل وتحقيق استدامة مالية للدولة
- ◆ المبادرة من طرف وزارة المالية واعادة الاعتبار لمشروع رقمنة المالية العمومية كدعامة اساسية لتحقيق استدامة مالية، من خلال انشاء مديرتين الاولى مختصة في الرقمنة والأخرى في الاستشراف ننتظر منه اعطاء دفعة قوية لهذا المشروع .
- وعليه يمكن اعطاء مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتمادها من أجل التحول إلى رقمنة المالية العمومية في الجزائر وتطبيق نظام معلومات مدمج لوزارة المالية يتسم بالنجاعة، ويتيح الفرصة للحصول على الاحصائيات والمعطيات اللازمة وبالسعة المطلوبة للاستشراف بها للمستقبل ومنه تحقيق استدامة مالية للدولة يغنيانا عن إصدار قوانين مالية تكميلية كل سنة تعيد التوازن لميزانية الدولة وهذا كما يلي :
- عدم تجاهل الجهود المبذولة سابقا في أنظمة المعلومات لكل مديرية مركزية، بل يجب تطويرها لتندمج مع مشروع نظام المعلومات الموحد للمالية العمومية.
- الاسراع في وضع النصوص التنظيمية من مناشير وتعليمات تشرح وتنسق عمل المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية، وتزويدها بالامكانيات المادية

والبشرية اللازمة، لتعمل وتجمع الجهود المتشعبة لكل مديرية مركزية في موضوع الرقمنة تحت غطاء نظام معلومات موحد للمالية العمومية.

- تحقيق اندماج الوظائف الإدارية لجميع الهيئات التابعة لوزارة المالية وتناسقها بأكبر قدر ممكن، مما يجعل من واجهاتها على شبكة الانترنت متشابهة من حيث طبيعة الخدمات أو من حيث طريقة عملها.
 - الأخذ في عين الاعتبار في تصميم نظام المعلومات المدمج، مشروع عصنة أنظمة الميزانية الذي يركز على القانون العضوي الجديد للمالية العمومية رقم 18-15 المؤرخ في 02-09-2018 والتقييد بأحكامه.
 - استغلال أحسن الابتكارات والأفكار في مجال تصميم أنظمة المعلومات وإعطائها صبغة فنية متميزة، سواء كانت جزائرية أو أجنبية.
 - تقليص الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر، حيث أصدر معهد PORTULANS لسنة 2019 تقرير سنوي يضم 121 دولة، وأظهر أن الجزائر احتلت المرتبة 98 بمجموع نقاط تصل الى 35.30 وهي تعتبر مرتبة متأخرة (بشاري، 2020، ص558).
 - إن الاستعجال في مواكبة الركب ودخول عالم الرقمنة قد يؤدي إلى تجاوز العقبات، وعليه إستدراك التأخر الكبير في مجال استعمال واستغلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال يكون خطوة بخطوة.
- في الأخير يمكن القول أن رقمنة المالية العمومية يعتبر خطوة لازمة لرقمنة الاقتصاد والاستشراف له مستقبلا، وذلك راجع الى القطاعات الاستراتيجية الى تديرها المالية العمومية، ولها أثر واضح على الاستدامة مالية الدولة وضمان مصادر تمويلها، ومثال ذلك قطاع الضرائب الذي يعد ركيزة اساسية في تمويل ميزانية الدولة، وعليه فإن استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال يعتبر مصدرا مهما لخلق قيمة مضافة وإعطاء شفافية ومصداقية أكبر لتسيير المال العام ومنه استدامة ماليتها العامة.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- يلس شاولش بشير، 2009، المالية العامة -المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- خلف عبد الله وسهيل بسيم الدباس، 2009 ، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان.
- -الريفي، حسام خالد حسين "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة.2014.
- برناردين أكيثوبي ، 2018، زيادة الإيرادات ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية .
- أ.عصماني مختار، د. أوكبل رابع مقال تحت عنوان "مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016"، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، العدد 25 ديسمبر 2018 .
- سلمى بشاري ، 2020 ، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19) مجلة Les Cahiers du Cread ، العدد 36 ، الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 30/05/2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 09-05-2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات
- المديرية العامة للجمارك ، 2020 ، مطوية بعنوان " Système SIGAD 2 " متاحة على الرابط <http://www.douane.gov.dz>
- المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، 2020 على الرابط ، <http://www.mfdgi.dz>.
- المديرية العامة للمحاسبة ، وزارة المالية . 2020 على الرابط : <http://www.mf-dgc.gov.dz>
- وكالة الانباء الجزائرية على الرابط : <http://www.aps.dz> .

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Sanjeev Gupta .Michael keen genvieve vrdier. 2017 digital révolutions in public fianance .FMI . USA.
- Blanchard,oliver Jean : suggestions for a new set of fiscal indications "Economic and statistics " OECD , wp .no . 7 a .1995.
- -abd elhamid Gas , 2008 ,document de présentation LE SYSTEME INTEGRE DE GESTION BUDGETAIRE (SIGB) , ENI ,KELEA .

- Moussa Azzedine ;2012, directeur centrale au niveau la DGC - MF , Document présentatif sur le thème « INFORMATISATION DES CIRCUITS COMPTABLES » ministère des finances Alger .
- Ministère des Finances, Direction générale du budget :2006, Stratégie de mise en œuvre de la réforme budgétaire en Algérie (2007-2010), document présenté par CRC – Sogema, ministère des finances, Alger.
- la DGI, 2019 , guide de la déclaration et du paiement en ligne ,ministère des finances, Alger.
- la DGB.2008.Rapport d'Etat d'avancement du prêt n°7047-AL- ministère des finances, Alger.

قياس أثر سعر صرف الدينار- الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي

باستخدام نموذج ARDL (حالة الجزائر 1964-2019)

Measuring The Effect of The Dinar-Dollar Exchange Rate on Foreign

Exchange Reserves Using ARDL Model (Algeria case 1964-2019)

شرفاوي محمد¹، بكوش كريمة²CHERFAOUI Mohamed¹, BEKKOUCHE Karima²¹ جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)، m.cherfaoui@univ-dbkm.dz² جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة (الجزائر)، k.bekkouche@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/11/04

تاريخ الاستلام: 2021/07/07

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر سعر صرف الدينار -الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 1964 - 2019 باستخدام نموذج ARDL. خلصت الدراسة إلى أن التغيرات في سعر صرف الدينار - الدولار له تأثير قوي موجب على احتياطات الصرف الأجنبي على المدى القصير والطويل باعتباره أداة استعملت من أجل سد العجز في الميزانية حيث اتضح ان ارتفاع سعر الصرف دينار مقابل الدولار بـ 1 % يزيد من احتياطات الصرف الأجنبي بـ 1.11 % فالعلاقة طردية قوية. كلمات مفتاحية: سعر صرف الدينار-الدولار، احتياطات الصرف الأجنبي، نموذج ARDL. تصنيفات JEL: C01؛ C13؛ C32؛ C58.

Abstract:

This study aimed to measure the effect of the dinar-dollar exchange rate on foreign exchange reserves based on annual data 1964 - 2019 using the ARDL model.

The study concluded that changes in the dinar-dollar exchange rate have a strong positive impact on foreign exchange reserves in the short and long term because it is used as a tool to bridge the budget deficit, so the increase of the dinar - dollar exchange rate by 1% increases foreign exchange reserves by 1.11%

المؤلف المرسل: شرفاوي محمد، الإيميل: m.cherfaoui@univ-dbkm.dz

Keywords: Dinar-dollar exchange rate, foreign exchange reserves, ARDL model.

Jel Classification Codes : C01 ; C13 ; C32 ; C58.

1. مقدمة:

تسعى كل الاقتصاديات الى حماية مصالحها على المستوى الدولي وذلك من خلال بناء نظم داخلية تساعد في التصدي للصدمات الخارجية، على اعتبار أن أي اقتصاد منفتح على العالم الخارجي وهذا ما يجعل المهمة أكثر صعوبة مهما كان الاقتصاد قويا، فأسعار الصرف يمكن لها أن تضر بالاقتصاد المحلي نتيجة تغير قيمته، فبعض الدول تسعى لأن تبقى منخفضة سعيا منها وراء زيادة تنافسية صادراتها كالصين مثلا، والبعض الآخر يحارب من أجل إبقاءه في مستويات مرتفعة كالجنه الإسترليني لأسباب تاريخية ربما. إن هذا الجدل جعل الكثير من التوجهات الفكرية الاقتصادية تختلف في تحديد أي النهجين هو الأفضل لكل اقتصاد خصوصا إذا كان اقتصادا هشاً كالقصاد الجزائري يعتمد على مصدر دخل وحيد، وهذا المصدر بدوره يشهد تذبذبا وعدم انتظام سواء من حيث الإنتاج او الأسعار، مما يجعل بعض الدول بالاستعداد تحسبا لمثل هذه الصدمات المحتملة، ولعل اهم سلاح يمكن اعداده في مثل هذه الحالات هي احتياطات الصرف الأجنبي والتي من شأنها أن تساعد في امتصاص هذه الاثار الخارجية، وبالتالي تظهر العلاقة الوطيدة بين أسعار صرف الدينار مقابل الدولار والذي يعتبر عملة تسعير المحروقات وهي بطبيعة الحال المصدر شبه الوحيد لمداخيل العملة الصعبة للجزائر.

1.1 إشكالية البحث:

كمحاولة لمعالجة موضوع هاته الدراسة سيتم الإجابة عن الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي؟
من أجل التعرض لجوانب هذه الإشكالية تم طرح جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:
- كيف يؤثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي؟
 - ما مدى ارتباط احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بصادراتها؟
 - في أي اتجاه يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على احتياطات الصرف الأجنبي؟

2.1 فرضيات البحث:

- كإجابة مؤقتة على التساؤلات السابقة تم طرح الفرضيات التالية:
- يؤثر ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار إيجابيا على احتياطات الصرف الأجنبي.

- ارتفاع الصادرات يرفع من احتياطات الصرف الأجنبي.
- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يرفع من احتياطات الصرف الأجنبي.

3.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نوع العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي واحتياطات الصرف الأجنبي، ومحاولة بناء نموذج قياسي يدرس الأثر الذي يمارسه كل من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر.

4.1 منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل إيضاح بعض الجوانب النظرية لكل من احتياطات الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والعلاقة التي تجمع بينهما، بينما الجانب التطبيقي من الدراسة فتضمن دراسة قياسية باستخدام برنامج Eviews 12 من أجل تقدير النموذج القياسي وأجراء الاختبارات الضرورية عليه حتى يتم اختيار أفضل نموذج ومن ثم تحليل النتائج.

5.1 هيكل البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى جزئين:

- الإطار النظري فيما يخص كل من سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي واحتياطات الصرف الأجنبي.
- دراسة قياسية بغرض دراسة أثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL.

6.1 الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق لاحتياطات الصرف الأجنبي منذ فترة طويلة نظرا لأهميتها البالغة في الاقتصاد الحديث ولقد اقتصرنا على بعضها كما يلي:

- دراسة أمير صفية و بشونده رفيق تحت عنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف باستخدام نموذج ARDL (حالة الجزائر 1986-2016) " ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1986- 2016 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج

ARDL. توصلت الدراسة الى أن لتغيرات سعر النفط تأثيرات ايجابية على احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري وذلك على المستوى الطويل المدى. حيث بينت النتائج أن أي ارتفاع في سعر البترول ب 10 % يقضي إلى ارتفاع في احتياطي الصرف الاجنبي ب 4.8 % ويمر تأثير البترول عبر الصادرات البترولية التي تؤثر تأثير ايجابيا على المدى القصير والطويل المدى على الموجودات من العملة الأجنبية.

- **دراسة المومن عبد الكريم بعنوان " أثر تغيرات أسعار البترول على سعر صرف بالجزائري** دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة 1990-2019" هدفت الدراسة الى قياس اثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين أسعار البترول وسعر الصرف بالجزائري في الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر النفط وسعر الصرف في اتجاه واحد، وان النموذج لا يعاني من المشاكل الاقتصادية والإحصائية والقياسية، مع ثبات المقدرات عبر الزمن ما يفسر استقرار معادلة سعر الصرف بالجزائري خلال فترة الدراسة.

- **دراسة مختاري فتيحة و بلحاج فراحي بعنوان " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015)"** بحثت هذه الدراسة في العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم لحالة الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك ضمن اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة باتجاه المتغير التابع مع ثبات مقدرات عبر الزمن مما يفسر استقرار معادلة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

1. الاطار النظري

1.1 سعر صرف الدينار مقابل الدولار:

العلاقات الاقتصادية الدولية ضرورة لا بد منها اذا ليس في إمكان أية دولة أن تحقق كل ما تحتاجه من سلع وخدمات محليا، فتضطر عادة للبحث عن مبتغاها خارج الحدود، وبطبيعة الحال لا بد من تسديد المستحقات المترتبة عن هاته العملية بعملة البلد المصدر او بعملة دولية، لكن تصطدم البعض منها بمشكلة القبول الدولي لعملتها كالجزائر مثلا إذ أنها لا يمكن أن تسدد

قيمة الواردات بالدينار الجزائري، وعليه وجب عليها وضع جملة من الإجراءات بغية الحفاظ على سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية الرئيسية والتي تسدّد بها المعاملات الاقتصادية الدولية. بناء على هذا التوجه ظهر مفهوم سعر الصرف، والذي يعرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وسعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية (مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 5).

1.1.1 أهمية سعر الصرف:

تنبع أهميته من الوظائف التي تلعبها النقود في إتمام المعاملات الاقتصادية بين الافراد المقيمين وغير المقيمين ولعل أهمها:

1.1.1.1 المعاملات التجارية:

المعاملات التجارية بين الدول لا بد لها من تحديد عملة تسوى بها وإما أن تكون عملة المستورد أو المصدر أو عملة أخرى تحظى بالقبول العام، فقرار الاستيراد من دولة أجنبية سوف يترتب عليه بيع العملة المحلية مقابل الحصول على العملات الأجنبية من أجل تسديد الالتزامات الخارجية ودفع ثمن مشتريات (مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 5).

2.1.1.1 الاستثمارات الأجنبية:

يمكن أن تدخل الشركات الأجنبية في المراحل الأولى من العملية من الاستثمار في شراكة مع طرف محلي برأس مال بعملة أجنبية. وأحيانا عند إقامة استثمار في بلد أجنبي يتم تحويل العملة الأجنبية بالعملة المحلية لأغراض تسديد المصاريف (مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 6).

3.1.1.1 تحويلات الفوائد والأرباح:

تسعى الشركات العابرة للحدود التي تستثمر خارج مواطنها إلى تحويل جزء من الأرباح والفوائد بعملة أجنبية، وهناك وجه آخر لهذه التحويلات فالسندات المملوكة للأجانب على الحكومة المحلية يجب تحويلها الى عملة أجنبية (مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 6).

4.1.1.1 المساعدات الأجنبية:

أحيانا تقوم الدول الكبرى بمنح مساعدات مالية للدول الفقيرة او التي تعاني صعوبات ظرفية لأسباب سياسية، وغالبا ما تمنح تلك المساعدات في شكل اعتمادات في البنوك الأمريكية لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سلع أمريكية (مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 6).

5.1.1.1 نفقات السياحة والسفر:

بعض الدول جعلت السياحة مصدر دخل قومي على غرار تونس ومصر وذلك لما يمكنها ان تجلبه من عملة أجنبية، وبطبيعة الحال فإنه لابد من تغطية تكاليف السفر والإقامة في دول أجنبية يتوجب الحصول على عملة هذه الدول مقابل عملة أجنبية (مختاري و بلحاج، 2017، صفحة 6).

2.1.1 سياسية سعر الصرف في الجزائر:

1.2.1.1 المرحلة الأولى 1979-1964:

كان لابد للجزائر فك ارتباطها بالمستعمر لاسيما بعملة التي تعتبر أحد مقومات السيادة الوطنية، فكان أول إجراء هو صك عملة وطنية وتحديد قيمتها بـ 0.18 غ من الذهب بعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وسميت بمرحلة تكافؤ الصرف (بن قدور، كردودي ، و السبتي، صفحة 5). لكن الاقتصاد الجزائري انتهج سبيل الاعتماد على الصادرات النفطية المسعرة بالدولار والذي كان يتذبذب تبعا للأحداث الجيوسياسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى أحيانا إلى تخفيض قيمته، لأن تخفيض قيمة الدولار يغير العلاقة بين الدولار والعملات الأخرى (Williamson, 1973, p. 714). لكن لم يستمر هذا طويلا حتى انهار نظام بونتن وودز وتم ربط الدينار الجزائري سنة 1974 بسلة تضم 14 عملة من أهم العملات الأجنبية عالميا قصد المحافظة على استقراره (بن قدور، كردودي ، و السبتي، صفحة 6).

2.2.1.1 المرحلة الثانية 1999-1980:

لم تتوقف الصدمات التي واجهت الدينار رغم السياسات المنتهجة من قبل السلطات النقدية في البلاد، حيث حاولت انتهاج نمط النمو المتوازن وإدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف من خلال العمل ومحاولة جعل الدينار كوحدة قياس (المومن ، 2020 ، صفحة 36). لكنها لم تأخذ في الحسبان ان أي التزام من جانب الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى أصول احتياطية أولية سيكون في مصلحة بقية العالم لأنه سيسمح للدول الأخرى بالوصول إلى إمدادات مرنة من الاحتياطيات التي يمكن استغلالها حسب الحاجة (Williamson, 1973, p. 715). استمر التذبذب وعدم الاستقرار فلجأت السلطات بعد الازمة النفطية لـ 1986 وتراجع حصيلة الصادرات البترولية الي خفض قيمة الدينار بـ 31% (المومن ، 2020 ، صفحة 36) وكمحاوله لمحافظة على سعر الصرف بعيدا عن سياسية العرض والطلب ظهر ما يعرف بالسوق الموازية لأسعار الصرف

(مختاري و بلحاج، 2017، الصفحات 6-7). وفي سنة 1992 قام مجلس النقد والقرض بتخفيض اخر للدينار بنسبة 22 % (المومن ، 2020، صفحة 36). لكن الامر لم يتوقف هنا حيث أنه وبعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم اجراء تخفيض اخر بما نسبته 40 % وذلك بأمر من الصندوق (المومن ، 2020، صفحة 36).

3.2.1.1 المرحلة الثالثة 2000-2012:

بعد ارتفاع أسعار البترول اصبح الدينار اكثر استقرار لكن بتدخل من السلطات النقدية من خلال التعويم المدار ودعم العملة حيث يتم شرائه مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار من أجل المحافظة على قيمته في مستوى معين. استمرت هذه المنهجية حتى سنة 2008 وهي الموافقة للأزمة العالمية والتي انخفض فيها الدولار مقابل الدينار لكن لفترة وجيزة ليعود الدينار الي التراجع بحلول 2009 (المومن ، 2020، صفحة 37). كان من الأجدر الانتباه الي أن المشتريات او المبيعات المنفذة بالائتمان والمقومة بعملة أجنبية قد يختلف تقييمها بالعملة المحلية لاحقا نتيجة تغير سعر الصرف (صندوق النقد الدولي، 2009، صفحة 45)، وهذا من شأنه ان يشل هذه الإجراءات لكن وفي سنة 2013 واصلت السلطات النقدية الجزائرية سياسة التخفيض مبررة ذلك بمحاولة امتصاص أثار الصدمة النفطية وانخفاض أسعاره (المومن ، 2020، صفحة 37).

2.1 احتياطات الصرف الأجنبي:

تضم السيولة الدولية جميع الأصول قصيرة الأجل المحددة بعملة أجنبية بالإضافة لخطوط الائتمان التي قد تكون متاحة لدولة معينة (Heller, Optimal International Reserves, 1966, p. 296).

تتكون السيولة الدولية من جميع الموارد المتوفرة للسلطات النقدية في البلد لمقابلة العجز في ميزان المدفوعات (بوكريد، 2016، صفحة 4)، يمكن ان تكون غير مشروطة اي متاحة تلقائيًا بدون شروط مسبقة مثل الذهب النقدي والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية وحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، او مشروطة وهي الأكثر انتشارا فلا تتوفر إلا في ظروف محددة اذ يتم التفاوض على الطرق والسياسات الواجب اتباعها من قبل البلد الطالب لها (International Monetary Fund, 1964, p. 26).

تكتسب السيولة غير المشروطة او ما يعرف بالسيولة المتاحة صفة احتياطات الصرف الأجنبي باعتبارها قابلة للتصرف من قبل السلطات النقدية دون قيود، مما يجعلها فعالة في

معالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات والذي يعتبر من أحد اهم الأسباب التي أنشأت من أجله.

يمكن توفير هذه السيولة في شكل إجراءات متعددة الأطراف من خلال اجماع جملة من الدول على توفير السيولة لبعضها عند الحاجة، في حالات أخرى قد تقتصر هذه الإجراءات على طرفين فقط وتسمى إجراءات ثنائية يتم بمقتضاها التزام مؤسسة او دولة بتوفير سيولة من احتياطاتها الأجنبية لبنك مركزي اجني، من المرجح عدم نجاعة هاتين التقنيتين او ربما لا تلبيان الحاجات المرجوة منهما فتلجأ بعض الدول الى تطبيق ما يعرف بالإجراءات أحادية الجانب وذلك بتشكيل احتياطات صرف اجني محلية لمجابهة عجز ميزان مدفوعات (بوكريد، 2016، الصفحات 4-5).

1.2.1 تعريف احتياطات الصرف الأجنبي:

هي تلك الموارد (علاوة على أرصدة العمل الضرورية العادية) المقبولة في سداد المدفوعات الأجنبية والمتاحة للوفاء بالمتطلبات الناشئة عن الاضطرابات الدورية أو المستمرة في الرصيد الخارجي (Brown, 1955, p. 437). يعتمد صندوق النقد الدولي في التفرقة بين السيولة الدولية والاحتياطات الدولية على جملة من المعايير وضحاها من خلال المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات المتعلقة بالاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية الصادر سنة 2013، حيث ركز على مفهوم اتساع السيولة الدولية عن الاحتياطات الدولية من خلال ثلاث جوانب رئيسية نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول 1: مقارنة بين السيولة الدولية والاحتياطات الدولية

الاحتياطات الدولية	السيولة الدولية	
الأصول الخارجية	موارد النقد الأجنبي وقنوات التسريب	اتجاه التدفقات النقدية
على غير المقيمين	على المقيمين وغير المقيمين	مطالبات والتزامات السلطات النقدية
النشاطات داخل الميزانية	النشاطات داخل وخارج الميزانية العمومية	إطار التطبيق

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات-الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، صندوق النقد الدولي، 2013، ص4.

2.2.1 مكونات احتياطات الصرف الأجنبي:

هناك اتفاق بين عدد من الاقتصاديين وخبراء صندوق النقد الدولي على ان احتياطات الصرف الأجنبي تتكون أساسا من:

1.2.2.1 الذهب النقدي:

الذهب النقدي أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديين وهو أكثر العناصر ثباتا في السيولة الدولية يشكل احتياطيا استراتيجيا يستنجد به عند الأزمات الاقتصادية (أمير صفية و بشنودة رفيق، 2019، صفحة 590)

2.2.2.1 العملات الأجنبية:

هي موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشتمل أوراق النقد الأجنبي، الودائع تحت الطلب ولأجل بالعملات الأجنبية وكذلك السندات الحكومية فهي مخزن للقيمة (أمير صفية و بشنودة رفيق، 2019، صفحة 590).

3.2.2.1 حقوق السحب الخاصة:

تعرف على أنها قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه المنضمين بصورة اختيارية، فهي ليست بعملة معدنية ولا ورقية، وإنما هي وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها (أمير صفية و بشنودة رفيق، 2019، صفحة 590).

3.2.1 احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر:

يمكن القول ان احتياطات الصرف الجزائرية لم تستقر يوما عند مستويات محددة، لأنها دولة حديثة الاستقلال من جهة وبالتالي لم تبني اقتصاد منتج ومصدر يمكن له أن يجلب عملات أجنبية من شأنها أن تغطي احتياجات البلد من هاته الأخيرة، ومن جهة أخرى اعتمادها شبه الكامل على الصادرات النفطية التي تتسم هي الأخرى بالاضطراب الناجم عن تحكم الدول الكبرى في تحديد أسعاره، ما يجعل التوازنات الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد الجزائري تتأثر بشكل مباشر بهذه الاضطرابات. والجزائر كباقي الدول النفطية بادرت الي تعزيز احتياطياتها منذ سنة 2000 بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (أمير صفية و بشنودة رفيق، 2019، صفحة 591). هذه الاحتياطات استمرت في النمو حتى الازمة المالية لسنة 2008 حيث تراجع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري لكنه لم يصمد طويلا اذ بحلول 2009 عاد الي الانخفاض مجددا لكن الاحتياطات استمرت في الصعود الي غاية سنة 2012 السنة التي ظهرت فيها الازمة النفطية حيث تراجعت الأسعار وبالتالي المداخيل التي تبني منها الاحتياطات مع الاستمرار في استهلاك معدل مرتفع من السلع المستوردة وبطبيعة الحال كان الدفع من الاحتياطات المتراكمة في سنوات

البجوحة، بعد سنة 2013 بدأ مخزون الاحتياطات في التراجع بمعدل متسارع وإذا استمر الحال لما هو عليه فإن نضوب الاحتياطات سيكون قريبا.

2. الدراسة القياسية

1.2 الأسلوب المستخدم:

1.1.2 الحدود الزمنية والمكانية:

أقيمت الدراسة على معطيات تخص الجزائر للفترة الممتدة بين 1964 و 2019.

2.2 نموذج الدراسة:

1.2.2 التعريف بالتقنية:

لقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL)، والذي طور من قبل الاقتصاديين Pesarsan & shin سنة 2001 وذلك لقياس اثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر على اعتبار أن الجزائر بلد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل في إيراداته على المحروقات وهاته الأخيرة مسعرة في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي.

ولقد تم اعطاء علاقة ARDL بالمعادلة التالية:

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \beta x_{t-1} + \sum a_{1,i} * d(y_{t-1}) + \sum a_{2,i} * d(x_{t-1}) + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على كامل النموذج الممثل في المعادلة (1) فتصبح العلاقة كما يلي:

$$d \log(y_t) = c + \lambda \log(y_{t-1}) + \beta \log(x_{t-1}) + \sum a_{1,i} * d \log(y_{t-1}) + \sum a_{2,i} * d \log(x_{t-1}) + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث يمثل:

λ : هي النسبة المئوية من خطأ الاجل القصير والتي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة في حالتنا) من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل و لتحقيق ذلك يجب ان تكون اشارتها سالبة (إمكانية العودة الى الوضع التوازني) ومعنوية (علاقة طويلة الاجل).

β : ميل مقدرة المتغير المفسر

μ_t : حد الخطأ

بعد تعريف المتغيرات تجري اختبارات الاستقرار والمتمثلة في اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF) وفليب بيرون (PP) لمعرفة درجة تكامل السلاسل محل الدراسة ثم نقوم بتقدير نموذج ARDL، بعد ذلك نختبر الحدود لتحديد وجود التكامل المشترك من عدمه، بعد ذلك يتم فحص علاقة التكامل المشترك ان كانت منطقية أم لا.

2.2.2 مصادر البيانات:

تم الاعتمادات على قاعدة بيانات البنك الدولي تخص الجزائر حيث تم الاقتصار على سلاسل زمنية سنوية والتي تخص الدراسة في الفترة بين 1964 - 2019.

3.2.2 تعريف المتغيرات:

تم ادخال اللوغاريتم الطبيعي على كل السلاسل من أجل تحقيق الاستقرارية عند الفرق الأول كأقصى حد:

● LFXR: لوغاريتم اجمالي احتياطات الصرف الاجنبي

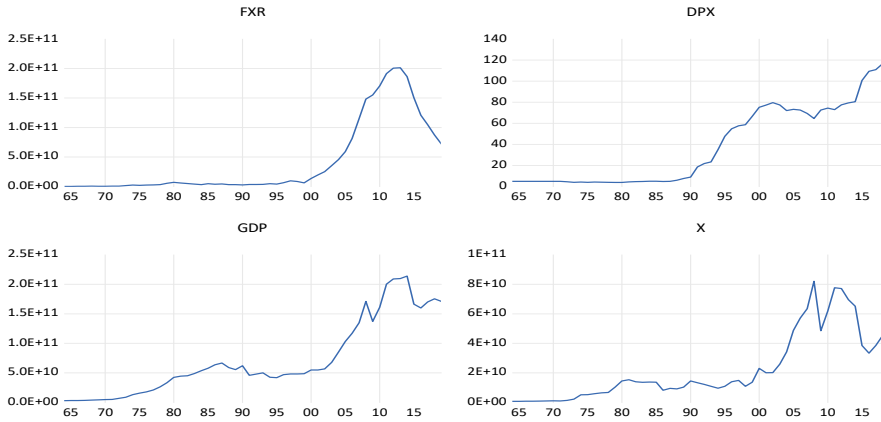
● LGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

● LDPX: لوغاريتم سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي

● LX: لوغاريتم الصادرات (سلع وخدمات).

يفضل أثناء دراسة السلاسل الزمنية الاقتصادية التعرف على سلوك السلسلة عبر الزمن من أجل تحديد مركباتها وهذا ما نحاول معرفته من خلال البيان التالي:

الشكل 1: تغيرات السلاسل محل الدراسة للفترة 1964-2019



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12 بناء على احصائيات البنك الدولي 2021

يظهر من خلال البيان المقابل ان السلسلة الممثلة لاحتياطات الصرف الأجنبي غير مستقرة كما انها تحتوي على انكسارات هيكلية حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا وذلك تبعا لارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي حتى سنة 2012 بعدها تراجعت لنفس السبب تقريبا مع انخفاض لقيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على رأسها الدولار الأمريكي، وهذا ما يعززه البيان الخاص

بسعر صرف الدولار -الدينار والذي يستم بالارتفاع في مجمله الا انه يلاحظ ان الفترة التي ارتفعت فيها احتياطات الصرف كانت تشهد انخفاضا لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ليعود الي الارتفاع من جديد بعد سنة 2012.

أثر الازمة المالية لسنة 2008 والتي مست الولايات المتحدة الامريكية يظهر بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري بدءا بارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار وفي نفس السنة هبوط حاد في كل من الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي إضافة إلى تباطؤ في نمو احتياطات الصرف الأجنبي.

3.2 مصفوفة الارتباط الثنائي:

يظهر الجدول الموالي الارتباط بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة كل على حدى كما يلي:

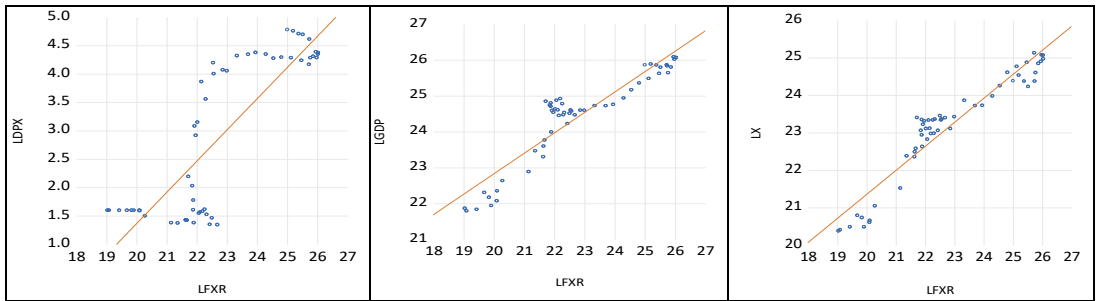
الجدول 2: نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

	LDPX	LGDP	LX
LFXR	0.824878	0.926127	0.950790

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

النتائج الظاهرة في مصفوفة الارتباط الثنائي للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة مثنى مثنى يؤكد هذا الطرح حيث نلاحظ ارتباط قوي ذو إشارة موجبة بين احتياطات الصرف الأجنبي وباقي المتغيرات المفسرة والذي يمكن توضيحه بيانيا بشكل بياني من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: سحابة الانتشار للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

يظهر الشكل السابق سحابة الانتشار لاحتياطات الصرف الأجنبي (LFXR) مع كل من الصادرات (LX) و الناتج المحلي الاجمالي (LGDP) متركزة حول الخط الممثل لشعاع الانحدار الخطي وهذا ما يؤكد نسبة الارتباط القوي الموجب حيث جاءت قيمه 0.95 و 0.93 على التوالي وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية على اعتبار أن تراكم احتياطات الصرف الأجنبي ناجمة بشكل

شبه كلي من الصادرات خصوصا في بلد كالجزائر، من جهة أخرى فهناك اثر كبير لاحتياطات الصرف الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها تزيد من القدرة على الاستيراد خصوصا من حيث المدخلات.

4.2 اختبارات الاستقرارية لسلاسل الزمنية:

أغلب السلاسل الزمنية الممثلة لبيانات اقتصادية تكون غير مستقرة في المستوى ومن المعروف أيضا ان نموذج ARDL يشترط فيه استقرار السلاسل عند المستوى او عند الفرق الأول أو بشكل مختلط، وبناء على هذا وجب اجراء اختبارات جذر الوحدة وعليه نقصر على استخدام اختبار فيليب بيرون (PP) واختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

1.4.2 اختبار فيليب بيرون PP:

يمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بشكل كبير باعتباره اختبار لا باراميتري والنتائج المتحصل عليها واردة في الجدول التالي:

الجدول 3: نتائج اختبار الاستقرارية PP

At First Difference					
		d(LFXR)	d(LDPX)	d(LGDP)	d(LX)
With Constant	t-Statistic	-5.6623	-4.7239	-5.3721	-6.0433
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000
		Stationary	Stationary	Stationary	Stationary
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8183	-4.7261	-5.6852	-6.1857
	Prob.	0.0001	0.0019	0.0001	0.0000
		Stationary	Stationary	Stationary	Stationary
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1661	-4.2918	-4.4588	-5.6796
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
		Stationary	Stationary	Stationary	Stationary

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال اختبار فيليب بيرون PP ان السلاسل كلها تستقر عند الفرق الأول وفي كل النماذج سواء بدون ثابت واتجاه زمني او مع وجودهما عند مستوى معنوية 1%.

2.4.2 اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

نستعمل هذا الاختبار لتعزيز او نفي نتائج اختبار PP وقد جاءت النتائج كمايلي:

الجدول 4: نتائج اختبار الاستقرار ADF

At First Difference					
		d(LFXR)	d(LDPX)	d(LGDP)	d(LX)
With Constant	t-Statistic	-5.6569	-4.5520	-5.1365	-6.0336
	Prob.	0.0000	0.0005	0.0001	0.0000
		Stationary	Stationary	Stationary	Stationary
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8108	-4.5391	-5.5224	-6.2513
	Prob.	0.0001	0.0032	0.0002	0.0000
		Stationary	Stationary	Stationary	Stationary
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1158	-1.7381	-1.8058	-5.6746
	Prob.	0.0000	0.0779	0.0677	0.0000
		Stationary	Stationary	Stationary	Stationary

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال اختبار ديكي فولر ADF ان السلاسل كلها تستقر عند الفرق الأول وفي كل النماذج سواء بدون ثابت واتجاه زمني او مع وجودهما عند مستوى معنوية 1% مع الإشارة الى انه كل (LDPX) و (LGDP) تستقر عند الفرق الأول عند مستوى 10% عوض 1% في النموذج الذي يغيب فيه الاتجاه الزمني والقاطع. وبما أن كلا الاختبارين اتفقا على استقرار السلاسل كلها عند الفرق الأول يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل والذي يقول بأن السلاسل لاتعاني من جذر الوحدة وعليه يمكن القول ان السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى ويمكن تقدير نموذج ARDL.

5.2 اختبار درجة التأخير المناسبة:

من الضروري معرفة درجة التأخير المناسبة لمتغيرات النموذج قبل اجراء تقدير نموذج ARDL والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 5: نتائج اختبار درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-157.7136	NA	0.011447	6.881429	7.038888	6.940682
1	135.4857	524.0157	8.65 ^e -08	-4.914283	-4.126987*	-4.618018
2	146.5415	17.87758	1.09 ^e -07	-4.703895	-3.286761	-4.170618
3	153.8349	10.55206	1.64 ^e -07	-4.333399	-2.286427	-3.563109
4	170.4775	21.24592	1.72 ^e -07	-4.360745	-1.683936	-3.353444
5	192.0079	23.82090	1.56 ^e -07	-4.596082	-1.289436	-3.351769
6	228.5963	34.25294*	8.04 ^e -08	-5.472183	-1.535699	-3.990858
7	256.2771	21.20235	6.86 ^e -08	-5.969240	-1.402919	-4.250903
8	278.8808	13.46600	8.79 ^e -08	-6.250246	-1.054087	-4.294897
9	338.2441	25.26100	3.28 ^e -08*	-8.095496*	-2.269499	-5.903134*

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال النتائج أن ثلاث اختبارات وهي HQ، AIC و FPE اتفقت على أن نسبة التأخير المثلى القصوى هي 9 تأخيرات وبالتالي فسنعتمد عليها اثناء اجراء عملية التقدير.

6.2 تقدير نموذج ARDL:

يمكن تقدير النموذج باختيار التقدير الالي مع الوضع في عين الاعتبار درجة ابطاء قصوى تقدر ب 9 ابطاءات ونترك للبرنامج اختيار افضل الابطاءات للمتغيرات حسب معيار AIC حيث تعتبر أقل قيمه تعكس افضل نموذج وجاءت نتائج عملية التقدير كما يلي:

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LFXR			
Method: ARDL			
Date: 06/12/21 Time: 18:45			
Sample (adjusted): 1973 2019			
Included observations: 47 after adjustments			
Selected Model: ARDL(9, 9, 5, 6)			
R-squared	0.998872	Mean dependent var	23.40253
Adjusted R-squared	0.996292	S.D. dependent var	1.657141
S.E. of regression	0.100903	Akaike info criterion	-1.556158
Sum squared resid	0.142539	Schwarz criterion	-0.257118
Log likelihood	69.56970	Hannan-Quinn criter.	-1.067320
F-statistic	387.2862	Durbin-Watson stat	2.068703
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال الجدول نلاحظ ان رتب النموذج المقدر كانت ARDL(9,9,5,6) أي:

- عدد ابطاءات المتغير LFXR هي 9 ؛
- عدد ابطاءات المتغير LDPX هي 9 ؛
- عدد ابطاءات المتغير LGDP هي 5 ؛
- عدد ابطاءات المتغير LX هي 6.

يتضح كذلك ان قيمة Adjusted R-squared يساوي 0.9962 اي (99.62%) وهذا دليل على القوة التفسيرية التي يتمتع بها النموذج المقدر، إضافة الى ان احصائية Durbin-Watson تساوي 2.06 وبالتالي يقع ضمن المنطقة المثلى للقبول مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إضافة الى ان $\text{Prob}(F\text{-statistic}) < 0.05$ وهذا دليل على المعنوية الكلية للنموذج.

7.2 اختبار الحدود: بعد تقدير نموذج ARDL يجب معرفة ان كانت المتغيرات لديها تكامل مشترك في المدى الطويل وهذا باجراء اختبار الحدود ومقارنتها بالحدود الحرجة الدنيا والعليا التي وضعها Pesaran ونتائج الاختبار جاءت كما يلي:

الجدول 7: نتائج Bounds Test لإختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Actual Sample Size	47			
F-statistic	8.052081	10%	2.873	3.973
K	3	5%	3.5	4.7
		1%	4.865	6.36

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

يظهر أن قيمة إحصائية فيشر 8.05 وهي اكبر من كل الحدود الحرجة العليا عند كل مستويات المعنوية وعليه نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل والذي يقول بأنه توجد علاقة تكامل مشترك في الامد البعيد عند المستوى 1% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

8.2 العلاقة طويلة الأجل:

بعد تقدير نموذج ARDL نبحت عن وجود علاقة التكامل المشترك ومعامل التصحيح أن وجد والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول 8: نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LFXR)				
Selected Model: ARDL(9, 9, 5, 6)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 06/12/21 Time: 14:48				
Sample: 1964 2019				
Included observations: 47				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
CointEq(-1)*	-0.928039	0.148396	-6.253807	0.0000
R-squared	0.961969	Mean dependent var		0.100422
Adjusted R-squared	0.897091	S.D. dependent var		0.285441
S.E. of regression	0.091568	Akaike info criterion		-1.683817
Sum squared resid	0.142539	Schwarz criterion		-0.502872
Log likelihood	69.56970	Hannan-Quinn criter.		-1.239420
F-statistic	14.82753	Durbin-Watson stat		2.068703
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال هذه النتائج فإن قيمة $\lambda = -0.9280$ سالبة ومعنوي وهذا يعني أن 92.80 % من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) للعودة إلى الوضع التوازني.

9.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك طويل المدى يمكن الآن استنتاج نموذج تصحيح الخطأ المشروط حيث ظهرت النتائج في الجدول التالي:

الجدول 9: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LFXR)				
Selected Model: ARDL(9, 9, 5, 6)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 06/12/21 Time: 15:17				
Sample: 1964 2019				
Included observations: 47				
Conditional Error Correction Regression				
Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDPX	1.112561	0.063626	17.48585	0.0000
LGDP	-1.448139	0.522140	-2.773470	0.0149
LX	1.628815	0.446550	3.647558	0.0026

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال هذه النتائج نلاحظ ان مقدرة سعر صرف الدينار جاءت موجبة ومعنوية مما يظهر علاقة طردية بينها وبين احتياطات الصرف الأجنبي ونفس الامر بالنسبة لمقدرة الصادرات، بينما مقدرة الناتج المحلي الإجمالي فكانت سالبة ومعنوية مما يشير الى العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي واحتياطات الصرف وهذا من أجل العودة الى الوضع التوازني. وعليه يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر في المدى الطويل كما يلي:

$$EC = LFXR - (1.1126 * LDPX - 1.4481 * LGDP + 1.6288 * LX)$$

10.2 اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء:

من أحد شروط قبول النموذج المقدر يجب اختبار سلسلة البواقي من حيث مشكلة الارتباط التسلسلي لها باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey) وظهرت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول 10: نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.483057	Prob. F(2,12)	0.6284
Obs*R-squared	3.502001	Prob. Chi-Square(2)	0.1736

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن ($\text{prob F-statistic} > 0.05$) وعليه نقبل الفرض الصفري الذي يفيد بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء ونرفض الفرض البديل.

11.2 اختبار تجانس تباين الأخطاء:

استكمالاً للتحقق من الشروط الواجب توافرها لقبول النموذج يجب إجراء اختبار Heteroskedasticity وفق أحد الطرق المشهورة ولقد اخترنا منهجية ARCH في إجراء هذا الاختبار حيث جاءت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول 11: نتائج اختبار Heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.081241	Prob. F(2,42)	0.9221
Obs*R-squared	0.173417	Prob. Chi-Square(2)	0.9169

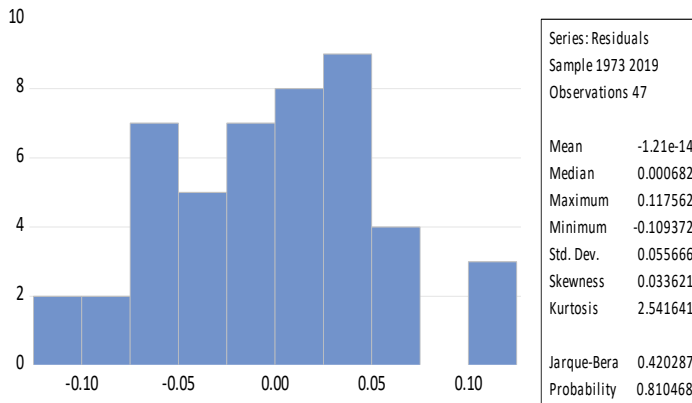
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن ($\text{prob F-statistic} > 0.05$) وعليه نقبل الفرض الصفري القائل بأنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين الأخطاء أي أن تباين الأخطاء متجانس.

12.2 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

نستخدم اختبار jarque-bera من أجل التحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي) وتم إيراد النتائج في البيان التالي:

الشكل 3: نتائج اختبار jarque-bera



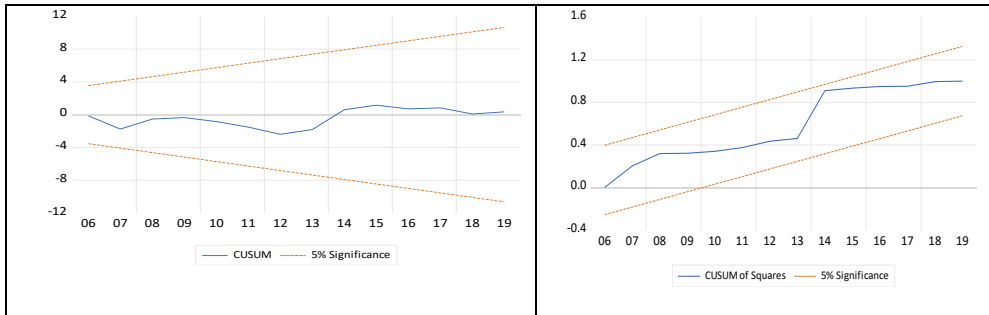
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن ($\text{prob } \text{jarque-bera} > 0.05$) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل والذي يفيد بأن الأخطاء (البواقي) تتوزع توزيعاً طبيعياً.

13.2 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM و CUSUM-SQUARES) :

يستعمل هذان الاختباران لمعرفة استقرار النموذج على المستوى القصير والطويل والتأكد من وجود معادلة مقدرة واحدة للنموذج وجاءت نتائج الاختبار مبنية في البيان التالي:

الشكل 4: نتائج اختباري CUSUM و CUSUM-SQUARES



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

يظهر من خلال كلا الاختبارين أن المجموع التراكمي للبواقي وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع ضمن الحدود عند مستوى المعنوية 5% وهذا دليل على استقرار النموذج في الأجلين القصير والطويل المدى.

14.2 اختبار Ramsey:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ملائمة الشكل الدالي للنموذج ونتائجه موضحة كمايلي:

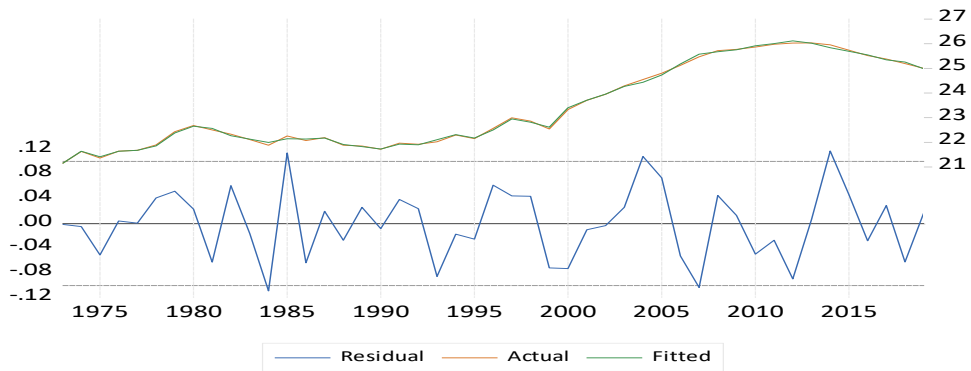
الجدول 12: نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: LFXR LFXR(-1) LFXR(-2) LFXR(-3) LFXR(-4) LFXR(-5) LFXR(-6) LFXR(-7)			
LFXR(-8) LFXR(-9) LDPX LDPX(-1) LDPX(-2) LDPX(-3) LDPX(-4) LDPX(-5) LDPX(-6)			
LDPX(-7) LDPX(-8) LDPX(-9) LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LGDP(-4) LGDP(-5)			
LX LX(-1) LX(-2) LX(-3) LX(-4) LX(-5) LX(-6) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.118014	13	0.2838
F-statistic	1.249955	(1, 13)	0.2838

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه وعلى اعتبار ان $\text{prob}=0.28$ و هي أكبر من 0.05 (مستوى المعنوية) فهذا دليل على ان الصيغة الدالية للنموذج صحيحة.
15.2 اختبار التطابق:

من أجل معرفة مدى جودة النموذج نقوم بإجراء تنبؤ داخلي على السلسلة ونقارن القيم المقدرة مع القيم الاصلية والنتائج موضحة في البيان الموالي:
الشكل 5: نتائج اختبار التطابق



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ أن بيان القيم المقدرة ينطبق بشكل كبير على بيان القيم الاصلية وهذا دليل على جودة النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في التحليل.
16.2 اختبار السببية لجرانجر:

استكمالاً للهدف الأساسي من الدراسة وهو قياس الأثر الذي يلعبه سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر فلابد من القيام باختبار لجرانجر من اجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 13: نتائج اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/12/21 Time: 22:27			
Sample: 1964 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDPX does not Granger Cause LFXR	54	5.03640	0.0103
LFXR does not Granger Cause LDPX		1.35459	0.2675

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمتغير (LDPX) تساوي 0.01 وهي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد حيث يؤثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي والعكس غير صحيح على اعتبار ان القيمة الاحتمالية في الحالة العكسية تساوي 0.26 أكبر من 0.01 وبالتالي نقبل الفرض الصفري في هذه الحالة والذي يفيد بأن احتياطات الصرف الأجنبي لا تؤثر في سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

3. تحليل النتائج

يظهر من خلال الاختبارات التي طبقت على النموذج صلابته وقوته التفسيرية الكبيرة حيث انه يمثل بشكل جيد علاقة التكامل المشترك القصيرة والطويلة المدى ويمكن الاعتماد عليه في التحليل والتفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة.

هناك أثر ذو اتجاه موجب لارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على احتياطات الصرف الأجنبي وذلك بسبب ان السلطات الجزائرية عمدت الى تخفيض قيمة الدينار من أجل زيادة موجودات العملات الأجنبية وكما هو معلوم فهي أحد وأكبر مكونات احتياطات الصرف في الجزائر، هذا الاجراء كانت بغرض سد العجز في الميزانية العامة للبلد.

الصادرات أيضا لها أثر ذو منحنى موجب على احتياطات الصرف الأجنبي وهذا أمر بديهي على اعتبار ان مداخل الجزائر من العملات الأجنبية تأتي من صادرات المحروقات، مع غياب مداخل أخرى كالتحويلات الناتجة عن الاستثمارات في الخارج.

يختلف أثر الناتج المحلي الإجمالي على احتياطات الصرف الاجنبي عن باقي المتغيرات المستقلة الأخرى محل الدراسة وهذا ما يخالف الفرضية التي تم وضعها، حيث جاء أثره ذو اتجاه سالب اذ ان ارتفاعه يؤدي الى نقص في احتياطات الصرف الأجنبي، اذ ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يزيد من القدرات الإنتاجية المحلية مما يزيد من طلبهم على وسائل الانتاج وكذا المواد الأولية المستوردة، من جهة أخرى فارتفاعه يزيد من نصيب الفرد والذي يحسن الظروف الاقتصادية للعائلات والتي بدورها تزيد من طلبها على السلع المستوردة، وبالتالي فان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يرفع من الطلب المحلي على السلع الأجنبية وهذا ما من شأنه استنزاف العملات الأجنبية والتي يتم الاعتماد في تأمينها من احتياطات الصرف الأجنبي في غياب تنوع في الصادرات حيث ان الصادرات الجزائرية تعاني من التذبذب في أسعار البترول مما يجعلها تلجأ مرارا الى مخزونها من احتياطات الصرف الأجنبي.

4. خاتمة

الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري ناجم أساسا من اعتماده على مورد واحد للمداخيل من العملة الأجنبية والتي تعد أحد أهم مكونات احتياطات الصرف في كثير من الدول وفي الجزائر خصوصا، هذا ما جعلها رهينة أسعار البترول والتي لا تتسم بالاستقرار مطلقا ما يجعل أي اقتصاد يعتمد في مداخيله عليها يعاني اضطرابات كبيرة في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لديه اذ يصعب تطبيق النظريات الاقتصادية بل من الممكن مصادفة ظواهر تخالفها ما يجعل تفسيرها أمر ليس سهلا. ولقد ظهرت احد هذه العلاقات في دراستنا بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي واحتياطات الصرف الأجنبي حيث تبين ان علاقة التكامل المشترك طويلة الاجل تنبع أساسا من السياسات المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية والتي حاولت في كثير من المرات سد العجز في ميزانيتها العمومية من خلال خفض قيمة الدينار حتى تزيد من الاحتياطات، لكن هذه الزيادة ليست سوى زيادة دفترية فقط.

5. قائمة المراجع:

1.5 المراجع باللغة العربية:

- أمير صفية، و بشنودة رفيق. (2019). أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف باستخدام نموذج ARDL (حالة الجزائر 1986-2016). *مجلة البشائر الاقتصادية*، 601-586.
- صندوق النقد الدولي. (2009). *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي-الطبعة السادسة*. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.
- عبد القادر بوكريدي. (2016). *متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الاجنبي بالبنوك المركزية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف- اطروحة دكتوراه غير منشورة*.
- عبد الكريم المومن . (2020). أثر تغيرات أسعار البترول على سعر صرف بالجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة 1990-2019. *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*، 49-32.
- علي بن قدور، سهام كردودي ، و وسيلة السبقي. (بلا تاريخ). *محاولة دراسة تطايرية وديناميكية سعر الصرف الاسمي -حالة الجزائر- .مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية*، 23-1.

- فتيحة مختاري، و فراحي بلحاج. (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015). *مجلة البشائر الاقتصادية*، 1-18.

2.5 المراجع باللغات الأجنبية:

- Brown, W. (1955). The Concept and Measurement of Foreign Exchange Reserves. *The Economic Journal*, 436-440.
- Worrell, D. (1976). THE THEORY OF OPTIMAL FOREIGN EXCHANGE RESERVES IN A DEVELOPING COUNTRY. *Social and Economic Studies*, 259-279.
- Balogh, T. (1960). International Reserves and Liquidity. *The Economic Journal*, 357-377.
- Clark, P. (1970). Optimum International Reserves and the Speed of Adjustment. *Journal of Political Economy*, 356-376.
- Heller, H. (1966). Optimal International Reserves. *Royal Economic Society*, 296-311.
- Heller, H. (1968). The Transactions Demand for International Means of Payments. *Journal of Political Economy*, 141-145.
- International Monetary Fund. (1964). *ANNUAL REPORT*. Washington: International Monetary Fund.
- Kelly, M. G. (1970). The Demand for International Reserves. *The American Economic Review*, 655-667.
- Kenen, P., & Yudin, E. (1965). The Demand for International Reserves. *The Review of Economics and Statistics*, 242-250.
- Triffin, R. (1947). National Central Banking and the International Economy. *The Review of Economic Studies*, 53-75.
- Williamson, J. (1973). Surveys in Applied Economics: International Liquidity. *The Economic Journal*, 685-746.

واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا
دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2016-2021

The reality of e-commerce in Algeria before and after the Corona pandemic
A statistical analysis study for the period 2016-2021

بن نامة فاطمة الزهرة¹، عدة محمد²، بن نامة نورية³

BENNAMA Fatima Zohra¹, ADDA Mohammed², BENNAMA Nouria³

¹جامعة مستغانم (الجزائر)، benamafatima@hotmail.fr

²جامعة مستغانم (الجزائر)، mohammed.adda.etud@univ-mosta.dz

³جامعة وهران 2 (الجزائر)، nouria.bennama@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الاستلام: 2021/07/12

ملخص:

شهد العالم منذ أواخر 2019 أزمة صحية عالمية (كوفيد 19)، أثرت على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى الجزائر خصوصاً، إلا أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر. تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تحليل واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار المفاهيمي للتجارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا. ومن بين النتائج المتوصل إليها انتعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر أثناء جائحة كورونا.

كلمات مفتاحية: انترنت، معاملات الكترونية، تجارة الكترونية، الجزائر، جائحة كورونا.

تصنيفات JEL: I01؛ M15؛ F02

Abstract :

The world has seen since late 2019 a global health crisis (covid19), which affected the global economy in general and Algeria in particular, but in return it contributed to the revival of e-commerce in Algeria.

المؤلف المرسل: بن نامة نورية، الايميل: nouria.bennama@univ-mosta.dz

The study will explore and conduct a deeper understanding of the e-commerce firms experience through a data collection in Algeria from 2016 to 2021, Furthermore, the conceptual framework has been used to analyze the findings from the empirical data which was conducted in Algeria before and after the Corona pandemic.

Keywords: Internet, Electronique transactions, E-commerce, Alegria, Corona pandemic

JEL Classification Codes: F02; M15; I01

1. مقدمة :

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية النغمة السائدة في عالم اليوم، فقد ساهمت في جعل هذا العالم مجرد قرية صغيرة وسوقا واحدا تتعادل فيه الفرص الممنوحة لكل الشركات على اختلاف أحجامها لاقتحام الأسواق العالمية وترويج البضائع والسلع بكل يسر وسهولة متخطين بذلك كل الحدود، وكذلك الحال بالنسبة للزبائن الذين أصبح بمقدورهم اقتناء احتياجاتهم بمجرد نقرة زر واحدة ودون الحاجة لمغادرة أماكنهم.

وحققت التجارة الإلكترونية مكاسب عديدة في ظل وباء كورونا، إذ يلجأ الجميع إلى الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تسمح لهم بالتكيف مع الظروف الاستثنائية السائدة حالياً بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، الذي ألزم نحو مليار شخص حول العالم بالبقاء في منازلهم، فضلاً عن تسببه في انهيار البورصات ووضع الشركات الصعب، ما يترك أثراً اقتصادياً بالغ الشدة قد تأتي بعده تحولات كبرى في العالم، سيكون المستفيد الأكبر منها - كما يبدو - بعض شركات قطاع التكنولوجيا والإنترنت. وإن بعض أوجه العمل والتنظيم ستبدل نهائياً عند الخروج من الوضع الحالي، فالناس سيكتشفون أن بإمكانهم العمل والتواصل بطريقة لم تخطر لهم حتى الآن، وهذا سيرغمهم على التأقلم أكثر مع التكنولوجيا.

ولقد انتعشت التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا، حيث تنامت مبيعات المنصات الإلكترونية بنسبة كبيرة، ووجد فيها العديد من المتسوقين بديلاً لتبضعهم التقليدي. فقد تسببت جائحة "كورونا" في تغيير عادات الشراء لدى الجزائريين، وتوجهوا للتجارة الإلكترونية نظراً للأوضاع التي أملت ظروف الإغلاق - الحجر الصحي -، فالتسوق عن بعد يوفر الجهد والوقت حيث أن المشتري والبائع يتفاوضان عن بعد حول السعر ونوعية المنتج وغيرها من الأمور.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم تبلورت إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا؟

2.1 أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.
- معرفة مدى تأثير جائحة كوفيد 19 على التجارة الإلكترونية في الجزائر.
- تسليط الضوء على مدى تطور التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19.

3.1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من اعتبار جائحة كورونا من الكوارث الطارئة التي أثرت ومازالت تؤثر سلباً على كل مناحي الحياة بما فيها حركة التجارة والبيع والشراء بالطرق التقليدية، وفي الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورونا بالسلب على عدة قطاعات ذات طبيعة اقتصادية إلا أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر ومن خلال البحث يتضح لنا نوعية هذا التأثير، ودوره في نمو وازدهار تعاقد الأفراد والمنشآت الصغيرة والكبرى عبر المواقع التجارية الإلكترونية.

4.1 منهج البحث وهيكله:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في بحثنا على الدمج بين المنهجين التحليلي والوصفي، من خلال الاعتماد على المراجع والكتب، والمجلات والدوريات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر ومدى تأثيرها بجائحة كوفيد 19، ونظراً لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى النقاط التالية:

أولاً: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر.

ثانياً: تطور التجارة الإلكترونية قبل وأثناء جائحة كورونا.

2. واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

1.2 تعريف التجارة الإلكترونية:

يعد مفهوم التجارة الإلكترونية مفهوم عام يشمل كل أشكال الأعمال المنفذة بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتكون تعبير التجارة الإلكترونية من كلمتين: (بسيوني، 2000)

التجارة: وتعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد، وتحكمه قواعد ونظم متفق عليها. الالكترونية: توصيف مجال أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الالكترونية التي من بينها شبكة الانترنت.

فالتجارة الالكترونية تمثل واحدا من موضوعي الاقتصاد الرقمي، حيث يقوم هذا الأخير على حقيقتين التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات.

التجارة الالكترونية هي: نظام يتيح عبر الانترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات كما يتيح الحركات الالكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات، ويمكن تشبيهها بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون والوسطاء والمشترون وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية كما يدفع ثمنها بالنقود الالكترونية. (خليل، 2009)

2.2 ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر:

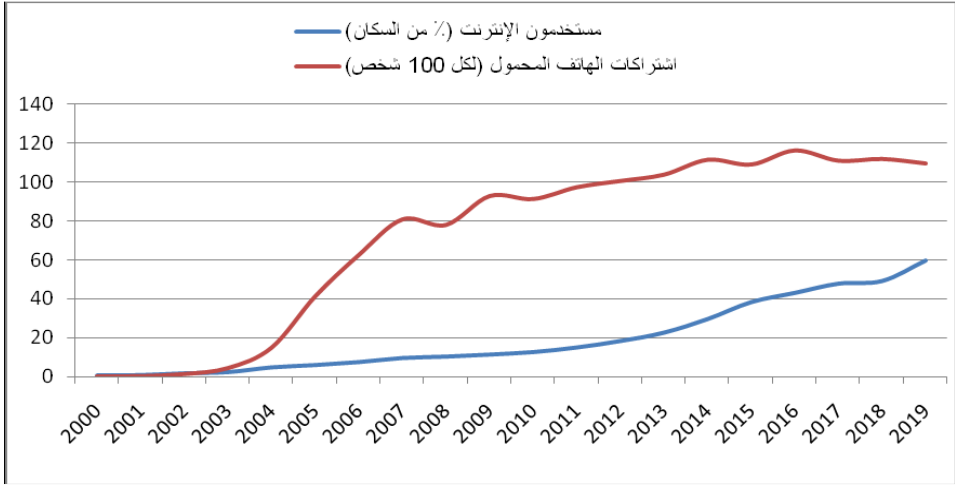
قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر لكن مؤشرات وملاحمها تظهر جليا في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة فعلى سبيل المثال ظهر العديد من المواقع الالكترونية على اختلاف اهتماماتها بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمو الانترنت في الجزائر مثل موقع واد كنيس OUEKNISS.COM، ومواقع أخرى كموقع www.dzsoq.dz الذي يشبه إلى حد كبير موقع ايباي eBay وموقع دي زاد ديل www.dzdeal.dz وموقع كليو ديلي www.clidiali.dz وبعض المواقع الجزائرية المحتوى والصنع بنسبة 100% دون أن ننسى خدمات موقع بريد الجزائر عبر الشبكة مثل الاطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي، وإمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي مباشرة.

ومن جهة أخرى ظهرت ملامح السداد الالكتروني في الجزائر عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، إصدار العديد من البنوك والمؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة ميكروية تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية كالبنك الجزائري الخليجي ومجموعة الجزائر للخدمات البنكية الإلكترونية Algeria e-Banking Services AEBS وغيرها. (شني، 2011).

3.2 البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

لقد أثبتت التجارب الدولية المعاصرة أن السبيل الوحيد لتحقيق التقدم في مجال التجارة الإلكترونية هو توفير بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر من 2000-2019:

الشكل 1: تطورات مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية



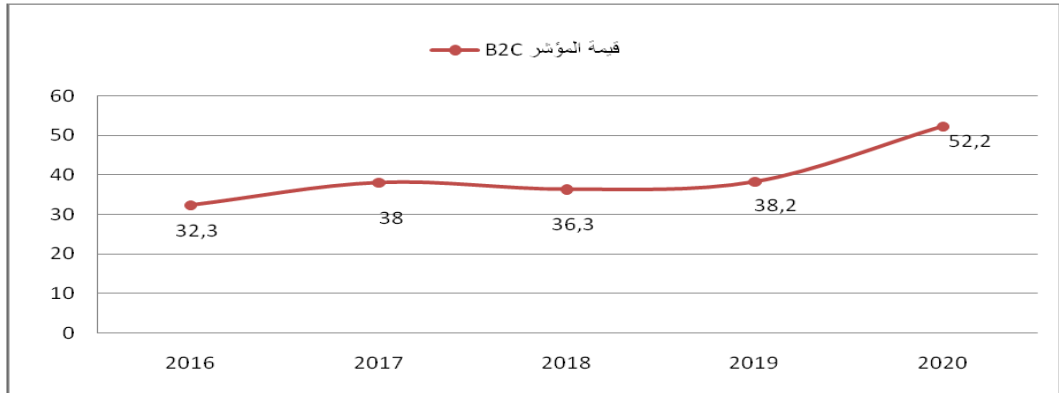
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل رقم 01 بأن كل من مستخدمو الإنترنت واشتركاات الهاتف المحمول خلال السنوات 2000، 2001، 2002 كانت شبه منعدمة وهذا ما يفسر أن التجارة الإلكترونية كانت لا تزال لم تبدأ في الظهور بالجزائر. بينما بدأت في التطور والظهور خلال السنوات الأخيرة وخاصة سنة 2018 و2019 وهذا يعود إلى بداية الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4.2 التجارة الإلكترونية B2C في الجزائر من 2016-2020 :

على الرغم من عدم تطور الجزائر في مجال التجارة الإلكترونية إلا أنها لجأت خلال السنوات الأخيرة إلى التبادلات الإلكترونية ما بين المنظمات والزبائن تمثلت في البيع والتجزئة الإلكتروني. ويتم التعامل بين المنظمة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي. وعليه يمكن تمثيل التغيرات في قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية B2C خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2020 في الشكلين المواليين:

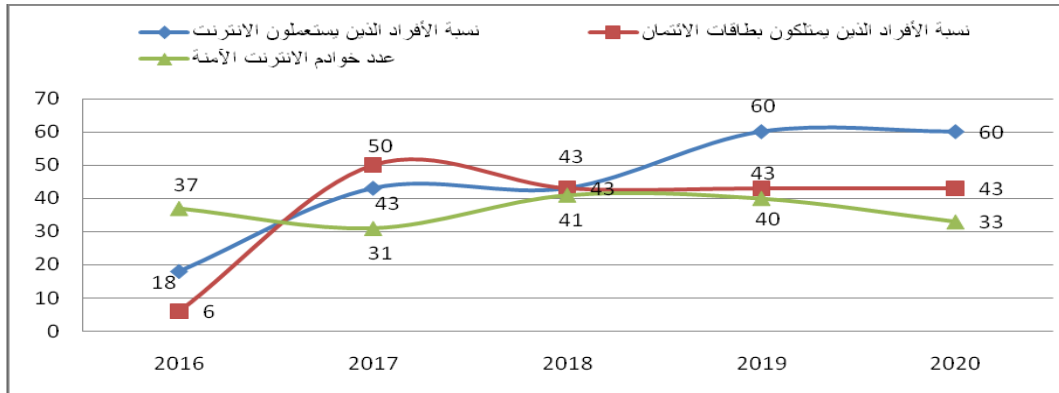
الشكل 2: تطور قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير أونكتاد

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن قيمة مؤشر B2C سنة 2016 كانت تقدر بحوالي 32.3، حيث احتلت الجزائر المرتبة 95 عالميا، بينما في سنة 2017 بلغت قيمة المؤشر B2C حوالي 38 واحتلت المرتبة 97 وذلك يفسر تقدمها عن السنة التي قبلها عالميا. أما في سنة 2020 فقد تقدمت الجزائر ب 27 مرتبة عن سنة 2019 حيث قدرت نسبة المؤشر B2C ب 52.2 وهذا التقدم الجيد الذي حققته الجزائر يعود حتما إلى ما تسببت فيه جائحة كوفيد 19 والتي دفعت العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نحو تطبيق التجارة الإلكترونية والاستفادة من مميزات. أما الشكل أدناه فيمثل كل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التجارة الإلكترونية B2C :

الشكل 3: تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الإلكترونية B2C في الجزائر خلال 2016-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير أونكتاد

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 بأن مؤشر B2C للتجارة الإلكترونية في الجزائر يستند على ثلاث مؤشرات فرعية والتي هي نسبة الأفراد الذين يستعملون الإنترنت، نسبة الأفراد الذين يمتلكون

بطاقات الائتمان و عدد خوادم الإنترنت الآمنة، ويمكن القول بأن خلال سنة 2020 كانت أكبر نسبة مساهمة في مؤشر B2C تعود للأفراد الذين يستعملون الإنترنت، ثم تلتها نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان فعدد خوادم الإنترنت الآمنة.

3. تطور التجارة الإلكترونية قبل وأثناء جائحة كورونا في الجزائر

1.3 تطور نشاط الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-2021:

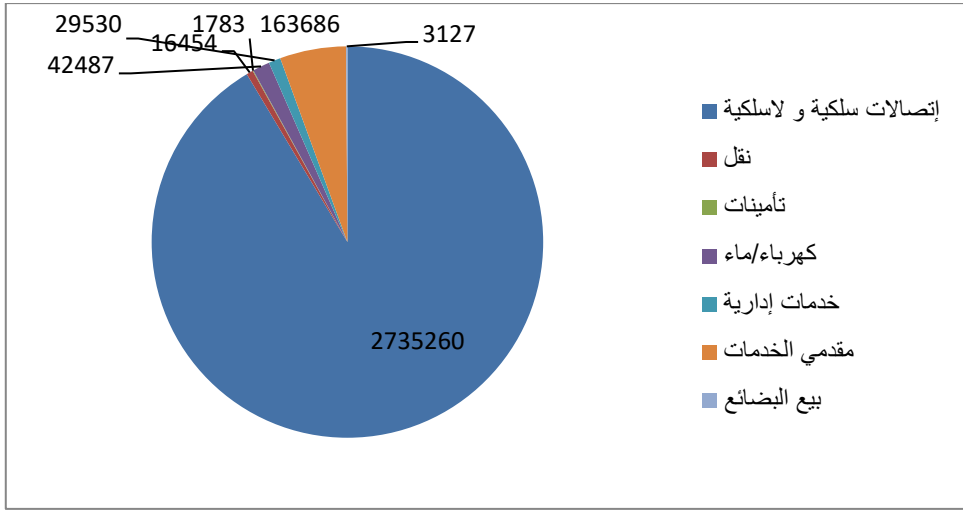
منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقل، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات). ويوجد 83 موقع تجاري منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي ما نتج عنه حوالي 7478914 معاملة موزعة وفق الجدول التالي:

الجدول 1: تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنوات القطاعات	2016	2017	2018	2019	2020	ماي 2021
اتصالات سلكية ولا سلكية	6536	87286	138495	141552	4 210 284	2 735 260
نقل	388	5677	871	6292	11 350	16 456
تأمينات	51	2467	6439	8342	4 845	1783
كهرباء/ماء	391	12414	29722	38806	85 676	42 487
خدمات إدارية	0	0	1455	2432	68 395	29 530
مقدمي الخدمات	0	0	0	5056	213 175	163 686
بيع البضائع	0	0	0	0	235	3 127
المجموع الكلي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4 593 960	2 992 329

المصدر: (مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي، 2021)

الشكل 4: تطور نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر لسنة 2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم 01

نلاحظ أن عدد المعاملات نظام الدفع الإلكتروني البنكي في تزايد مستمر منذ سنة 2016 إلى غاية 2021 خاصة 2020 والسادسي الأول 2021، وذلك في ظل جائحة كورونا، فمع انتشار هذا الوعاء انتعشت التجارة الإلكترونية وتطور نظام الدفع الإلكتروني البنكي. إذن أدت جائحة كوفيد 19 إلى تسريع التحول نحو عالم رقمي أكثر.

2.3 نشاطات السحب على الجهاز النقدي:

تضم الحضيرة الوطنية للشبابيك (الموزعات الآلية) لسنة 2021، 3030 آلة بزيادة تقدر ب 0.17 بالمائة مقارنة ب السداسي الأول 2020 كما بلغت عدد عمليات السحب بواسطة البطاقات البنكية عبر الموزعات الآلية 17225208 معاملة صحيحة بزيادة تقدر ب 4.01 بالمائة. قدرت هذه العمليات بمبلغ إجمالي 349.692.202.000 دج بزيادة قدرها 21.01 بالمائة.

(<https://www.entv.dz>)

وفيما يلي جدول يبين العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة وعدد معاملات السحب للفترة 2021-2016:

الجدول 2: العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة وعدد معاملات السحب للفترة 2016-2021

السنة	عدد الأجهزة العاملة	العدد الاجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الاجمالي لمعاملات السحب
2016	1370	6868031	98822524500.00 دج
2017	1443	8310170	126398291000.00 دج
2018	1441	8833913	136233452000 دج
2019	1621	9929652	164116233000 دج
2020	3 030	58 428 933	1 073 004 953 دج
ماي 2021	3 030	30 869 301	626089468500.00 دج

المصدر: (مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي، 2021)

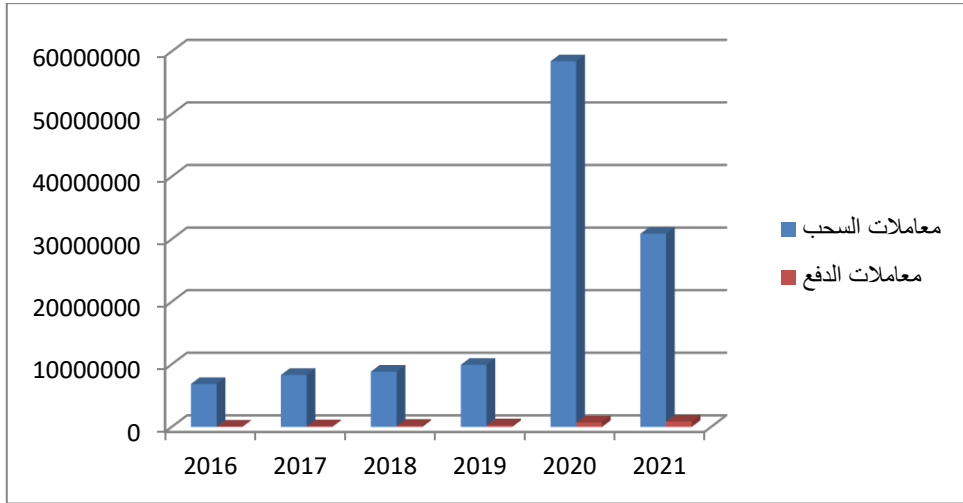
3.3 نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني:

الجدول 3: نشاطات الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016-2021

السنوات	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني	العدد الاجمالي للمعاملات	المبالغ الاجمالية
2016	5049	65501	444508902.40
2017	11985	122694	861775368.90
2018	15397	190898	133533130.76
2019	23762	274624	1916994721.11
2020	33945	711 777	4 733 820 043,01 دج
ماي 2021	38144	872 779	4450205080.58 دج

المصدر: (<http://giomonetique.dz>، 2021)

الشكل 5: العدد الإجمالي لمعاملات السحب والدفع في الجزائر للفترة 2016-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجداول رقم (02،03)

يلاحظ من الجداول 01، 02، 03، ووفقاً لأرقام تجمع النقد الآلي في الجزائر، بلغ عدد عمليات الدفع عبر الانترنت باستخدام البطاقة البنكية و البطاقة الذهبية بين جانفي و 30 ماي 2021 2992329 عملية، أي ما يعادل نصف العمليات المسجلة في عام 2020 و هذا بسبب التوجيهات الممنوحة من قبل البنوك و مؤسسة بريد الجزائر عملائهم على تفضيل استخدام وسائل الدفع الالكترونية وبالأخص الدفع عبر الانترنت ومحطات الدفع الالكترونية مستغلين الظرف الصحي، وعرف مجال الدفع الالكتروني مطلع 2021 دخول التجار في المجال الجديد الذي سجل 09 معاملات في جانفي 2020 خاص ببيع البضائع، حيث سجلت سنة 2021 3127 عملية، وهذا بموجب القانون 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 و المتعلق بالتجارة الالكترونية، ولكن العديد من الصعوبات التي واجهت المتعاملين خاصة ما يتعلق معايير الامن المطلوبة.

وشهدت عمليات الدفع عبر الانترنت زيادة غير مسبقة ب 51.5% في سنة 2019 خاصة بالزيادة في عمليات شراء تذاكر الطيران وبروز مقدمي الخدمات على الشبكة، وحسب أرقام تجمع النقد الآلي في الجزائر، تم إجراء 202480 معاملة مالية خلال عام 2019 عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ إجمالي قدره 503.87 مليون دينار مقابل 176982 معاملة في 2018 بقيمة 332.59 مليون دينار. وصل عدد المعاملات الالكترونية منذ عام 2016 الى 494672 معاملة في نهاية عام 2019 أي بنسبة زيادة 69% مقارنة 2018 وبلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات 1.2 مليار دينار في نهاية 2019 محققة بذلك نمو ب 82%، مقارنة بنهاية 2018، كما تميز عام 2021 بروز قطاع الخدمات الذي

سجل 163686 معاملة ويتكون من خدمات حجز الفنادق في الجزائر، شراء الصحف، مصاريف التكوين أو خدمة معالجة ملف التأشيرة.

وواصلت القطاعات الأخرى نموها المطرد مع تسجيل 38806 عملية لشركة الكهرباء والماء، أي بنسبة زيادة 30.56%، عملية الخدمات الإدارية 2432 عملية زيادة 67.15%، عمليات شركات التأمين 8342 عملية بزيادة 29.55% و 141552 لشركات الاتصالات أي 2.21%.

وفي ما يتعلق بمحطات الدفع الإلكترونية فقد تم إجراء 872779 معاملة عام 2021 بمبلغ إجمالي قدره 4.45 مليار دينار، وجاء هذا النمو المقدر بـ 43.56% كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر وخاصة في الفضاءات التجارية، ففي 2019 ارتفع عدد محطات قيد الاستغلال إلى 23.762 محطة أي بزيادة 54.33% مقارنة بـ 2018، ومن جهة أخرى ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبائك الآلية في 2021 محققة 30869301 معاملة بقيمة 626.08 مليار دينار بزيادة قدرها 60% مقارنة بـ 2020، وهذا راجع إلى توسع الشبكات البنكية للموزعات بـ 12.49%، حيث ارتفعت من 1621 جهاز في 2019 إلى 3030 جهاز في عام 2021.

4. تحديات التجارة الإلكترونية في زمن كورونا

إن جائحة كورونا قد ولدت الكثير من العقبات أمام قطاع التجارة بشكل عام، وامتدت تلك التأثيرات إلى قطاع التجارة الإلكترونية، إلا أن الجائحة قد أمدت التجارة الإلكترونية حيزاً واسعاً من المنافسة وولدت المجال للابتكار والتطوير، وصناعة فرص جديدة وبيع أكثر بالتأكيد وبالقدر الذي كان لهذه الجائحة دوراً كبيراً في نمو قطاعات اقتصادية على مستوى العالم والمنطقة أبرزها التجارة الإلكترونية والخدمات الطبية، وذلك بسبب التغير المفاجئ الذي طرأ على سلوك المستهلك عبر أسلوب التسوق عن بعد، إلا أن تحديات كبيرة وقفت أمام رواد الأعمال خلال الجائحة، ولعل أبرزها السيولة المالية، وعدم توفر المواد الخام، وقيمة الإيجار، وقيمة الرسوم للمشاريع المتضررة، فضلاً عن تأثر التجارة الإلكترونية بتأخير التسليم وإلغاء الطلبات وتحديات جديدة شملت زيادة الأسعار إلى مستويات غير معقولة وغيرها. (<https://al-sharq.com/opinion>، 2020)

5. نتائج الدراسة

- ساهم إغلاق المحلات التجارية الخاصة بالتجارة "غير الأساسية" بالدرجة الأولى كمحلات المواد الغذائية، بشكل كبير في انتعاش التجارة الإلكترونية التي تعرف نموًا بطيئًا جدًا في الجزائر، ولإزالة اعتماد عليها بشكل أساسي القليلون فقط، لكن يبدو أن هذه الأزمة الصحية

والوضعية الاستثنائية التي تعيشها الدولة على غرار باقي بلدان العالم، ردت الاعتبار للتجارة الإلكترونية بالنسبة للبعض، وكانت عند البعض الآخر التجارة عبر المنصات ومن خلال تطبيقات الهواتف الذكية، بديلاً للتجارة التقليدية، التي تستدعي النزول إلى سوق مفتوحة واختيار سلعة بمقارنتها بين عدد من المحلات من حيث النوعية وكذا الأسعار.

(2020، /<https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/25>)

● أصبح واضحاً أن أسهم التجارة متقلبة ومتدهورة بسبب فيروس كورونا المستجد، ولهذا سنجد العديد من التجار يهرولون نحو التجارة عبر الإنترنت من أجل الحفاظ على أسهمهم ومجالهم التجاري ونجاحهم في السوق، فحسب منصة إكسباند كارت للتجارة الإلكترونية فالبيانات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية بخصوص التسوق عبر الإنترنت وتأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية والتجارة بشكل عام. فإن من المتوقع زيادة نسبة التجارة عبر الإنترنت في هذا العام إلى 12% مقارنة بالسنة السابقة، وهو يعدّ إحصاء مبدئياً في ظل هذا التطور المرعب لتأثير الفيروس في العالم أجمع، ويتوقع زيادة هذه النسبة بشكل كبير. (الهاشمي، 2020)

● في الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورونا بالسلب على عدة قطاعات ذات طبيعة اقتصادية إلا أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر، خاصة أنه في هذه الفترة عملت الدولة على إطلاق خدمات جديدة في ظل تطور استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرغبة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتوسع نطاق التجارة الإلكترونية في أغلب دول العالم. وقد استطاعت الجزائر إحراز تقدم محسوس وفق تقرير أممي بتسع وعشرين (29) مرتبة على الصعيد العالمي في مجال التجارة الإلكترونية.

● مع دخول العام 2021 مازالت موجات كورونا تعصف بعدد كبير من الدول، وتجبر عدد كبير من الشركات على إبرام تعاقداتها إلكترونياً، إذ وفي ذروة الوباء أشارت الإحصائيات إلى أن الإقبال على المنتجات الصحية ارتفع بسرعة البرق، أبرزها كان ارتفاع أسهم المبيعات للأقنعة والكمادات بنسبة 590%، والمطهرات اليدوية ارتفعت أسهمها بنسبة 420%، والقفازات بنسبة 151% وصابون اليد وصل إلى 33% من الارتفاع، وكان نصيب الأسد من هذه الارتفاعات هو موقع Amazon الذي وبرغم فرض الإجراءات الاحترازية كان يبحث عن 100.000 موظف بدوام جزئي للعمل في جميع أنحاء العالم، وذلك لمواجهة الإقبال الكبير جداً على المتاجر الإلكترونية، والطلب المتزايد على التسوق عن طريق الإنترنت وهو ما يؤكد

النمو المتزايد للتجارة الإلكترونية نتيجة لجائحة كورونا، إذ تشير التوقعات إلى نمو التجارة الإلكترونية بنسبة 56% في العام 2020 المنصرم، بينما نمت التجارة التقليدية بنسبة 2% من نفس الفترة الزمنية. (النجار)

6. خاتمة

أثر تفشي وباء فيروس كورونا المستجد "كوفيد19" سلباً على كل مناحي الحياة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...، وكانت له آثار ملموسة على التجارة بشكلها التقليدية والإلكترونية، إذ وجدت التجارة الإلكترونية ضالتها في هذه الأجواء الحذرة، التي تسببت في تدهور أسهم التجارة الدولية التقليدية، وأضحت التجارة الإلكترونية هي الخيار الصحي الأنسب، وتعد بصيص أمل للتجار الذي هرعوا نحوها للحفاظ على أسهمهم وتواجدهم في الأسواق التجارية في ظل إغلاق كافة المحلات والمجمعات التجارية بسبب الحجر الصحي، ولتيسير وصول كافة الشركات في العالم للمستهلكين، فقد شهدت المتاجر الإلكترونية بمختلف دول العالم في ظل استمرار الأزمة الصحية إقبلاً كبيراً لشراء المنتجات عبر المواقع والمتاجر الإلكترونية بواسطة شبكة الإنترنت التي أصبح لها دوراً هاماً في العصر الراهن الذي يشهد ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفة الاتصالات، إذ أسهمت شبكة الإنترنت في تغيير وجه عالم التجارة والأعمال وساهمت في تحقيق وتعزيز الوجود الفعلي للتجارة الإلكترونية.

فقبل أزمة كورونا، كان المستهلك يعتمد على مواقع التجارة الإلكترونية بسبب التخفيضات والعروض الكبيرة التي تقدّمها على بعض السلع والمنتجات، لكن في الوقت الحالي، فإن فواتير المشتريات غالباً ما تضمّ أكثر من سلعة، بصرف النظر عن التخفيضات والعروض. كما أن الوقت الحالي يعدّ فرصة مثالية لتثبيت أقدام مواقع التجارة الإلكترونية، وسط توقعات باستمرار فرض حظر التجول في العديد من دول العالم، وبالتالي سيرتفع الإقبال على مواقعها، وسيكون البقاء للمواقع والشركات التي تقدم منتجات سليمة ومضمونة المصدر وذات جودة عالية.

وفي ظل النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر.
- يجب العمل على تفعيل ممارسة التجارة الإلكترونية وسن قوانين دولية تحكم التجارة الإلكترونية الخارجية.

- العمل على تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول حتى لا يكون هناك عوائق أثناء ممارسة التجارة الالكترونية.
- العمل على إدخال نظام العمل عن بعد تحسبا لوقوع أزمات مستقبلية مشابهة للالزمة الحالية.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

- عبد الحميد بسيوني – أساسيات ومبادئ التجارة الالكترونية – دار الكتب للنشر والتوزيع – مصر 2000.
- ناصر خليل – التجارة والتسويق الالكتروني – دار أسامة – عمان – 2009.

المجلات:

- حسين شنيبي - واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – مجلة الباحث – عدد 09/ 2011

الملتقيات:

- كرم محمد زيدان النجار، التجارة الإلكترونية ومدى تأثيرها بجائحة كورونا كتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم حول الحجر الصحي. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس.

مواقع الانترنت:

- مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي، وكالة الأنباء الجزائرية. 2021/01/07.
- تجمع النقد الآلي <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/>
- <https://www.entv>.
- <https://al-sharq.com/opinion>
- تاريخ الاطلاع 2021 /01/03 <https://www.almayadeen.net/articles/blog/1410931/> (عذاب العزيز الهاشي)
- <https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/25/>
- ONECTED تقارير <https://unctad.org/fr/en/Pages/statistics.aspx>
- بيانات البنك الدولي <https://databank.albankaldawli.org/databases>

اليقظة التكنولوجية كأداة لتنمية الميزة التنافسية

دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك بولاية بسكرة

Technological vigilance as a tool for developing a competitive advantage

A case study of a group of Banks in The State of Biskra

بوذن جميلة¹، سلطاني محمد رشديBOUDEN Djamilia¹, SOLTANI Mohamed Rochdi²¹ جامعة بسكرة (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

djamila.bouden@univ-biskra.dz

² جامعة بسكرة (الجزائر)، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

smrochdi@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/11/6

تاريخ الاستلام: 2021/07/08

ملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على تصورات الباحثين في البنوك العاملة بولاية بسكرة على اليقظة التكنولوجية كأداة لتنمية الميزة التنافسية، ولتحقيق ذلك تم صياغة فرضية رئيسية وتفرعت منها ثلاث فرضيات فرعية، واعتمدنا على الإستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تم اختبارها باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية أهمها الوسط الحسابي الانحراف المعياري.

وتوصلنا إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بالبنوك بولاية بسكرة.

كلمات مفتاحية: يقظة، يقظة تكنولوجية، ميزة تنافسية

تصنيفات JEL: XN1؛ XN2

Abstract:

The study aims to identify the respondents' perceptions about technological vigilance as a tool for developing a competitive advantage in the banks that are situated in the State of Biskra.

المؤلف المرسل: بوذن جميلة، الإيميل: djamila.bouden@univ-biskra.dz

To achieve this aim, we formulated the main hypothesis and its three sub hypotheses, and we used the questionnaire as a tool for collecting data. Then it was tested by using a set of statistical tests, the most important ones are the means, standard deviations, and the simple linear regression analysis. We concluded many results, the most important, is the existence of a statistically significant correlation between technological vigilance and competitive advantage in the banks of Biskra.

Keywords: Vigilance, Technological vigilance, Competitive advantage

Jel Classification Codes: XN1; XN2

1. مقدمة:

تشهد بيئة الأعمال تحولات وتغيرات واسعة وثورة كبيرة في مجال العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أدى إلى اشتداد المنافسة وتطور التكنولوجيات المستعملة وتنوع في الأذواق والمنتجات، وأصبحت قوة وتطور المؤسسات تقاس بمدى امتلاكها للمعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي حتم على المؤسسات التي تريد البقاء والاستمرارية وتدعيم قدراتها التنافسية أن تعمل على تعزيز رافعة المعرفة لديها وخلق القيمة لضمان الإبداع والابتكار المتواصل والاستجابة السريعة والمستمرة لتغيرات المحيط، ومن هنا تأتي أهمية تبني المؤسسة لأداة جديدة تقوم على أساس العلم والمعرفة الاستباقية بكل التغيرات التي تحدث أو يمكن أن تحدث في محيط المؤسسة، تتمثل في اليقظة الإستراتيجية بصفة عامة واليقظة التكنولوجية بصفة خاصة، حيث تعمل هذه الأخيرة على رصد ومتابعة البيئة التكنولوجية للمؤسسة والتعرف على التطورات والتقنيات والتكنولوجيات الحديثة، التي قد تساعد في مواجهة التحديات التي تعترضها بطريقة إبداعية ومبتكرة تمكنها من امتلاك مزايا تنافسية تحقق لها التفوق والتميز على منافسيها.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة اليقظة التكنولوجية في تنمية الميزة التنافسية للبنوك؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل تبني البنوك العاملة بولاية بسكرة اليقظة التكنولوجية في عملها؟
- ما مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة؟

- ما طبيعة العلاقة بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بمختلف أبعادها بالبنوك؟

2.1 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية وتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والجودة كأحد أبعاد الميزة التنافسية

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والتكلفة كأحد أبعاد الميزة التنافسية

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والمرونة كأحد أبعاد الميزة التنافسية

3.1 أهمية البحث:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة من حيث محاولتها الكشف على اليقظة التكنولوجية ومساهمتها في تنمية الميزة التنافسية بالبنوك، ومحاولة تسليط الضوء على موضوع اليقظة التكنولوجية الذي يساهم في فهم مختلف التغيرات البيئية الحاصلة، خاصة التكنولوجية منها وبالتالي القدرة على امتلاك مزايا تنافسية تمكن المؤسسة من التفوق على منافسيها.

4.1 أهداف البحث:

تتجلى أهداف الدراسة في:

- محاولة التعرف على واقع ممارسة اليقظة التكنولوجية بالمؤسسة.
- التعرف على مدى الاهتمام بامتلاك مزايا تنافسية بالبنوك لضمان البقاء والاستمرار.
- الوقوف على مدى أهمية اليقظة التكنولوجية في دعم البنوك للحصول على مزايا تنافسية

2.اليقظة التكنولوجية

1.2 مفهوم اليقظة التكنولوجية:

تعرف التكنولوجيا على أنها "المعرفة المنهجية للتقنية، فهي مجموع المعارف العلمية والتقنية التي يجب ان تتحكم بها من اجل تشكيل الأهداف، فالتكنولوجيات تتطور وفق العلوم والتقنيات فهما متلازمان وتنتشر بفعل انساق السريان العادي أو التقليد.

كما تعرف التكنولوجيا على أنها "عملية أو مجموعة من العمليات تسمح من خلال طريقة واضحة للبحث العلمي تحسين التقنيات الأساسية وتطبيق المعارف العلمية من أجل تطوير الإنتاج الصناعي". (داودي و ارون، 2007، صفحة 8)

في حين تعرف اليقظة التكنولوجية على أنها اليقظة التي تضعها المؤسسة لمراقبة ومتابعة تطور التكنولوجيات والتقنيات العلمية والابتكارات التكنولوجية في المنتجات والخدمات، والتطورات العلمية لعمليات التصنيع وغيرها. (ETUDE، صفحة 10)

كما تعرف على أنها " العملية التي تحصر المؤسسة من خلالها التقنيات والتكنولوجيات المستعملة من طرف زبائنها ومورديها، شركائها ومنافسها، في إطار مجال نشاطها وذلك لمتابعة التطورات التي قد لا تؤثر على مستقبلها فحسب وإنما على مستقبل زبائنها ومورديها وشركائها ومنافسها واتخاذ الإجراءات الوقائية " (بن خليفة و اخرون، 2018، صفحة 191) أي أن المؤسسة تعمل على متابعة كل التطورات التكنولوجية التي قد تؤثر على مستقبلها ومستقبل كل الأطراف الفاعلة سواء بالإيجاب أو بالسلب.

كما يعبر على اليقظة التكنولوجية بالقول أن المؤسسة تعمل بشكل أساسي في تطوير التكنولوجيا بكل ما يحمله المصطلح من معنى من حيث الاكتشاف العلمي "البحوث الأساسية والتطبيقية" وابتكار منتجات أو خدمات أو عمليات التطوير والتصنيع، أو ظهور ومواد أو مفاهيم جديدة أو تأسيس شبكات أو تطور نظم المعلومات " (Abdelkader، 2009، صفحة 8)، أما François AKOBIAK فيعتبرها أيضا مراقبة وتحليل البيئة العلمية والتقنية والتكنولوجية يليها النشر المستهدف المعلومات المختارة والمعالجة، التي تساعد في صناعة القرار الاستراتيجي "

من خلال هذا التعريف تظهر ثلاث عناصر أساسية لليقظة التكنولوجية تتمثل في:

- مراقبة البيئة التكنولوجية وجمع وتحليل ونشر المعلومات
 - التحقق من المعلومات الناتجة عن المراقبة.
 - الهدف الأساسي لهذه لعملية هو مساعدة المديرين في صناعة القرار الاستراتيجي
- كما تعرف على أنها "هي مجموعة من التقنيات القانونية التي تهدف إلى جمع وتحليل ونشر واستغلال المعلومات التكنولوجية المفيدة من أجل حماية ونمو المؤسسة " (Nacer Eddine و Brahim، 2011، 2012، صفحة 57) أي أن اليقظة التكنولوجية شرعية وقانونية وتقوم بترصد ومتابعة النشاطات المشروعة وبعيدة كل البعد عن النشاطات الجوسسة الصناعية أو غيرها من النشاطات الغير مشروعة.

وعليه يمكن القول أن اليقظة التكنولوجية هي النشاط الذي تسعى المؤسسة من خلاله من مراقبة ومتابعة المحيط التكنولوجي لها للكشف والتنبؤ بكل التطورات التكنولوجية التي قد تؤثر عليها وعلى مختلف الأعوان الاقتصاديين، وهذا لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتطور المؤسسة.

وتسمح للمؤسسة بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي البرامج الحالية والمحتملة للمنافسين؟
- ما هي الجهات الفاعلة، والأشخاص ذوي الخبرة في هذه البرامج "المختبرات، المؤسسات؟
- ما هي براءات الاختراع الجديدة المقدمة في هذا المجال؟ وما هي المعايير واللوائح الحالية لها؟
- ماهي الوسائل والتقنيات الجديدة في التصنيع؟ وما هي خصائصها؟
- ما هي المؤسسات التي تنمو وتتطور في قطاع النشاط وماذا تفعل، ومن هم زبائن وشركائها؟

2.2 أهداف اليقظة التكنولوجية: (فرج و مريم، 2015، صفحة 15)

- جمع المعلومات العلمية والتقنية والتكنولوجية لاستغلالها في الإبداعات التكنولوجية وغيرها.
- تحديد التقنيات او التكنولوجيات المتبعة من طرف المنافسين.
- الاهتمام بالتطورات التكنولوجية بما فيه من الاكتشافات العلمية، الابتكار والإبداع في السلع والخدمات.
- متابعة التطور في طرق وأساليب الصنع، وظهور مواد ومفاهيم جديدة.
- مراقبة الفرص والتهديدات التكنولوجية الناشئة، ودور المعلومات المجمعة والمختارة لصنع القرار الاستراتيجي

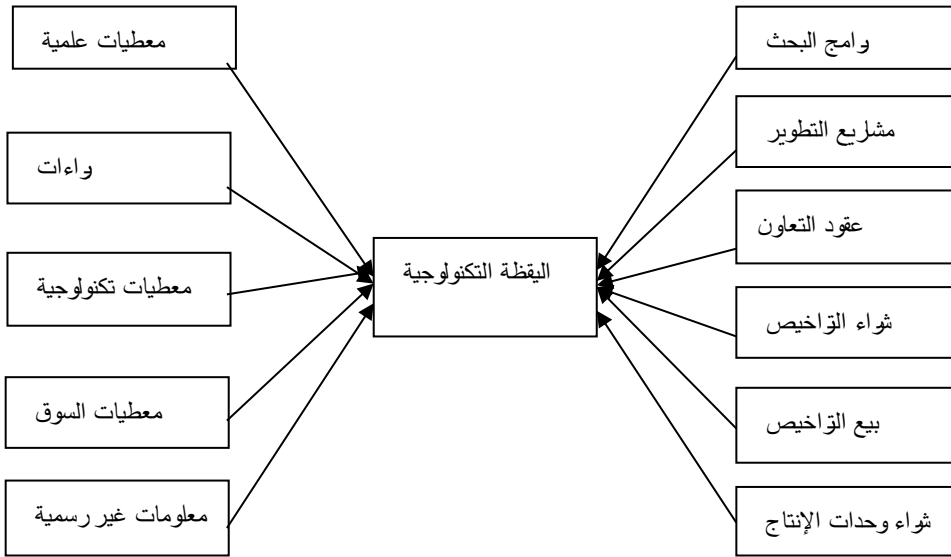
3.2 مصادر اليقظة التكنولوجية:

- تستمد اليقظة التكنولوجية مصادرها من (ولد عابد، عمر؛ علواطي، لمين، 2017، صفحة 06)
- هيئات البحث العلمي والجامعات من خلال الاتصالات المستمرة، والمشاركة المستمرة الملتقيات ودراسة المنشورات وأطروحات البحث العلمي.
- المشاركة في المعارض والندوات
- المعاهد ومؤسسات البحث التطبيقي والهندسة.
- الدراسة الدورية لكل براءات الاختراع التي لها علاقة بمجال النشاط.
- بنوك المعلومات والدوريات المتخصصة والمهنية.
- التحليل الدقيق للأسواق ولمنتجات المنافسة.

4.2 دور اليقظة التكنولوجية:

يمثل الدور الأساسي لليقظة التكنولوجية حسب JAKOBIAK في السماح للمؤسسة بان تقوم بأفضل تخطيط استراتيجي، كما يعتبرها Mockler بأنها تعد اليوم الدعامة التي لا نستطيع الاستغناء عنها في عملية اتخاذ القرار على المدى المتوسط والطويل، وعليه فان الإسقاطات الأساسية لهذا التحليل تقودنا إلى تحديد توجهات واحتمالات ظهور المنافسين المحتملين في المستقبل، وقد توصل Lainée بان ممارسة أي مهنة صناعية تستلزم اليوم التحكم في عدد مرتفع ومتنامي من التكنولوجيات، لسببين رئيسيين، الأول هو أن متابعة التطور العلمي والتقني يقودنا بصفة تلقائية إلى استعمال تكنولوجيات جديدة، والثاني هو الانتقال من طلب معرف ومحدد بعبارة المنتجات الى طلب جديد محدد هذه المرة بعبارة وظائف تفرض على الصناعيين حيازة مهارات جديدة على مستوى كل وظيفة، من اجل المحافظة على مهنتها الأصلية والسيطرة عليها. (داودي و احرون، 2007، صفحة 17)

الشكل 1: دور اليقظة التكنولوجية



المصدر: داودي الطيب وآخرون، اليقظة التكنولوجية كأداة لبناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ومن خلال الشكل يوضح JAKOBIAK الدور الرئيسي الذي تلعبه اليقظة التكنولوجية كأداة لإعداد القرارات المستقبلية، وفي نفس المنظور أكد Link على انه يجب على المؤسسات حاليا أن تهتم بتكوين حافضة للتكنولوجيات، موازنة في ذلك بين الإسهامات الداخلية والخارجية.

3. الميزة التنافسية

1.3 مفهوم الميزة التنافسية:

تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من طرف المنافسين الآخرين، إذ أنه يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً". (Michel, 1993, p. 48)

وتعرف على أنها " قدرة المؤسسة على امتلاك موارد وبناء قدرات لا تكون متوفرة لدى المنافسين الآخرين، فالابتكار والإبداع لهما دور كبير في خلق ميزة تنافسية، ولا ينحصر الإبداع هنا في تطوير المنتج أو الخدمة ولكنه يشمل الإبداع في الإستراتيجية وفي أسلوب العمل أو التكنولوجيا المستخدمة والإبداع في خلق فائدة جديدة للعملاء " (محمود، 2007، صفحة 80)

تعرف على أنها: " مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع الميزة التنافسية من قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا، أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار أو التطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة." (جمال الدين و اخرون، 2002، صفحة 174)

2.3 خصائص الميزة التنافسية

تتميز الميزة التنافسية بالخصائص التالية: (الزعي، 2005، صفحة 138)

- أنها نسبية أي تحقق بالمقارنة وليست مطلقة.
- أنها تؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين.
- أنها تنبع من داخل المؤسسة وتحقق قيمة لها.
- أنها تنعكس على كفاءة أداء المؤسسة في أنشطتها أو في قيمة ما تقدم للمشتريين أو كليهما.
- أنها يجب أن تؤدي إلى التأثير في المشتري وإدراكهم لأفضلية فيما تقدم المؤسسة وتحفزهم للشراء منها
- أنها تحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتجديدها.

3.3 مصادر الميزة التنافسية:

يمكن حصر مصادر الميزة التنافسية فيما يلي: (علاء و عبد الفتاح، 2009، صفحة 110)

- **التكاليف المنخفضة:** يمكن للمؤسسة تحقيق الميزة التنافسية بواسطة تقديمها منتجات أو خدمات ذات اسعار منخفضة او بنفس الأسعار.
- **الخدمة المتميزة:** ويقصد بها تقديم المؤسسة لمنتجات او خدمات متميزة بحيث تتولد القناعة التامة لدى الزبون وبفضلها على بقية المنتجات المنافسة، وكذلك بإضافة خصائص ومزايا هامة في السلعة او الخدمة التي تقدمها المؤسسة.
- **التكنولوجيا والأداء العالي:** وتتمثل بإنتاج المؤسسة لمنتجات او خدمات متميزة ذات مستويات مرتفعة من الاداء والخدمة والنمو لا تستطيع المؤسسات المنافسة مجاراتها.
- **الجودة:** وتشير الى درجة ملاءمة خصائص تصميم المنتجات والخدمات الوظيفية والاستخدام، وكذلك درجة تطابق المنتج او الخدمة لخصائص التصميم، وتتمثل بتقديم المؤسسة لمنتجات ذات جودة عالية ومستوى من الاعتمادية يصعب على المؤسسات محاكاتها.
- **الخدمة:** وتتمثل في تقديم المؤسسة لخدمات ذات مستويات عالية لا تستطيع المؤسسات المنافسة تقديمها.

4. الإطار التحليلي للدراسة

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة بولاية بسكرة، وتم اختبار عينة تتكون من 4بنوك تم توزيع 60 استمارة على كل العاملين في هذه البنوك واسترجعنا 52استمارة صالحة للتحليل، موزعة كالتالي:

الجدول 1 : توزيع الاستمارات على البنوك

اسم البنك	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	14	9
القرض الوطني الشعبي	24	22
البنك الوطني الخارجي	15	15
بنك السلام	07	06
المجموع	60	52

المصدر: من إعداد الباحثين

2.4 أداة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم إعدادها بناء على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين أساسيين يتعلق القسم الأول بالبيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين وهي الجنس، العمر، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. أما القسم الثاني فينقسم إلى محورين، المحور الأول خاص باليقظة التكنولوجية ويتضمن 5 عبارات أما المحور الثاني خاص بالميزة التنافسية ويتضمن 15 عبارة.

الجدول 2: ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا-كرونباخ	معامل الصدق
اليقظة التكنولوجية	5	0.906	0.951
الميزة التنافسية	5	0.811	0.900
	5	0.851	0.922
	5	0.806	0.897
الاستبانة ككل	20	0.921	0.959

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS25

3.4 تحليل محاور البحث واختبار الفرضيات:

أ- تحليل محاور الاستبانة والإجابة على أسئلة البحث:

السؤال الأول: هل تتبني البنوك العاملة بولاية بسكرة على اليقظة التكنولوجية في عملها للإجابة على هذا السؤال يجب دراسة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول

الجدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة البحث عن محور اليقظة التكنولوجية

المحور الأول: اليقظة التكنولوجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01 يراقب البنك كل المستجدات التكنولوجية من نماذج ونظريات وتجارب.	2.33	1.024	متوسط	3
02 يستخدم البنك تقنيات تكنولوجية حديثة لتقديم الخدمات البنكية للعملاء.	2.23	1.022	منخفض	4
03 تحرص إدارة البنك على التدريب المستمر للموظفين على التكنولوجيا الحديثة	2.00	0.907	منخفض	5
04 يقوم البنك بجمع المعلومات التكنولوجية لاستغلالها في إبداعات تكنولوجية.	2.56	0.958	متوسط	1
05 يسعى البنك للحصول على أحدث التقنيات المصرفية	2.38	1.032	متوسط	2
اليقظة التكنولوجية	2.300	0.844	منخفض	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS25

انطلاقاً من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن البنوك العاملة بولاية بسكرة توظف اليقظة التكنولوجية في عملها بنسب منخفضة إذ بلغ المتوسط الحسابي عن هذا البعد وفقاً لإجابات المبحوثين {2.300} بانحراف معياري {0.844}، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة البحث على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولاً تراوح بين المنخفض والمتوسط حيث كانت الأوساط الحسابية ما بين {2.56، 2.00} بانحرافات معيارية تراوحت بين {0.958، 0.907} وهذا يدل على البنوك محل الدراسة لا تولي أهمية كبيرة لليقظة التكنولوجية وما يمكن إن تقدمه من معلومات عن مختلف التطورات التكنولوجية وغيرها من الأمور التي من الممكن أن تساهم في تحسين أداء البنوك، ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال عبارات بعد اليقظة حيث تبين أن البنوك لا تولي أهمية كبيرة لتقنيات الحديثة والمتطورة في تقديم خدماتها، كما أنها لا تحرص على تدريب موظفيها مع ما يتماشى والتطورات التقنية والتكنولوجية.

السؤال الثاني: ما مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب دراسة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول
الجدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد
عينة البحث عن محور الميزة التنافسية

المحور الثاني: الميزة التنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
الجودة	2.26	0.665	منخفض	3
01 تهتم إدارة البنك بضمان الجودة في الخدمات المقدمة وفق أسس ومعايير واضحة ومحددة.	2.12	0.855	منخفض	5
02 تتبع إدارة البنك إجراءات وعمليات رقابية للتشديد على تحقيق الجودة	2.29	0.723	منخفض	2
03 يقدم البنك خدماته بجودة عالية تلي حاجات ورغبات العملاء.	2.27	0.952	منخفض	3
04 يسعى البنك دائما في الحصول على أحدث التكنولوجيا التي تساهم في تحسين الجودة في الأداء.	2.48	1.00	متوسط	1
04 يتم تطوير أداء العاملين في البنك بشكل مستمر لضمان الجودة في التعاملات المباشرة مع العملاء.	2.17	0.857	منخفض	4
التكلفة	2.53	0.631	متوسط	1
06 يتحكم البنك بصورة جيدة في جميع الإجراءات والعمليات المتعلقة بمكونات التكلفة.	2.25	0.837	منخفض	5
07 هيكل تكلفة البنك ادني مقارنة بمنافسيه.	2.54	0.699	متوسط	4
08 يحقق البنك وفورات متعلقة بتكلفة التصميم	2.75	0.711	متوسط	1
09 يحقق البنك وفورات متعلقة بتكلفة الإنتاج	2.56	0.802	متوسط	3

10	يحقّق البنك وفورات متعلّقة بتكلفة التسويق	2.56	0.916	متوسط	2
	المرونة	2.48	0.664	متوسط	2
11	للبنك القدرة على الاستجابة السريعة لتغير في طلب العملاء	2.48	1.038	متوسط	3
12	تهتم إدارة البنك بدراسة السوق للتكيف مع التغيرات في الطلب على الخدمات المصرفية.	2.63	0.950	متوسط	2
13	لدى البنك القدرة على تقديم خدمات جديدة تلبي حاجات العملاء الجديدة.	2.35	0.861	متوسط	4
14	يقوم البنك بتعديل العمليات التشغيلية المصرفية بسرعة تتلاءم مع التغيرات في الطلب.	2.65	0.761	متوسط	1
15	يهدف البنك إلى تحقيق رضا عملائه من خلال تحقيق السرعة في الاستجابة لتغيرات الطلب.	2.33	0.785	منخفض	5
	الميزة التنافسية	2,428	0,512		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS25

انطلاقاً من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن البنوك العاملة بولاية بسكرة تعمل على اكتساب ميزة تنافسية بمستوى قبول الى متوسط إذ تراوح المتوسط الحسابي عن هذا البعد وفقاً لإجابات المبحوثين {2,428} بانحراف معياري {0,512}، وجاءت نتائج المتغيرات الفرعية الخاصة بهذا البعد على النحو التالي:

الجودة: من خلال الجدول (04) نلاحظ أن بعد الجودة جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.26) بانحراف معياري (0.665) ، ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول منخفضة ، كما نلاحظ ان متوسط إجابات أفراد العينة عن هذا البعد تشكل نسبة قبول منخفضة أيضاً حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.12، 2.48) وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.855، 1.00) ، وهذا يدل على ان البنوك محل الدراسة لا تولي أهمية كبيرة للجودة في تقديم خدماتها .

التكلفة: من خلال الجدول (04) نلاحظ أن بعد الجودة جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.53) بانحراف معياري (0.631) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة ، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة عن هذا البعد تشكل نسبة قبول متوسطة أيضا حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.25، 2.75) وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.711، 0.837)

المرونة: من خلال الجدول (04) نلاحظ أن بعد الجودة جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.48) بانحراف معياري (0.664) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة ، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد العينة عن هذا البعد تشكل نسبة قبول متوسطة أيضا حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.33، 2.65) وتراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.761، 0.785)

ب- اختبار الفرضيات:

الجدول 5: اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح
اليقظة التكنولوجية	0.707	0.335
الميزة التنافسية	0.258	-0.620
الجودة	0.272	0.156
التكلفة	0.694	0.662
المرونة	0.563	-0.457

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS25

ومن خلال الجدول رقم (05) نجد أن قيمة معامل الالتواء بالنسبة لجميع الأبعاد كانت محصورة بين {0.258، 0.707} ، وكذلك معاملات التفلطح محصورة بين {-0.620، 0.662} ، وهذه القيم محصورة في المجال {-1، 1} مما يشير إلى أن بيانات البحث تتوزع توزيعا طبيعيا .

تحليل العلاقة الارتباطية بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بأبعادها المختلفة:

الجدول 6: تحليل العلاقة الارتباطية بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بأبعادها المختلفة

اليقظة التكنولوجية					متغيرات البحث
مستوى الدلالة المحسوب	مستوى المعنوية المعتمد	قيمة (t) الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الارتباط R	
*0.000	0.05	2.009	36.900	0.652	الميزة التنافسية
*0.000	0.05	2.009	61.527	0.743	الجودة
0.366	0.05	2.009	0.834	0.128	التكلفة
*0.000	0.05	2.009	34.876	0.641	المرونة

*: ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يتضح من الجدول السابق:

- أن هناك علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية عند مستوى الدلالة (0,05) ، وبلغت قوة العلاقة (0,652) هذه النتيجة تؤكد لها قيمة (T) المحسوبة البالغة (36,900) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية (2,009) وبذلك نرفض الفرضية الصفريّة الرئيسية ونقبل بديلها التي تأكد على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بأبعادها المختلفة (الجودة ، التكلفة ، المرونة) بالبنوك العاملة بولاية بسكرة .
- ان هناك علاقة ارتباط قوية نسبيا بين اليقظة التكنولوجية والجودة كأحد ابعاد الميزة التنافسية عند مستوى الدلالة (0,05) ، وبلغت قوة العلاقة (0,743) هذه النتيجة تؤكد لها قيمة (T) المحسوبة البالغة (61,527) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية (2,009) ، وبذلك نرفض الفرضية الصفريّة الفرعية الاولى ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والجودة كأحد أبعاد الميزة التنافسية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة.
- لا توجد علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والتكلفة كأحد أبعاد الميزة التنافسية عند مستوى الدلالة (0,05) ، وذلك لان قيمة (T) المحسوبة البالغة (0,128) هي أصغر من قيمة

(t) الجدولية (2,009)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التي تؤكد على أنه لا توجد علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والتكلفة كأحد أبعاد الميزة التنافسية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة

● هناك علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والمرونة كأحد أبعاد الميزة التنافسية عند مستوى الدلالة (0,05)، وبلغت قوة العلاقة (0,641) هذه النتيجة تأكدها قيمة (T) المحسوبة البالغة (34,876) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (2,009) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والمرونة كأحد أبعاد الميزة التنافسية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة.

5. مناقشة وتفسير النتائج

1.5 مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

● أظهرت نتائج تحليل إجابات المبحوثين عن السؤال الأول ما مدى تبني اليقظة التكنولوجية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة على أن الأهمية النسبية منخفضة لبعد اليقظة التكنولوجية ، ونرى أن السبب في انخفاض نسبة اليقظة التكنولوجية بالبنوك يعود إلى عدم وجود خلية لليقظة على مستوى البنوك على الرغم من اهتمامهم ببعض نظم المعلومات والتطبيقات المعلوماتية التي تعود بالفائدة على نشاطهم، لكن اهتمام الإدارة بوضع خلية لليقظة تقوم بمتابعة ومراقبة البيئة المحيطة وتقديم المعلومات الاستباقية التي يمكن أن تحسن من أدائها فهذا الأمر غائب في البنوك محل الدراسة .

● أما فيما يخص السؤال الثاني ما مستوى تحقيق الميزة التنافسية بالبنوك العاملة بولاية بسكرة فتبين من خلال إجابات المبحوثين أن الأهمية النسبية متوسطة للبعد الرئيسي الميزة التنافسية بمتوسط حسابي قدره (2,428)، ومن حيث الأهمية النسبية لأبعاده الفرعية فكانت تتراوح بين المتوسط والمنخفض حيث جاء في المرتبة الأولى بعد التكلفة بمتوسط حسابي قدره (2.53) ثم يليه بعد المرونة بمتوسط حسابي قدره (2.48)، ثم بعد الجودة بمتوسط حسابي قدره (2.26)، وهذا يدل على أن عدم اهتمام البنوك بالجودة في تقديم خدماتها. وهذا راجع ربما إلى عدم تطور النظام المصرفي الجزائري ككل وعدم مواكبته للإيقاع المتسارع والمتقدم للصناعة المصرفية في العالم والتي تعتمد بشكل أساسي على الاستخدام

الامثل لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات لتطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات ومن ثمة القدرة على ابداع وابتكار تطبيقات جديدة تتسم بالكفاءة والسرعة في أداء الخدمة.

2.5 مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة بالفرضيات:

- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بأبعادها المختلفة (الجودة ، التكلفة ، المرونة) بالبنوك العاملة بولاية بسكرة ، وهذا يدل على ان لليقظة التكنولوجية دور مهم في تحقيق البنوك للمزايا التنافسية خاصة مع المنافسة الشرسة بين هذه الاخيرة ، لهذا فالاعتماد على نظام اليقظة التكنولوجية يساعد البنوك في البقاء على اطلاع دائم على الاحداث التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في المجال والتي اذا احسنت البنوك استغلالها باقتنائها واستخدامها في تقديم خدمات متطورة لعملائها ستساهم في تحقيقها لمزايا تنافسية تمكنها من الصمود امام المنافسة الشرسة التي تتعرض لها .
- كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والجودة كأحد ابعاد الميزة التنافسية، وهذا يبين ان المعلومات التي تقدمها اليقظة التكنولوجية عن احدث التقنيات والأساليب والمستعملة في المجال المصرفي تمكن البنوك من الاستعانة بمختلف هذه التكنولوجيات لتحسين جودة الخدمات المقدمة لعملائها.
- وبينت النتائج انه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والتكلفة كأحد ابعاد الميزة التنافسية ، وهذا يدل على ان البنوك العاملة بولاية بسكرة لا تدرك الاهمية الكبيرة لليقظة التكنولوجية وما يمكن ان توفره هذه الاخيرة من معلومات عن كل المستجدات التي تحدث او يمكن ان تحدث في المحيط التكنولوجي للبنك والتي قد تمكن البنوك من تخفيض تكلفة تقديم الخدمات اذا ما استطاعت التعرف على احدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجية في مجال عملها ، وذلك اذا ما تمكنت من اقتناء هذه التكنولوجيات واستغلالها وتطبيقها في الوقت المناسب .
- وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة التكنولوجية والمرونة كأحد ابعاد الميزة التنافسية وهذا يبين مدى اهمية الاعتماد على احدث التكنولوجيات والبرمجيات في تقديم الخدمات للعملاء مما يمكن البنك من التعامل مع حاجات ورغبات زبائنه المتغيرة والاستجابة السريعة لهم بكل سهولة ويسر، ويدل على أن البنوك تولي أهمية

كبيرة للمرونة في التعامل مع زبائنها بالاعتماد على التكنولوجيات والبرمجيات الحديثة التي تساهم في تسهيل التواصل والتعامل مع الزبائن.

6. خاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن المؤسسات التي تريد أن تحقق مزايا تنافسية بناء على التفوق التكنولوجي، والتي تمكنها من التفوق والنجاح في محيطها دائم التغيير، وجب عليها الإنصات الجيد والرصد المستمر لكل ما يحدث في هذه البيئة وهذا بالاعتماد على نظام اليقظة التكنولوجية الذي يعمل كالرادار للالتقاط كل الإشارات الضعيفة والإنذارات المبكرة التي تبين حدوث تغييرات في البيئة التكنولوجية للمؤسسة والتي يمكن أن تشكل إما فرصا أو تهديدات يجب الاستفادة في تحقيق مزايا تنافسية.

ومن خلال دراستنا قمنا بالبحث على اليقظة التكنولوجية كأداة لتنمية الميزة التنافسية، حيث تم تحديد إشكالية الدراسة على مستوى مجموعة من البنوك بولاية بسكرة من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

1.6 النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والميزة التنافسية بالبنوك بولاية بسكرة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,652).
- وجود علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والجودة كأحد أبعاد الميزة التنافسية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,743).
- لا توجد علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والتكلفة كأحد أبعاد الميزة التنافسية.
- وجود علاقة ارتباط بين اليقظة التكنولوجية والمرونة كأحد أبعاد الميزة التنافسية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0,641).

2.6 الاقتراحات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نقدم جملة من المقترحات التي تهدف إلى:

- إرساء خلايا لليقظة التكنولوجية بالبنوك لمتابعة كل التغيرات في البيئة المحيطة، وجمع المعلومات الدقيقة والكافية وفي الوقت الملائم، لاتخاذ القرارات الصحيحة ووضع تصور شامل عن الاوضاع داخل النظام المصرفي.
- يجب على البنوك الاعتماد على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات للزبائن.
- يجب على البنك الحرص أكثر على تدريب عماله على مختلف التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي يستعملها البنك.
- الاهتمام أكثر بالجودة في تقديم الخدمات من خلال تشديد العمليات الرقابية والاهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة.
- الاعتماد أكثر على التكنولوجيا المتطورة لتقليل من تكاليف تقديم الخدمات والحفاظ على مستوى عالي من الجودة.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- محمد المرسي جمال الدين، و اخرون. (2002). التفكير الإستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية "منهج تطبيقي". الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- فرحان طالب علاء، و جاسم عبد الفتاح. (2009). اساسيات المقارنة المرجعية. عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- علي حسن الزعبي. (2005). نظم المعلومات الإستراتيجية "مدخل إستراتيجي" (المجلد الطبعة الاولى). الاردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- الشيخ محمود. (2007). التسويق الدولي. الأردن: دار أسامة.

المقالات:

- احمد بن خليفة، و اخرون. (2018). مساهمة الترصّد الاستراتيجي في تحقيق الاسبقية التنافسية دراسة ميدانية على شركة ooredoo للاتصالات بالجزائر ، JFBE. مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد السابع ، ص 191

- الطيب داودي، و احرون. (2007). اليقظة التكنولوجية كأداة لبناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية (صفحة 17). جامعة حسيبة بن بوعلي السلف.
- ولد عابد، عمر؛ علواطي، مین. (2017). آليات تطبيق اليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نموذج مقترح دراسة تطبيقية بمؤسسة الاسمنت بالشلف. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، 17، 06.

الملتقيات:

- شعبان فرج، و دباغي مريم. (2015). الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية كآلية للوقاية من الأزمات في منظمات الأعمال. المؤتمر العلمي الدولي حول أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال، صفحة 15.

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

- Bouchicha Nacer Eddine و Bouyahiaoui Brahim, (2011,2012). la veille technologique au sein des entreprises algériennes :situation et perspective .es cahiers du cread ، 98 ، 57.
- Djeflat Abdelkader .(2009) .La fonction veille technologique et la mise a niveau des entreprises dans un contexte de L'urgence de l'immatériel : quelles perspectives pour l'entreprise Algérienne . تأليف Publie dans l'ouvrage miraoui Abdelkrim et Toubache Ali ،Entrepreneuriat et mise a niveau des entreprises en Algérie .office des Publications universitaires Oran.
- ETUDE .institute innovation informatique Entreprise (3TE) ,la veille stratégique les yeux et les Oreille de votre enterprise .
- Michel, P. (1993). l'Avantage concurrentiel des nations. Inter édition.

مجلس الإدارة وحوكمة المؤسسة العمومية
The Board of Directors and Corporate Governance

مولاي علي
MOULAI Ali

جامعة وهران 1 (الجزائر)، moulai.ali@univ-oran1.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/12 تاريخ القبول: 2021/11/06 تاريخ النشر: 2021/11/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مجلس الإدارة كآلية داخلية في حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء بعض النظريات التعاقدية وعلى ضوء الملاحظات التجريبية الميدانية. وقد تمت معالجة موضوع الدراسة من زاويتين مختلفتين أساسيتين هما: الهياكل والمهام. كما تم إسقاط الجانب النظري على الملاحظات الميدانية في بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية وذلك على خلفية نظرية الحوكمة ونظرية الوكالة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مجلس الإدارة كآلية للحوكمة لم يؤثر على طبيعة حوكمة المؤسسات الاقتصادية العمومية ونجاحاتها، إضافة إلى أن هذه الهيئة التنظيمية تنشط ضمن بيئة اقتصادية لازالت تتميز ببصمة الدولة كقوة عمومية مؤثرة في قرارات المؤسسة الاقتصادية. كلمات مفتاحية: حوكمة، مجلس إدارة، نماذج حوكمة المؤسسات، آلية داخلية للحوكمة.

تصنيفات JEL: G30؛ G34؛ G38

Abstract:

The objective of this study is to highlights the role of the board of directors as an internal mechanism in the governance of public economic institutions in the light of some contractual theories and in the light of empirical field observations. The subject was addressed from two different basic angles: structures and tasks.

Where rotation when analyzing, the theoretical aspect was dropped on field observations in some public economic institutions, against the background of governance theory and agency theory.

المؤلف المرسل: مولاي علي، الإيميل: moulai.ali@univ-oran1.dz

Therefore, the study reached several results such as: the board of directors as a governance mechanism did not affect the nature and efficiency of the governance of public economic institutions. That, this regulatory body is active within an economic environment, that is still characterized by the imprint of the state as a public force influencing the decisions of the public economic institution.

Keywords: Governance; board director; corporate governance models, internal mechanism of governance.

Jel Classification Codes : G30 ; G34 ; G38

1. مقدمة:

إن دراسة موضوع حوكمة الشركات لا بد أن يشتمل على كتابات العالمين بارن ومينز باعتبارهما أول من اهتم بدراسة هيكل الملكية وأثرها على أداء المؤسسات الحديثة (BROUARD, F, 2008). إذ يركز هذا الاهتمام على العلاقة القائمة بين المالكين والمديرين المسييرين حيث يميل كل طرف إلى تجسيد هذه العلاقة على النحو الأمثل في سياق علاقة وكالة تكون بين المالكين حملة الأسهم والمديرين المسييرين أثناء تجسيد عملية الحوكمة. في نموذج الحوكمة، تتميز الدراسات التجريبية بهيمنة الإطار التعاقدية لنظرية الوكالة (Fama E F et Michael C.J, 1983) أين يتم تسليط الضوء على مجلس الإدارة (CA) باعتباره جهازاً مركزياً للحكومة من خلال بعدين: أحدهما يتعلق ببنيتها والثاني بمهمته.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة وفق الصيغة التالية:

هل كان لمجلس الإدارة بصفته آلية داخلية لحوكمة المؤسسة دور فعال في حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر ؟

2.1 فرضيات البحث:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- مجلس الإدارة كآلية للحكومة لم يؤثر على طبيعة حوكمة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ونجاعتها.

- طريقة ممارسة الرقابة على المؤسسات الاقتصادية العمومية كان لها اثر كبير على الحذر الشديد لدى أعضاء مجالس الإدارة عند التصويت على اللوائح، وكبح مبادرات التسيير لدى المسيرين الرئيسيين (المدراء العاميين).

3.1 أهمية البحث:

تنبثق أهمية الدراسة من أن دور المؤسسات العمومية الاقتصادية لازال مهما على مستوى الاقتصاد الوطني كموضوع الساعة، وكونه يتطرق إلى آلية من آليات حوكمة هذه المؤسسات فإنه يضيف عليه صفة الأصلة.

4.1 أهداف البحث:

- يتمثل هدف الدراسة في تسليط الضوء على هذين البعدين ودورهما في عمل هذه الهيئة الإدارية في المؤسسات العمومية، حيث تشمل هذه الأبعاد ما يلي:
 - أ- البعد الهيكلي: الذي يتضمن:
 - تعيين أعضاء مجلس الإدارة وانتخاب رئيس هذا المجلس
 - مساهمات أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين.
 - ب- البعد المهماتي: النابع عن قبول التفويض : يشمل ما يلي:
 - تحديد الأهداف.
 - مراقبة وتقييم أداء الشركات.

4.1 منهج البحث:

من أجل تحديد وتطوير عناصر الإجابة على هذه الإشكالية ارتكزنا من الناحية النظرية على النظريات التعاقدية للمنظمات ولا سيما نظرية الوكالة، من خلال الاعتماد على الملاحظات المستقاة من وظائفنا الممارسة فعلا على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية وذات الصلة مباشرة بموضوع البحث (عضو في مجلس إدارة عدة مؤسسات عمومية، ورئيس مجلس إدارة، ومدير عام)، يجعل من المنهجية المتبعة في كتابة هذه الدراسة منهجية نوعية أساسها إعادة تجربة مع سرد حقائق مرصودة.

5.1 هيكل البحث:

لتحقيق الغرض المرجو من البحث، قمنا بتناول الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة في:

- ◆ المحور الأول : مفهوم حوكمة الشركات والآليات المرتبطة به.
- ◆ المحور الثاني: مجلس الإدارة كآلية حوكمة داخلية للمؤسسة العمومية
- ◆ المحور الثالث: خصائص عمل مجلس إدارة المؤسسة العمومية، كنتيجة الإسقاط النظري

2. مفهوم حوكمة المؤسسات والآليات المرتبطة بها

1.2 مفهوم الحوكمة:

إن معنى المفهوم أو النظرية " هو مفهوم عملي بشكل بارز، وبالتالي الحاجة إلى استنطاق العواقب المترتبة على تبنيه" (Létourneau.A.p. 01, 2009 , hors série 06)

أذن فمن المهم للغاية أن نعود إلى معنى مفهوم الحوكمة وجدواه من المنظور العملي، مع العلم بأن " الحوكمة كثيراً ما تشير إلى تعريف أكثر مرونة لممارسة السلطة، استناداً إلى المزيد من الانفتاح لعملية صنع القرار، واللامركزية، والوجود المتزامن لعدة أوضاع قانونية للجهات الفاعلة" (Pitseys, 2010, p214)

من ثم فإن معنى هذا المفهوم يجب البحث عنه في أداء المنظمات حيث مشاكل التنسيق، تظهر على مستوى المؤسسة أو الدولة أو المجتمع. نحن نتحدث إذا عن حوكمة الشركات، ولكن أيضاً الحوكمة الاجتماعية، والسياسة وغيرها.

أصل كلمة الحوكمة هي كلمة يونانية الأصل kuberer ، و التي تعني قيادة سفينة. تطورت هذه الكلمة عبر التاريخ، ووفقاً للمجتمعات التي تبنتها ، ولدت الفعل اللاتيني gubernare ، من هناك ، جاءت عدة مصطلحات وبعدها لغات . نجدها في اللغة الفرنسية بمعنى الحوكمة ، والحكم ، وترجمة لكلمة "الحكم" في اللغة الإنجليزية (H.Shorter 2019) ، بل وحتى كلمة السلطة، و من خلال الترجمة الإنجليزية أعيد طرح مفهوم الحوكمة مرة أخرى لتعني فن أو أسلوب الحكم. (Paye, o , 2005)

لقد وضع مفهوم الحوكمة جانبا لفترة طويلة بسبب استخدامه باللغة الفرنسية لوصف الوضع الخاص لمناطق معينة في الشمال الفرنسي (conseil du département, 2015) وحالات الاستعمار، التي كان يشار إليها آنذاك بالحكومة و/أو المحافظات.

هذا المفهوم لا يرتبط بنظام أو مجال واحد، بل هو موجود في عدة مجالات من النشاط وفي

عدة تخصصات. في التسعينات ، اكتسح معظم العلوم الاجتماعية:

- في العلوم الاقتصادية، يسمح مفهوم الحوكمة، في المنظور المؤسسي الذي افتتحه رونالد كوس ويؤكد على الحاجة إلى إدخال مفهومي تكاليف المعاملات وحقوق الملكية. (Bertrand.Elodie, 2017)

سمحت هذه المفاهيم لأوليفي ويليامسون بإضفاء الطابع الرسمي على الآليات التي تضمن تنسيق الأنشطة الاقتصادية داخل الشركة بخلاف التبادل أو التسلسل الهرمي (Chevalier, 2003).

• كما أن مفهوم الحوكمة مفهوم مركزي في نظرية العلاقات الدولية. وسوف يعمل هذا النظام على حساب الأشكال الجديدة لتنظيم مجتمع دولي يتزايد تجزئته وتباينه ويظل السؤال مطروحاً بشأن "كيفية الجمع بين كل الجهات الفاعلة العاملة على الساحة الدولية لتنظيم المشاكل العالمية ، والتي لديها تعاريف مختلفة ولا تهمها بنفس الدرجة. (Smouts M.C p136, 1998)

في تخصصات أخرى، في العلوم السياسية مثلاً (Leca, Jean, 1995) أو في العلوم الإدارية، تم تأكيد المفهوم بسبب التحولات العميقة في العلاقات بين الدولة والجهات الفاعلة العامة أو الخاصة الوطنية أو الدولية في المجتمع (Chevalier, J., 2003)، التي تؤثر على الخيارات المشتركة والتي أصبح من المهم تشكيلها والتفاوض بشأنها. وهذه التغييرات في علاقات الدولة بشركائها هي العواقب المترتبة على إعادة توزيع دورها (الدولة).

وقد اختارت الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في أحد أدوارها في هذه القضية، وهو دور المسير، وأن تنقله عمداً إلى جهات فاعلة أخرى (عامة أو خاصة. واختارت الدولة أيضاً أن تعيد النظر في دورها في إدارة الشؤون الحضرية للمجتمع أو أن تبدي الرغبة في ذلك من خلال زيادة اللامركزية في سلطتها على الصعيد المحلي.

وبعد ذلك، سوف يكون الاتجاه، بفضل إعادة توزيع الأدوار، هو منح الدولة مكان المسير، والوسيط، والوكيل الإقليمي للحوكمة (Pitseys. John, 2010) (Olivier Petit, 2003)

ولذلك، فإن الملاحظة هي أن مفهوم الحوكمة، بتنوع استخداماته في عدة مجالات، يجعل منه مفهوماً متعدد الجوانب. ويشير العديد من المؤلفين (Gaudin. J.P, 2002) (Paye. Olivier, 2005)، إلى الجانب غير المحدد من مفهوم الحوكمة، أو الجانب الشامل (Lacroix, I, et Saint arnaud, p.o, 2012)

ويقال إن مفهوم الحوكمة كان ضحية لنجاحه، وأصبح أحد هذه الكلمات الشاملة، وهو أحد المفاهيم الجامعة التي أصبحت تلجأ إلى معاني شديدة التنوع.

وفي هذا التنوع في استخدام المفهوم، وفي سياق هذا المقال، فإن المفهوم الذي اعتمده الاقتصاديون هو الذي يهمنا، لذلك، فإننا مهتمون بحوكمة المؤسسات من منظور الآليات التي تكفل تنسيق الأنشطة الاقتصادية داخل المؤسسة.

2.2 حوكمة المؤسسات: بين مفهوم إدارة الأعمال ومفهوم القيادة:

لقد تم تعريف مفهوم الحوكمة بعدة طرق، مما يؤكد الجانب المتعدد لهذا المفهوم، الذي تم توسيعه إلى حد يوصف فيه في كثير من الأحيان بأنه مميّع أو ملتبس أو غير واضح إذ غالباً ما يتم الخلط بينه وبين مفاهيم إدارة الأعمال أو القيادة في المؤسسة (Pluchart, 2019).

لقد تبين لنا أن التحولات البنيوية التي شهدتها المؤسسة عقب الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أدت إلى توسع المصانع آنذاك (Braudel, F, 2018). وأدى ذلك إلى زيادة حجم الأعمال التجارية مما نتج عنه تطوير وتنويع أنشطتها، وذلك كله على خلفية تحول بيئة الأعمال التجارية والتقدم التكنولوجي الذي أثر على عملها.

تعد هذه التحولات مصدر قواعد جديدة لتنظيم وحوكمة المؤسسات في ظل نظام اقتصادي يتسم باللامركزية في الإنتاج والتجارة؛ وسوق للمنافسة مما أدى إلى تطورها وتغيير أساليب القيادة التي طغت عليها القيادة الموكلة إلى رأس المال وكذا الربحية التي اتخذت كمعيار للقرار (Perroux.F, 1971).

ظهور السوق التنافسية، وطغيان رأس المال في صنع القرار الاقتصادي، والبحث المستمر عن ربحية السوق، هي أسباب قوية شجعت على الانقراض التدريجي للمؤسسة الرأسمالية حيث يكون المروّج لها هو الرئيس والمدير، وظهور المؤسسة الإدارية التي تفرق بين مروّج الشركة والمدير المسير.

وهذا التغيير في المؤسسة يكرس مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة أو التسيير حيث يقال أن السوق تفتقر إلى تخصيص الموارد. وفي بعض الحالات، تعتبر السوق نفسها نمط مبادلات مكلف للمعاملات التجارية وعمليات التبادل، نظراً لصعوبة تحديد جميع شروط التبادل في العقد بموجب مبدأ العقلانية المحدودة. (SIMON.H et MARCH.I.G, 1974)

وانطلاقاً من تفكير بارن ومينز توصل جانسن وماكلينك إلى إضفاء الطابع الرسمي على نموذج نظري متعلق بوضعية المسيرين بالنسبة لأرباب العمل وأصحاب رأس المال عندما يتعلق الأمر بأخذ القرار داخل المؤسسة.

هكذا تم تأسيس حوكمة المؤسسات، الحوكمة وتأسس هكذا مفهوم الحوكمة وأصبح مفهوم مثير للجدل (Thépot.J.2007).

وبخصوص هذا الموضوع، يلاحظ ج. شارو: "إن الشعبية المتزايدة لمصطلح الحوكمة تعني أنه يساء استخدامها على نحو متزايد للإشارة إلى الإدارة، أي أن حوكمة المؤسسة من قِبَل المديرين

التنفيذيين، في حين تشير الحوكمة، باستخدام التعبير المأثور لرولان بيريز ، إلى انه يعني إدارة الإدارة (Charreaux. et Schatt. , 2006, p. 5)"management du (management.

ومن ثم، فإن حوكمة المؤسسات هي مجموعة القواعد التي تؤثر على عمل المؤسسة لا سيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات والرقابة، وبالتالي فهي تشمل "القواعد الرسمية وغير الرسمية، والممارسات المقبولة، وآليات التنفيذ وآليات المكافآت والجزاءات، الخاصة والعامة على حد سواء، والتي تحكم معاً العلاقة بين أولئك الذين يسيطرون بفعالية على المؤسسة (المسيرين) والمساهمين، أو بين المسيرين وأصحاب المصلحة، تبعاً لتصميم الحوكمة المختار والمتبع" (Proulx et Larochelle 2010, p3).

3.2 المناهج المختلفة في حوكمة المؤسسات:

نظراً لصعوبة تعريف مفهوم الحوكمة، يتم تحليل حوكمة المؤسسات باستخدام ثلاثة مناهج، يشار إليها عمومًا بأسماء مختلفة وهي : النهج التعاقدي (أو التقليدي) ، والنهج المعرفي (أو الإيجابي) ، والنهج التنظيمي الذي نذكره باختصار شديد في هذا المقال.

1.3.2 النهج التعاقدي أو التقليدي:

طبقاً لهذا النهج فإن حوكمة المؤسسات تغطي كل المؤسسات والقواعد والممارسات التي

تضفي الشرعية على سلطة المسيرين (Charreaux.G 1997a).

كان التعريف في أصله يشمل فقط العلاقة بين المساهمين والمديرين المسيرين وغطى أيضاً العلاقة بين المساهمين والمديرين المسيرين وافترض أن أنظمة الحوافز والتحكم الخاصة بهؤلاء تعتمد بشكل أساسي على الهيكل التمويلي للمؤسسة، ولا سيما تركيبة المساهمين ومجلس إدارتها. وقد أظهر هذا النهج قصوره مع تطور المؤسسة من حيث الشكل والتنظيم والمسؤولية تجاه بيئتها وأصحاب المصلحة فيها لأن نظام حوكمة المؤسسات عليه أن يكون قادراً على خلق القيمة والحد من التناقض غير الطبيعي و غير العادي في قيمة الأصول (المادية أو المالية) التي تؤثر على هذه القيم. (la valeur partenariale) هذه القيمة حساس جداً ويتأثر كثيراً بنموذج وأسلوب حوكمة المؤسسة لأن فعالية أنظمة الحوكمة لا يمكن أن تنشأ إلا في إطار يسع جميع أصحاب المصلحة. كما يجب دراسة هذه الفعالية من منظور منهجي ، مع الأخذ في الاعتبار العمليات الملموسة لخلق القيمة من قبل الشركة (Charreaux et Desbrières 1998).

2.3.2 النهج المعرفي أو الإيجابي:

يستند ما يسمى بالنهج المعرفي إلى أوجه القصور الموجودة في النهج التعاقدية. ويشير هذا النهج مرجعيته إلى النظريات التعاقدية للمنظمات. هذه النظريات التعاقدية للمنظمات التي لا تزال متأثرة بالنموذج الكلاسيكي الجديد طورت من خلال نظرية تكاليف المعاملات حرصها على عدم فقدان القيمة. والحرص على عدم فقدان سلطة اتخاذ القرار بسبب حقوق الملكية هو أيضا في نطاق اهتمامات النظريات التعاقدية للمنظمات.

وللمعالجة الموضوعية لهذا النهج المعرفي يجب أن نعود إلى النظريات المعرفية للمؤسسة علما بان هذه النظريات تمثل قطعة جذرية مع النموذج الكلاسيكي الجديد. ترفض هذه النظريات، على وجه الخصوص، فرضية العقلانية الحسابية - اين يتم اتخاذ القرارات وفقاً لحساب قائم على مقارنة النتائج -، محدودة أم لا، لصالح العقلانية الإجرائية. (Charreaux, G, 2011).

وفي النهج التعاقدية للمؤسسة، الذي يظل مهيمننا، تتخذ القرارات على أساس مقارنة التكاليف، بين تكاليف السوق وتكاليف المؤسسة، على سبيل المثال، يوجد دائما شكل من أشكال العقلانية. لم يعد يتم تقييم هذا الشكل من العقلانية على أساس عواقب القرارات المتخذة مهما كانت مصادرها، ولكن على أساس عملية صنع القرار التي هم جزء منها (Charreaux, G, 2011). يهدف النهج المعرفي إلى تحديد وتطوير المهارات والمعارف المطلوبة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين المسيرين، وهذا من أجل تحفيز وتوجيه العملية الإبداعية للمؤسسة (Argyris et Donald 2001)، وبالتالي، تبقى ترمز المؤسسة الى منظمة معرفية، تغطي مجموعة مفتوحة وذاتية من التفسيرات - وبالتالي القرارات - التي تعتمد على النماذج المعرفية لمثلي المنظمة والفاعلين فيها (Argyris et Donald 2001).

ومن هذا المنطق لتعاريف النهج المعرفي لحوكمة المؤسسات، وإنتاج المعارف والمهارات الخاصة بالمؤسسة التي تتمتع بمظهر واضح من مظاهر التعلم، فإن نظام الحوكمة يكون اقرب منه الى نظام تحكم في دوائر المعلومات وعمليات صنع القرار (Argyris et Donald 2001)، مقارنة بالقرار نفسه، الشئ الذي يلهم الآثار المترتبة على تنظيم المؤسسة.

وأياً كان النهج، لابد وأن يكون نظام الحوكمة قادراً على خلق قيمة الشراكة (valeur partenariale) والحد من الاستهلاك غير العادي للأصول (المادية أو المالية).

غالبا ما ينتج هذا الانخفاض أو فقدان القيمة أو عجز في الأداء من الصراعات بين أصحاب المصلحة في المؤسسة عند تخصيص الموارد المالية للشركة (فحص الميزانية السنوية أو تقسيم الأرباح وتخصيصها).

إن الإصلاحات الاقتصادية (NACEUR HADJ, 1989) التي بدأتها الجزائر في أوائل تسعينيات القرن العشرين تندرج في هذا السياق إذ تمثل جزءاً من هذا المنطق حيث اضطرت البنوك والمؤسسات المالية إلى لعب دور الممول والوفاء بكل تعهدات هذه المؤسسات لفترة طويلة (قبل الإصلاحات).

إن الهدف الأساسي من هذه الإصلاحات هو تمكين المؤسسات العمومية من إنتاج الثروة، من خلال شكل آخر من أشكال الحوكمة حيث تؤول قيادة المؤسسة العمومية الى مجلس الإدارة.

3. مجلس الإدارة كآلية حوكمة داخلية للمؤسسة العمومية

إن مجلس الإدارة هو إحدى آليات الحوكمة، حتى إنه يمثل في بعض الأحيان مركز بعض تعريفات الحوكمة (Charreaux, G 1997b). وهي مدرجة كآلية داخلية لدورها في السلوك الاستراتيجي للمؤسسة، وفي حل تضارب المصالح (Fama .E.F et Jensen M.C 1983a)، الأمر الذي دفعنا إلى الاهتمام بأدائها الفعلي على مستوى المؤسسة العمومية الاقتصادية.

مجلس الإدارة هو هيئة غير محايدة من وجهة نظريات الحوكمة. فضلاً عن نموذج الكفاءة والأداء، فإن مجلس الإدارة يقدم نفسه أيضاً باعتباره "أداة للقوة، والهيمنة، والسعي إلى الحصول على الربح (الاستيلاء على القيم)، خلق معايير اجتماعية للإنتاج وما إلى ذلك" (Charreaux, G 2000). لا يمكن إجراء تحليل لعمل مجلس الإدارة على مستوى المؤسسة العمومية إلا فيما يتعلق بالمهام والخصائص التالية الخاصة بهذه الهيئة والتي تشكل الجزء الثالث من هذا المقال.

4. خصائص عمل مجلس إدارة المؤسسة العمومية، كنتيجة الإسقاط النظري

يتسم عمل مجلس إدارة المؤسسة العمومية كآلية خارجية للحوكمة بالعوامل التالية:

1.4 حجم مجلس الإدارة وتعيين أعضائه:

يشير حجم مجلس الإدارة إلى عدد أعضائه حيث يمكن لعدد الأعضاء داخل أي مجلس إدارة أن يؤثر على أداء المؤسسة وفعاليتها. لقد أوضحا بيرس و زهرا (Pearce, J A et Zahra S. A 1992) العلاقة الإيجابية بين حجم مجلس الإدارة والأداء. لقد أكد هذه العلاقة على نحو مماثل، دالتون (Dalton, Daily, Johnson, Ellstrand 1999) وعلى نحو خاص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة واعتبر هذه العلاقة سلبية. هذا هو الحال أيضاً مع يرماك. دال، الذي يبرز العلاقة السلبية بين حجم

مجلس الإدارة والأداء. ويؤكد هذه النتيجة كل من Godard (1998, L) في فرنسا ودالتون في الولايات المتحدة.

لكن عند ممارسة الحوكمة، يمكن ملاحظة أن حجم مجلس الإدارة غير ثابت و يتقلب ويتغير من مؤسسة إلى أخرى ، وبنسب كبيرة ومتفاوتة.

مورين ، فرانسوا (Morin, F1974) توصل إلى أن متوسط حجم مجلس الإدارة يكون في حدود 09 , لكن بالنسبة لماتي (Maati, J.1998) ، فقد أكد أن الحجم المتوسط لمجلس الإدارة يكون في حدود 14 عضوا.

وفيما يخص حجم مجلس إدارة المؤسسة العمومية فقد حدده القانون التجاري في المادة 610 من القانون التجاري المعدل ويخص المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الأسهم. الملاك هم من يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة. يكون حجم مجلس الإدارة في حدود 03 إلى 12 عضو وطوال المدة المحددة قانوناً للأعضاء (Maati, J.1998) .

عدد أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسة العمومية الاقتصادية هي مسألة امتثال تنظيمي أكثر من كونه هدفاً لإدارة حقوق التصويت عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تحدد قابلية المؤسسة للاستمرار وأدائها. وهذا ناتج عن طبيعة المساهمين وعددهم. ما معنى أن يكون الأعضاء كلهم يمثلون مصالح مساهم واحد المتمثل في الدولة أوفي الحامل لأسهم الدولة ؟ هذا تساؤل هام بالنظر إلى كيفية اخذ القرار داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية وaban مداولات أعضاء مجلس الإدارة. (Moulai.A, 2021).

يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة امتثالاً للأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري لان الاهتمام بتنظيم القرار داخل هذه الهيئة ليس هدفاً مهماً بالنسبة للمؤسسة، وذلك راجع إلى نظام اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية العمومية ، أين تقع مسؤولية صنع القرار الاستراتيجي، التي تشكل المهمة الرئيسية للهيئة، على عاتق جهات فاعلة وهيئات إدارية أخرى تعمل كملاك وحملة أسهم مفوضين من طرف الدولة. ولاحظنا في بعض المؤسسات العمومية الناشطة في قطاع الأشغال العمومية، أن حجم مجلس الإدارة الذي يعد تسعة اعضاء ينتمون الى قطاعات مختلفة، يعوق الأداء السليم لهذه الهيئة الإدارية ويزيد من تعقيد مهامها ويمدد اجال اتخاذ القرارات وهذا ما يراه مثلا Jensen. (1993, M1) Jensen) ، الذي يؤيد فكرة أن مجالس الإدارة التي تتألف من عدد كبير من سبعة أو ثمانية أعضاء لا يعملون بفعالية ومن السهل على المسير الرئيسي أن يسيطر عليهم. لذا

فان مجلس الإدارة الذي يتجاوز حجمه سبعة، يتوقع أن يسيطر عليه المسير ويتحكم فيه و في قراراته.

ومع ذلك، فإن تأثير حجم مجلس الإدارة على قدرته الإشرافية وعلى أداء الشركة لا يزال غامضاً بسبب تباين النتائج ومشاكل الوكالة (ليبتون ولورش) (Lorsch.M et J W1992) .

زيادة على طريقة تحديد حجم مجلس الإدارة ، التي تميز المؤسسات الاقتصادية العمومية، فإن عملية تعيين اعضائه هي نفسها حاملة للخصائص التي ثبت أنها سبب التضارب بين الأعضاء أثناء اتخاذ القرارات داخل هذه الهيئة وهذا ناتج عن طرق التعيين.

إن عملية التعيين هذه تشبه إلى حد ما عملية تعيين مديري الوحدات أو المديرين العاملين في زمن المؤسسة الاشتراكية و/أو العمومية (Bouyacoub, A 1987) بحيث لم تؤثر التغييرات التنظيمية المختلفة التي مست تسيير وإدارة رأس المال السوقي للدولة على طريقة التعيين. يتم التفويض من طرف حامل الأسهم الوحيد الممثل للدولة على أسس لا يعلمها إلا من له صلاحية التفويض. لهذا يشكل التعيين لمجالس إدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية عائفاً آخر في نظام حوكمتها ويؤثر مباشرة على الغرض المقصود من المؤسسة العمومية الاقتصادية والذي أسست له الدولة بموجب قانون استقلالية المؤسسات ألا وهو خلق وإنتاج الثروة.

2.4 دور أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين:

إن أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين هم قائلين بالإدارة توكل لهم مهام عن طريق تفويض من أصحاب رأس المال أي الملاك لكي يشكلوا في مجلس إدارة المؤسسة إلا أنهم لا ينتمون إلى المؤسسة نفسها ولا حتى إلى القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

ثم إن التحليل النظري لمجلس الإدارة يعطي دوراً مركزياً لما يسمى بأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين الذين يكونون مسؤولون عن حماية مصالح المساهمين وأصحاب رأس المال الذين فوضوهم لحماية مصالحهم داخل المؤسسة.

وقد أظهرت الدراسات (Baysinger,et Butler.1985) ان هناك تأثيراً إيجابياً وعلاقة بين الأداء الذي ينتظره المساهمين والنسبة المئوية للقائمين بالإدارة الخارجيين في مجلس الإدارة. بينما أظهرت دراسات أخرى، (Hermalin,et Weisbach 2003-4) أن المؤسسات التي يتدهور أداؤها تميل أكثر إلى زيادة نسبة القائمين بالإدارة الخارجيين مع الإشارة إلى أنها مؤسسات يعتمد نظام حوكمتها على معايير مالية بحتة كمؤشرات للأداء . تخص هذه المعايير عائد الاستثمار أو التغيير الإيجابي في قيمة السهم أو أي مؤشر آخر يمكنها من تحقيق ذلك.

وهذا لا ينطبق على المؤسسة العمومية، لأن الغرض منها يختلف عن الغرض من المؤسسة الخاصة تماماً.

تخضع أهداف المؤسسة العمومية لمنطق الاقتصاد الكلي، على الرغم من أن التعبير عنها (الأهداف) يكون على مستوى الاقتصاد الجزئي. إن مؤشر معدل استخدام الطاقة الإنتاجية، أو معدل رقم الأعمال المحقق، والتي لا تزال قيد الاستخدام كمؤشرات نجاعة على مستوى المؤسسات العمومية، هو التعبير القوي عن هذا المنطق.

يختلف تصور القائم بالإدارة الخارجي في مجلس إدارة المؤسسة العمومية عنه في المؤسسة الخاصة لأن على مستوى مجالس إدارة المؤسسات العمومية الملاحظة ميدانياً، يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، بالرجوع إلى أرباب عملهم وليس بالرجوع إلى مهاراتهم الخاصة إذ غالباً ما يرتبط وجود أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في مجالس الإدارة للمؤسسة العمومية إلى طبيعة القيود والعراقيل الإدارية لهذه المؤسسة إذ تعتقد، أنها يمكن بهذه الطريقة إيجاد أجوبة وحلول لهذه القيود. نحن ندعم هذا الادعاء بموجب ملاحظتنا الميدانية الخاصة ببنية بعض مجالس إدارة المؤسسات العمومية.

بالنسبة لبعض هذه المجالس ومما لاحظناه في بعض المؤسسات العمومية التابعة لقطاع مواد البناء، تتسم بنيتهم بوجود قائمين بالإدارة خارجيين ينتمون إلى القطاع المصرفي وقد ارتبط اختيارهم ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج الاستثماري لهذه المؤسسات الذي شهد تأخيراً في معالجته على المستوى المصرفي. وتنطبق نفس الملاحظة على مجالس إدارة مؤسسات عمومية أخرى تنشط في قطاع الأشغال العامة.

ويميل أصحاب رأس المال والملاك (العموميين) إلى تفويض بعض القائمين بالإدارة الخارجيين نسبة إلى طبيعة نشاط مؤسساتهم الأصلية كالمؤسسات الاقتصادية الناشطة في قطاع الصيانة أو حتى المؤسسات المنافسة طمعاً في نقل خبرتهم الخاصة ومقاربتهم ونظرتهم إلى حوكمة المؤسسات وحوكمة الوظيفة التي ينتمون إليها (الصيانة أو المالية).

تبين في الواقع من بنية بعض مجالس إدارة المؤسسات العمومية التي انتهجت هذه السياسة في التفويض إن هؤلاء القائمين بالإدارة الخارجيين بارعين في نقل نموذج مؤسسة الانتماء في الحوكمة أكثر من تحسين مستوى حوكمة المؤسسة التي ينشطون فيها كقائمين بالإدارة، وبالتالي فإن أداء هؤلاء يعكس خلل في اختيار ملاك المؤسسة وتفويضاتهم.

هذا التأكيد تدعمه الملاحظات الميدانية خلال السنوات من 1999 إلى 2002 في إحدى المؤسسات العمومية الناشطة في صناعة الاسمنت والأجر الكلسي وحتى قطاع الأشغال العمومية. لقد أدى التفويض وبحجم مبالغ فيه، للقائمين بالإدارة الخارجيين غير المدركين وغير الملمين بصناعة الأسمنت، على سبيل المثال، إلى تأييد بعض القرارات التي تفضل أنواع الاستثمار التي ليس لها تأثير بتاتا على تحسين أداء نظام الإنتاج من حيث معدلات استخدام القدرات الإنتاجية للمصنع. الترجمة الميدانية لهذه القرارات تمثلت في تدهور الكفاءة التقنية للمصنع بالإضافة إلى التضارب الدائم مع الشريك الاجتماعي الذي سجل تراجع في مستوى الأجور نتيجة تراجع الإنتاج و بالتالي تراجع و غياب العلاوات الشهرية المدفوعة نظير تحقيق الأهداف الإنتاجية الشهرية..

هذه النتائج دفعت المالك من بعد ما تبين له خطأه الاستراتيجي إلى اتخاذ قرار بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة هذه المؤسسة. من ضمن الملاحظات الأخرى التي تؤيد الاتجاه النظري الغير مؤيد لتعيين القائمين بالإدارة الخارجيين في مجالس إدارة المؤسسات ما عرفه مجلس إدارة مؤسسة عمومية لإنتاج الطوب الكلسي. لقد تم تعيين قائمين بالإدارة خارجيين ينتمون إلى مؤسسات إنتاجية منافسة تنتج منتج موجه لنفس الاستعمال وبسعر أعلى.

هذه البنية لمجلس إدارة هذه المؤسسة قادها مباشرة وببساطة إلى التصفية بسبب تضارب المصالح داخل مجلس الإدارة، حيث لا يمكن لقائم بالإدارة أن يتخذ قرارات في غير صالح مؤسسته الأصلية.

3.4 تحديد الأهداف:

غالبا ما نجد الأهداف المسطرة أساس قياس أداء المؤسسة العمومية الإنتاجية التي تركز على معايير كمية حيث يعتبر معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للمصانع المعيار الأساسي المعبر عن الكفاءة التقنية وعن نجاعة الحوكمة.

ويعد تحديد وتحقيق الأهداف المسطرة أهم شروط عقد العمل الخاص بالمدير العام (المسير الرئيسي) في المؤسسات العمومية لسببين رئيسيين:

أ- الأهداف هي المرجع المثالي لقطع علاقة العمل المفروض قيامها على أساس علاقة وكالة (خالد الزعبي، 2013) أين يكون المفوض هو ممثل المساهم العمومي والوكيل هو المدير العام أو الرئيس المدير العام.

ب- الأهداف هي الأساس لتحديد تعويض المسير الرئيسي عند فسخ العقد.

وهذان السببان وخاصة السبب الثاني يفسران استخدام المالك العمومي لنظام (الحوافز- الرقابة)، الذي يمكن أن يفعل من خلال مجلس الإدارة، وهو ما يفسر الاهتمام الذي يبديه المالك العمومي من أجل التحكم مسبقا في تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

في الوقت الذي يجب أن تسير المؤسسة وفقاً للرؤية النظرية الكلاسيكية الجديدة بما يحقق مصلحة المساهمين وحدهم (تعظيم الربح وتحسين قيمة الأسهم)، يجب على المؤسسة العمومية الاقتصادية إن تستجيب لأهداف ذات صلة مع وظيفة فعالة تؤديها كأداة (the instrumentale function) نيابة عن الدولة بصفقتها المساهم الرئيسي والمالك الوحيد للمؤسسات الاقتصادية.

وقد تبين أن الأهداف المتصلة بالوظيفة الأساسية للمؤسسة كانت هي الأنسب لفهم ومعرفة دور مجلس الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة العمومية الاقتصادية، وتمثل الفعالية التقنية أفضل مؤشر على تحقيق الأهداف، وهي أداة السياسة الاقتصادية للدولة داخل المؤسسة العمومية.

إن المؤسسة العمومية حتى وأنها اقتصادية إلا أن الأهداف التي تحددها هي مهام أكثر منها أهداف. فمكافحة التضخم عن طريق التدخل في الأسعار بتحديد هامش الربح (SGP/GICA, 2003) مثلاً والبطالة عن طريق فرض التوظيف (DRH GICA OUEST, 2005 ET 2006) وإشباع السوق الوطنية للسلع والخدمات بغض النظر عن التكلفة الحقيقية للسلعة.

وينبغي تحقيق جميع هذه الأهداف بزيادة معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للمصانع بتحسين أدائها وزيادة فعاليتها التي لا يوجد لضعفها تبرير ".... وأيا كانت الأهداف الأخرى، بغض النظر عن ثقلها، لا يوجد مبرر لعدم الفعالية التقنية" (1996 Pestieau P, Gathon H-J p1226). وعدم الفعالية التقنية هو الذي اتسمت به سياسة تحديد الأهداف على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهو خيار يمثل صلب تقييم أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية وأداء المسير الرئيسي أو المدير العام.

4.4 طريقة وأسلوب تقييم أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية:

كثيرا ما تكون مؤشرات أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات طابع كمي، مثل معدل استخدام القدرة الإنتاجية، ومستوى رقم الأعمال المحقق، أو مزيج من أكثر المؤشرات شيوعا في تحديد الأهداف وكلها يغلب عليها الطابع الكمي.

ويشكل استخدام هذه الأنواع من الأهداف جزءا من منطق الغرض من المؤسسات العمومية حتى ولو كانت اقتصادية. ويمكن قياس هذه المؤشرات بسهولة، ويستخدمها المالك أو

ممثليه لتقييم أداء المؤسسة وفعالية حوكمتها بحيث يكون مجلس الإدارة هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ شروط تحقيق هذه الأهداف. وهو الأداة القانونية الأنسب لتقييم مستوى الأداء الذي تم تحقيقه.

مستوى الأداء هذا منصوص عليه مسبقا في عقد العمل القائم على أساس علاقة وكالة قائمة بين المفوض وهو مجلس الإدارة في هذه الحالة والموكل وهو المسير الرئيسي.

يبين عقد العمل صراحة الأهداف التي تحدد للمسير مع طريقة حسابها وآليات تقييمها. وبجدر بنا القول من منظور الملاحظات التي لاحظناها عند المفاوضات حول عقد العمل المنشأ لعلاقة وكالة بين الطرفين أن تحديد مستوى الأهداف يختلف باختلاف العلاقة القائمة بين المفوض او ممثله والوكيل من جهة وبين الوكيل ومجلس إدارته من جهة أخرى.

تحتوي بعض عقود العمل أهداف مبالغ فيها وأخرى متعاس فيها مع غموض آليات تقييمها. هذه الطريقة في حوكمة الأهداف لم تكن لتحسن من أسلوب حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية، بل تصبح جوهر النزاعات بين أعضاء مجلس الإدارة والمسير الرئيسي من جهة وحتى بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين أو ممثليهم.

تؤدي المبالغة في تحديد الأهداف إلى الإخلال بعقد العمل لعدم تحقيق الأهداف، وهو شرط محدد بوضوح في عقد العمل. ومن ناحية أخرى، فإن التقليل من شأن هذه الأهداف او التعاس فيها يؤدي إلى الاستفادة من علاوات تحقيق الأهداف مع الاستفادة من المشاركة في الأرباح بالقدر الذي يحدده المالك في آخر السنة المالية.

وتكمن مخاطر الأهداف في تصميمها بل في تقييمها بصفة رئيسية. ويندرج هذا التقييم في نطاق سلطة وصلاحيات مجلس الإدارة لأنه يحدد القواعد التي يتم إدماجها في عقد عمل المسير الرئيسي.

إن هذا العقد، بأهدافه وطريقة تقييمه المفروضتين التي لا تمت للعلاقات التعاقدية بصلة (Moulai.A, 2003) ، لا يعكس أي علاقة وكالة بين المفوض والوكيل ويكون بهذا سبب في جعل عملية فهو يعقد مهمة المراقبة والتقييم التي يمارسها مجلس الإدارة وتزيد من فرص النزاعات التي غالبا ما تكون لصالح الوكيل. وعليه فانه سرعان ما تتحول مراقبة حوكمة المؤسسة وطبيعة العلاقة مع المالك أو مع ممثله وطريقة تقييم الأداء المنتهجة أما إلى أدلة لصالح الوكيل أو ضده وهذا حسب ما أريد بالمسير الرئيسي من طرف مجلس إدارة المؤسسة الذي يستند في قراراته على مستويات الأداء المحققة. وبالتالي، فإن الشروط اللازمة لإقامة علاقة وكالة تكون غير مستوفاة ويبقى تقييم نجاعة

حوكمة المؤسسة العمومية الاقتصادية ذاتيا، مما يثير يعيد طرح إشكالية الرقابة في المؤسسة العمومية الاقتصادية.

4. خاتمة

من خلال ملاحظتنا التجريبية والجانب النظري وانطلاقا من نظرية الوكالة التي تم حشدها لهذه المناسبة، نستنتج أن المؤسسة العمومية الاقتصادية لم يكن بمقدرتها التميز والابتعاد عن منطق الحوكمة المبني على العلاقات الهرمية وعلى السلطة. هذه العلاقات هي التي ميزت دائما نشاط المؤسسة العمومية من خلال كل مراحل تحولها (من المؤسسة الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية).

لم تتمكن الإصلاحات الاقتصادية المنبثقة عن قانون استقلالية المؤسسات، الذي أسس مجالس إدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية كآليات حوكمة تتماشى مع الغرض الجديد للمؤسسة الاقتصادية، من تعطيل العلاقات الهرمية كأسلوب للحوكمة.

وجود نظام تعاقد مبني على علاقات تعاقدية رسمية على مختلف المستويات الهرمية والتنظيمية في المؤسسة العمومية الاقتصادية لا يجعل منه بديلا عن العلاقات الهرمية والعلاقات السلطوية التي ميزت المؤسسة العمومية لأنه لم يؤثر على إشكالية اخذ القرار داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية.

إن نظام العقود الحرة، لا ينتج تأثيراته على أسلوب حوكمة المؤسسة العمومية الاقتصادية إلا إذا تم تفعيل نظام "الحافز - الرقابة" (Guery.L, 2010 n 08)، .

ولا يزال هذا الثنائي محدودا للغاية ويعيقه نظام صنع القرار في المؤسسة العمومية الاقتصادية ولا يمكن أن يكون الأمر على العكس من ذلك، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية "لم تستهدف علناً أي انتقال إلى اقتصاد السوق" (BOUYACOU.B, 1997)، وبالتالي، تقليص أو استبعاد تام لتدخل الدولة.

اتضح أن هذا الزوج "الحافز - الرقابة"، مثل آليات الحوكمة، رهينة الطبيعة العمومية لرأس مال المؤسسة، مما يؤثر على صلاحية الرقابة علما بأنها تعود قانونا إلى مجلس الإدارة. طبيعة رأس مال المؤسسة العمومية الاقتصادية وتداخل مفهوم الدولة كمالك وكسلطة قوض من الصلاحيات القانونية لمجلس الإدارة كهيئة لحوكمة المؤسسة العمومية.

من هذا استنتجنا أن مجلس إدارة المؤسسة العمومية الاقتصادية في الواقع وحقيقة ما هو إلا هيئة لتكييف قرارات المالك الحقيقي لرأس المال (الدولة) ولم يرق إلى أن يكون آلية للحوكمة

يؤثر على طبيعة حوكمة المؤسسات الاقتصادية العمومية ، ونجاعتها أو هيئة تنظيمية فعالة لحوكمة ممتلكات الدولة في إطار علاقة وكالة كاملة.

لا يمكن لهذه الهيئة (مجلس الإدارة) أن تتصرف أو تتحدد أي من سياسات المؤسسة العمومية الاقتصادية.

لا يمكن لمجلس الإدارة مثلاً أن يقوم بتحديد أجر المدير الرئيسي، الذي يشكل أساس نظام الرقابة، أو يحدد سياسات الأسعار أو الأجور والأحكام والاستهلاك والاندماج والتنازلات.

كل هذه القرارات، التي تدخل ضمن السلطة والصلاحيات المصرح بها قانوناً لمجلس الإدارة لازالت بيد الدولة وهذا ما يشكل التناقض الرئيسي بين صلاحيات هذه الهيئة وحقيقة ممارسة هذه الصلاحيات.

في الواقع مجالس إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية ، تقوم فقط باعتماد القرارات التي تتخذها الدولة وممثلها. مثل الهامش الأقصى لمنتجات معينة، والتحويلات المجانية للمعدات بين الشركات، ومستويات الأحكام الواجب اتخاذها ومقصدها، والنظم ومعدلات الاستهلاك التي لا تزال مركزية. فمثل هذه القرارات، التي تفلت عن صلاحيات هذه الآلية الداخلية للحوكمة، تكشف لنا أن إعادة توزيع القوة الاقتصادية، وإعادة تنظيم الوضع الاجتماعي، وتحويل توزيع الدخل، لم تحدث (بيناشنو ، 1998). إنها تبين عناد الدولة في مراقبة المؤسسات العمومية وسلوكها الاستراتيجي من خلال آليات تنظيمية موازية تستند إلى حجم مجلس الإدارة، والقائمين بالإدارة الخارجيين، وتحديد الأهداف، وتعيين محافظي الحسابات وغيرها، وتؤكد بهذا صحة الفرضية الثانية للمقال.

مجالس إدارة المؤسسات العمومية لم تتمكن من الارتقاء إلى مستوى آليات الحوكمة الداخلية، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة العمومية وإن كانت اقتصادية لا تزال في خدمة الدولة كقوة عمومية ولم تستطع أن تفرض علاقتها مع الدولة كمالك لوسائل الإنتاج ولرأس المال.

لهذا السبب فإن الدولة كقوة عمومية مطالبة بتحديد موقفها من عاملين أساسيين كليهما يختص بمجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة، وهما:

أولاً: البعد الرقابي لحوكمة المؤسسة العمومية الاقتصادية من منطلق الدولة كقوة عمومية ثانياً: المكانة الحقيقية للعقد بصفته وسيلة قانونية قادرة على التحكيم بين الثنائي " الحافز والمراقبة" معاً.

هذا الموقف من الدولة المالكة من شأنه أن يعزز فكرة جنسية الشركات التي أثارت الوطنية الاقتصادية، والتي يتم الاحتجاج بها علناً في اقتصاديات أخرى (Cohin.E 2006) .

5. قائمة المراجع:

- hadj Naceur .A.R.(1989) .les cahiers de la réforme 1 .ALGER: ENAG.
- Argyris et Donald 2001 .Apprentissage organisationnel .De Boeck Supérieur.
- Baysinger,et Butler.1985 .(بلا تاريخ). Corporate governance and the board of directors: Performance effects of changes in board composition . Journal of Law, Economics & , Organization 1.124–101 ، الصفحات ،
- Bertrand.Elodie .(2017 ,4) .Ronald coase, un siècle d'économie .idées économiques et sociales.57–52 ، الصفحات ،
- Bouyacoub, A 1987 .La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie T1 . ORAN :Office des publications universitaires.
- Bouyacoub.A.(1997) .L'entreprise publique et l'économie de marché .LES CAHIERS DU CREAD V11 39.34-23 ، الصفحات ،
- Braudel, F .(2018) .La dynamique du capitalisme .Flammarion.
- BROUARD ,F et DI VITO .(2008) . Identification des mécanismes de gouvernance applicable au PME .communication présentée lors du CIFEPME ,9ème congrès international francophone en entrepreneuriat et PME . LOUVAIN- La Neuve, Belgique.
- Charreaux et Desbrières 1998 .(بلا تاريخ). Gouvernance des entreprises: valeur partenariale contre valeur actionnariale .Finance contrôle stratégie 1–57 ، الصفحات ، 88.
- Charreaux, G 1997b .Le gouvernement des entreprises: Corporate Governance, théories et faits .Paris, France.: les éditions Economica.
- Charreaux, G 2000 .(بلا تاريخ). Le conseil d'administration dans les théories de la gouvernance . Revue du financier 127.17–6 ، الصفحات ،
- Charreaux, G .(2011) .Quelle théorie pour la gouvernance? De la gouvernance actionnariale à la gouvernance cognitive et comportementale .Université de

Bourgogne-CREGO EA7317 Centre de recherches en gestion des entreprises .
bourgogne.

- Charreaux .et Schatt : (2006 ,01) .
https://www.researchgate.net/publication/23731416 تاريخ الاسترداد 07, 2021، من
La recherche française en gouvernance d'entreprise:un panorama.
- Charreaux.G 1997a .(بلا تاريخ). Gouvernement des entreprises et efficacité des
entreprises publiques .Revue française de Gestion 115.56–38 ، الصفحات
- Chevalier,J .(2003 ,1) .La gouvernance , un nouveau paradigme étatique ?rRevue
francaiose d'administration publique.217–203 الصفحات ،
- Chevalier,J .(2003 ,1) .La gouvernance, un nouveau paradigme étatique ?Revue
française d'administration publique.217–203 الصفحات ،
- Cohin.E 2006 .(بلا تاريخ). Après Arcelor , tout le CAC 40 à l'encan .le Monde du 14/02. /
- conseil du département) .mars, 2015 .(pasdecallais.fr تاريخ الاسترداد juin, 2021 ،
www.pasdecallais.fr print histoire-du-département.: www.pasdecallais.fr
- Dalton, Daily ,Johnson,Ellstrand 1999 .(بلا تاريخ). Number of Directors and Financial
Performance: A Meta-Analysis .The Academy of management JournalVol. 42, No. 6.
- DRH GICA OUEST 2005) .ET 2006 .(Compte rendu de réunion avec les autorités de la
daira de Zahana .
- Fama .E.F et Jensen M.C 1983a .(بلا تاريخ). Agency problems and residual claims .The
journal of law and Economics 26.349–327 الصفحات ،
- Fama E F et Michael C.J .(1983 ,2) .Agency problems and residual claims . The journal
of law and Economics.349–327 الصفحات ، 26
- Gaudin,J.P .(2002) .Pourquoi la gouvernance ?Les Presses de Sciences Po.
- Godard, L 1998 .(بلا تاريخ). Les déterminants du choix entre un conseil d'administration
et un conseil de surveillance . Finance Contrôle Stratégie1.61–39 الصفحات ،
- Hermalin,et Weisbach 2003-4 .(بلا تاريخ). Les conseils d'administration en tant
qu'institution déterminée de manière endogène : une étude de la littérature
économique . examen de la politique économique .J STOR , pp. Hermalin.

- Janssen.M1993. (بلا تاريخ). La révolution industrielle moderne, la sortie et l'échec des systèmes de controle .journal of finance vol48.
- Lacroix, I, et Saint arnaud,p.o .(2012 ,3) .La gouvernance: tenter une définition .Cahiers de recherche en politique appliquée 4.37–19 الصفحات ،
- Leca,Jean .(1995) .Gouvernance et institutions publiques: L'Etat entre sociétés nationales et globalisation .Paris: commissariat général du plan.
- Létourneau.A.p. 01 , 2009) .hors série 06 .(les théories de la gouvernance .pluralité de discours et enjeux éthiques .revue en sciences de l'environnement.
- Lorsch.M et J W1992. (بلا تاريخ). A modest proposal for improved corporate governance . The business lawyer.77–59 الصفحات ،
- Maati, J.1998. (بلا تاريخ). Taille optimale et interconnexions des conseils d'administration .marché financier et gouvernement de l'entreprise.
- Morin, F1974 .La structure financière du capitalisme français: situations et transformations .Calmann-Lévy.
- Moulai.A 2021. (بلا تاريخ). Processus de Décision et Entreprise publique .Revue Algérienne d'économie et gestion.
- Moulai.A) .juin, 2021 .(Processus de décision et entreprise publique .Revue Algérienne D'Economie et de Gestion.1082-1058 الصفحات ،
- Moulai.A.(2003) .Rapport d'Audit du contrat de travail de cadre dirigeant .
- Olivier Petit) .Janvier, 2003 .(le role de l'Etat dans le cadre de la decentralisation . , document du centre de documentation de l'urbanisme DGUHC ، Olivier petit : Le rôle de l'Etat dans le cadre de la décentralisation, document du Centre de Documentation de l'Urbanisme DGUHC Janvier 2003. .
- Paye .Olivier .(2005 ,1) .la gouvernance:d'une notion polysémique à un concept politologique .Etudes Internationales.40–13 الصفحات ، 36
- Paye, o .(2005 ,1) . La gouvernance: D'une notion polysémique à un concept politologique .Études internationales 36.40–13 الصفحات ،

- Pearce, J A et Zahra S. A 1992. (بلا تاريخ). Board composition from a strategic contingency perspective . Journal of management studies 29.438—411 ، الصفحات
- Perroux.F .(1971) .Structuralisme, modèles économiques, structures économiques . paris.
- Pestieau P, Gathon H-J p1226. (بلا تاريخ). 1996 La performance des entreprises publiques .une question de propriété ou de concurrence ? Revue économique volume 47 N الصفحات 06°pp. 1225-1238.
- Pitseys .John .(2010 ,2) .Le concept de gouvernance . Revue interdisciplinaire d'études juridiques 65.228—207 ، الصفحات
- Pitseys, J p214. (2010 ,2) .Le concept de gouvernance .Revue interdisciplinaire d'études juridiques 65.228—207 ، الصفحات
- Pluchart J .(2019 ,1) .Les nouvelles approches de la gouvernance des entreprises تاريخ .
www.finance-gestion.com: Jean — Pluchart Jacques: Les nouvelles approches de la gouvernance des entreprises, in www.finance-gestion.com le 24/01/2019
- Proulx et Larochelle 2010 p3. (2010 ,2) .éthique et gouvernance d'entreprise . Management Avenir.53—36 ، الصفحات
- SGP/GICA .(2003) .Marges commerciales .Instructions aux groupes ciments . alger.
- SIMON.H et MARCH.I.G .(1974) .Les organisations . PARIS: DUNOD.
- Smouts M.C p136 .(1998) .ch5 La coopération internationale: de la coexistence à la gouvernance mondiale . les nouvelles relations internationales pratiques et théories . Paris: Smouts M.C p 136. (1998). chapitre 5 La coopération internationale: de la coexistence à la gouvernance mondiale . les nouvelles relations internationales pratiques et théories, paris ,press de science politique , p. 135à.160
- SODEPAC .(2008) .Rapport sur l'évolution du projet Granulats .ZAHANA.
- Stevenot.A et Guery.L.(بلا تاريخ) .